جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مباحث في مسائل الأسماء والأحكام

GAQD5173

كتاب المادة
Master Textbook

المحتويات

تعريف الإيمان، والأدلة على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان

عناصر الدرس

تعريف الإيمان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

أ. الإيمان لغةً:

الإيمان في اللغة له معنيان:

أولًا: الأمن، أي: إعطاء الأمن والأمان والطمأنينة، وهذا ضد الخوف، وآمنته أي: أزلت عنه ما يخيفه، قال تعالى: ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش: ٤]، يقول الفيروزآبادي -رحمه الله-: الأمن والآمن كصاحب ضد الخوف، وأمِنَ كفَرِحَ، أمنًا وأمَانًا بفتحهما، وأمَنًا وأمنةً محركتين، وإمنًا بالكسر فهو أمن وأمين، ورجل أُمَنَةٌ كهمزة، ويحرَّكُ يأمنه كل أحد في كل شيء، وقد آمنه وأَمَّنَهُ، والأمِنُ ككتِف المستجير ليأمن على نفسه.

وقال الراغب الأصفهاني -رحمه الله-: وآمن إنما يقال على وجهين أحدهما متعديًا بنفسه يقال: آمنته أي جعلت له الأمن، ومنه قيل لله مؤمن، والثاني غير متعدٍّ، ومعناهُ صار ذا أمن.

ثانيًا: المعنى الثاني للإيمان في اللغة التصديق، أي: الذي يصدق قوله بالعمل، والتصديق ضد التكذيب، وإذا قال العبد: آمنت بالله تعالى ربًّا، أي: صدَّقْتُ به، والتصديق يتضمن الأمن والأمان، ولهذا قال إخوة يوسف -على نبينا وعليه السلام- لأبيهم: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [يوسف: ١٧] أي: لا تقر بخبرنا، ولا تثق به، ولا تطمئن إليه، ولو كنا صادقين.

قال الراغب الأصفهاني -رحمه الله- : أصل الأمن طمأنينةُ النفس، وزوال الخوف، والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر، ويجعل الأمان تارةً اسمًا للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن، وتارة اسمًا لما يؤمن عليه الإنسان نحو قوله: ﴿ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ ﴾ [الأنفال: ٢٧] أي: ما ائتمنتم عليه، وآمن إنما يقال على وجهين أحدهما متعديًا بنفسه يقال: آمنته، أي: جعلت له الأمن، ومنه قيل لله مؤمن. والثاني: غير متعد ومعناه صار ذا أمن ويقال: رجل أمنة، وأمنة يثق بكل أحد، وأمين، وأمين، وأمان يؤمن به، والأمون الناقة يؤمن فتورها وعثورها.

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- إلى أن للإيمان في اللغة معنًى آخرَ، وهو: الإقرار؛ لأنه رأى أن لفظة أقر أصدق في الدلالة، والبيان على معنى الإيمان الشرعي من غيرها، وذلك لأمور وأسباب ذكرها، ثم ناقشها بالمعقول، ورد -رحمه الله- بتحقيق علمي رصين على من ادعوا أن الإيمان مرادف للتصديق، وذكر فروقًا بينهما تمنع دعوى الترادف، فقال -رحمه الله- : وهذا بخلاف لفظ الإيمان فإنه تعدى إلى الضمير باللام دائمًا لا يقال: آمنته قط، وإنما يقال: آمنت له كما يقال: أقررت له؛ فكان تفسيرُه بلفظِ الإقرارِ أغربَ من تفسيره بلفظ التصديق مع أن بينهما فرقًا. انتهى كلامه.

إذًا فالإيمان في اللغة يشمل معنيين حسب الاستعمال هما الأمن والتصديق، وهذان المعنيان متداخَلان. وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : إلى أن الإيمان في اللغة، يعني: الإقرار، والله تعالى أعلم.

ب. الإيمان في الشرع:

أما تعريف الإيمان في الشرع عند أهل السنة والجماعة فهو تصديق باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان، قال الشيخ حافظ الحكمي -رحمه الله- في تعريفه للإيمان في الشرع: الإيمان قول وعمل،

قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، ويزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ويتفاضل أهله فيه. انتهى كلامه.

فالإيمان عند السلف الصالح هو التصديق الجازم، والإقرار الكامل والاعتراف التام بوجود الله تعالى وربوبيته وإلوهيته وأسماء وصفاته واستحقاقه وحده العبادة، واطمئنان القلب بذلك اطمئنانًا ترى آثاره في سلوك الإنسان والتزامه بأوامر الله تعالى، واجتناب نواهيه، وهناك حقائق أساسية لا بد من توفرها حتى يصير الإيمانُ حقيقيًّا؛ فمن أهل العلم من جعلها أربع حقائق، ومنهم من جعلها ثلاثًا، وهي قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، أو نقول حقيقة قولية، وحقيقة قلبية، وحقيقة عملية.

يقول الشيخ حافظ الحكمي -رحمه الله- وهو يشرح قوله في النظم:

اعلم بأنَّ الدينَ قولٌ وعمل ❖ فاحفظْهُ وافهَم ما عليهِ إذا اشتَمَل

يقول: اعلم يا أخي -وفقني الله وإياك والمسلمين- بأن الدين الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه هو قول، أي: بالقلب واللسان، وعمل، أي: بالقلب واللسان، والجوارح، فهذه أربعة أشياء جامعة لأمورِ دينِ الإسلام الأول قول القلب، وهو تصديقه وإيقانه، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمر: ٣٣، ٣٤]، وفي حديث الشفاعة قال ﷺ: ((يخرج مَن النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزن شعيرة)) الحديث.

الثاني: قول اللسان، وهو النطق بالشهادتين؛ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، والإقرار بلوازمهما، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [القصص: ٥٣] وقال ﷺ: ((أُمِرْتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله)).

الثالث: عمل القلب، وهو النية، والإخلاص، والمحبة، والانقياد، والإقبال على الله ﷻ والتوكل عليه، ولوازم ذلك وتوابعه، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وقال ﷺ في الحديث القدسي الصحيح: قال الله تعالى: ((أنا أغنى الشركاءِ عن الشِّرْكِ، من عمل عملًا أشرك معي فيه غيري تركته وشركه)).

الرابع: عمل اللسان والجوارح، فعمل اللسان ما لا يؤدى إلا به، كتلاوة القرآن، وسائر الأذكار من التسبيح، والتحميد، والتهليل، والتكبير، والدعاء، والاستغفار، وغير ذلك، وعمل الجوارح ما لا يؤدى إلا بها، مثل: القيام والركوع، والسجود، والمشي في مرضاة الله، كنقل الخطى إلى المساجد وإلى الحج، والجهاد في سبيل الله ﷻ والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وغير ذلك مما يشمله حديث شعب الإيمان. انتهى كلام الحكمي -رحمه الله.

وقال الدكتور عبد الله الطيار في كتابه (مباحث في العقيدة): هناك ثلاث حقائق أساسية لا بد من توفرها حتى يصير الإيمان حقيقيًّا:

الأولى: حقيقة قولية، هي النطق بالشهادتين، وإشهار ذلك، وإعلانه.

الثانية: حقيقة قلبية وهي اعتقاد صدق ما نطق به اللسان والإخلاص في ذلك، والانقياد له.

الثالثة: حقيقة عملية، وهي ترجمة ما نطق به اللسان، واعتقده القلب، وإظهاره إلى الواقع العملي بخضوعِ الجوارح، وانقيادها لأداء ما أمر الله وترك ما حرم الله. انتهى كلامه.

يقول الإمام الطحاوي -رحمه الله- في عقيدته: والإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع، والبيان كله

حق، والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية، والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى.

ثم يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- في شرحه لـ(عقيدة الطحاوي): اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان اختلافًا كثيرًا؛ فذهب مالك والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وسائر أهل الحديث، وأهل المدينة، وأهل الظاهر، وجماعة من المتكلمين إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.

وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي: أنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، ومنهم من يقول: إن الإقرار باللسان ركنٌ زائدٌ ليس بأصلي، وإلى هَذَا ذَهَبَ أبو منصور الماتريدي -رحمه الله- ويروى عن أبي حنيفة > انتهى كلامه.

الأدلة على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان

الدليل على أنه لا بد من عمل القلب واللسان والجوارح وصف الله ﷻ للمؤمنين الصادقين في كثير من الآيات بصفات زائدة عن التصديق، كما أطلق الله ﷻ صفة المؤمنين الكاملين حقًّا وصدقًا على الذين آمنوا بالله تعالى، وصدقوا رسوله ﷺ ولم يشكُّوا في ذلك ولم يرتَابُوا، وانقادُوا لأوامِرِه، ثم عملوا بما آمنُوا بِهِ من أصول الدين، وفروعه وظاهره وباطنه، وظهرت آثار هذا الإيمان في عقائدهم، وأقوالهم، وأعمالهم الظاهرة والباطنة، وبهذه الأعمال حققوا الإيمان الكامل؛ فاستحقوا هذا الوصف من ربهم -جل وعلا.

فدل كل هذا على أن الإيمان يشترط فيه ؛ كي يكون كاملًا العمل الصالح ولا يكون المؤمن مؤمنًا حقًّا إلا بتلك الأعمال الصالحة ، وهذا هو الفرق بين تعريف الإيمان عند السلف وغيرهم ؛ لأن السلف اشترطُوا دخولَ العمل في مسمى الإيمان ، وأما الفرقُ الأخْرَى : فأخرجت العمل من مسمى الإيمان.

إذًا فالأدلة على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان نوعان قرآنية ونبوية :

أ- الأدلة القرآنية على أن العمل داخل في مسمى الإيمان :

قال الله -تبارك وتعالى- : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٢- ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ١١٢].

وقال تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ

وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَـٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٧ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾.

إذًا نستنتج من هذه الآيات التي سبقت الإشارة إليها أنها ذكرت وصف المؤمنين بالإيمان الكامل والإيمان الحق.

ونجد أن هذه الأوصاف التي وردت في هذه الآيات للمؤمنين كلها مشتملة على مطالب عملية أعمال تؤدى بالقلب واللسان والجوارح؛ فدل ذلك على أن العمل شرط وأساس، بل هو ركن في الإيمان، وداخل في مسماه أيضًا، وقد جعل الله جميع الطاعات من الإيمان ويدخل في ذلك الصلاة حيث سمى الله ﷻ ذلك إيمانًا، فقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ إيمانكم، أي: صلاتكم إلى بيتِ المقدس، فسمى الله تعالى الصلاة إيمانًا، فلو لم تكن الصلاة جزءًا من الإيمان، وركنًا فيه لما صح تسميتها به؛ فهذا دليل على أن العمل من الإيمان.

وسبب نزول هذه الآية: أن بعض المسلمين الذين كانوا يصلون إلى القبلة قبلة المسلمين الأولى إلى بيتِ المقدس، ثم توفوا قبل أن تحول القبلة إلى بيت الله الحرام، من المشرق إلى المغرب، فلما حولت القبلة إلى بيت الله الحرام في مكة المكرمة سأل الصحابة رسول الله ﷺ ما بال إخواننا الذين توفوا قبل تحويل

القبلة ؛ فأنزل الله ﷻ هذه الآية أن تلك الصلاة محفوظة لهم ولن يضيع شيء من أعمالهم، فقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾.

والصلاة أعمال بالجوارح والقلب واللسان، فأطلق الله عليها اسمَ الإيمان: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ أي: صلاتكم، فهذا أكبر دليل على أن العمل داخل في مسمى الإيمان، وأن الإيمان إذا خلا من العمل لم يكن إيمانًا صحيحًا.

وقال الشيخ حافظ الحكمي -رحمه الله-: قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ يعني: صلاتكم إلى بيت المقدس قبل تحويل القبلة سمى الصلاة كلها إيمانًا، وهي جامعةٌ لعمل القلب واللسان والجوارح، وجعل النبي ﷺ الجهاد وقيام ليلة القدر، وصيام رمضان، وقيامه، وأداء الخمس، وغيرها من الإيمان، وسئل النبي ﷺ: ((أيُّ الأعْمَالِ أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله)) متفق عليه، انتهى كلامه.

ومن الأدلة القرآنية كذلك أن الله قرن الإيمان مع العمل في كثير من الآيات: فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّـٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف: ١٠٧] وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ ﴾ [الرعد: ٢٩].

ب- الأدلة من السنة النبوية على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان: وكما دلت آيات الكتاب العزيز على أن العمل داخل في مسمى الإيمان فقد دلت أحاديث المصطفى ﷺ على ذلك أيضًا، فمن تلك الأحاديث قوله ﷺ: ((قل آمنت بالله ثم استقِمْ)) رواه مسلم.

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ((أن النبي ﷺ قال لوفد عبد القيس عندما سألوه عن أمور الدين، فأمرهم بالإيمان بالله وحده، وقال: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا

رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وتُعْطُوا الخُمُسَ من المغنم))، رواه البخاري.

وعن أبي هريرة > عن النبي ﷺ أنه قال: ((أن النبي ﷺ سُئِلَ أيُّ العملِ أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله، قيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله، قيل: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور)) رواه البخاري.

قال ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: كما علمنا أنه رتب الفوز، والفلاح على التكلم بالشهادتين مع الإخلاص، والعمل بمقتضاهما، فقد قال ﷺ: ((الإيمان بِضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شُعبة من الإيمان))، وقال أيضًا ﷺ: ((أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا))، وقال ﷺ أيضًا: ((البذاذة من الإيمان))، فإذا كان الإيمان أصلًا له شعب متعددة، وكل شعبة منها تسمى إيمانًا؛ فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج، والأعمال الباطنة كالحياء، والتوكل، والخشية من الله والإنابة إليه حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق؛ فإنه من شعب الإيمان.

وهذه الشعب منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعًا كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعًا كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبعضها شعبًا متفاوتة تفاوتًا عظيمًا، منها ما يقرب من شعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى عن الطريق، وكما أن شعب الإيمان إيمان فكذا شعبُ الكفرِ كفرُ. انتهى كلامه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في معرض تقريره؛ لكون الأعمال داخلةً في مسمى الإيمان، قال: فأصل الإيمان في القلب، وهو قول القلب

وعمله، وهو إقرار بالتصديق، والحب، والانقياد، وما كان في القلب، فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه، ولهذا كانت الأعمال الظاهرة بالموجبِ إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديقٌ لِمَا في القلب، ودليلٌ عليه، وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق، وبعض له، لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة > : "إن القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده".

ففي (الصحيحين) عنه ﷺ أنه قال: ((إن في الجسد مضغةً إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلبُ)) انتهى كلامه.

إذًا بهذا يتأكد عندنا أن العمل داخل في مسمى الإيمان، وأن الإيمان تصديق وقول وعمل، تصديق باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالقلب واللسان والجوارح، وأنه يزيد وينقص كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، وكما دلت عليه الأدلة السالفة الذكر من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ.

الصلة بين الإسلام والإيمان، وزيادة الإيمان ونقصانه والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة

عناصر الدرس

الصلة بين الإسلام والإيمان

اختلف أهل السنة والجماعة في المراد بالإسلام والإيمان على قولين: هل هما مترادفان -أي: أنهما بمعنى واحد- أم أنهما متغايران -أي: أن أحدهما غير الآخر- والمتتبع للآيات القرآنية والأحاديث النبوية يجد أن اسم الإيمان تارة يذكر مفردًا غير مقرون باسم الإيمان، وتارة يذكر مقرونًا به، وكذلك العكس؛ فإنهما أحيانًا يكونان بمعنى واحد فهما مترادفان، وتارة يراد من أحدهما معنى يغاير معنى الآخر فيكونان متغايرين.

والذي عليه جمهور أهل العلم أن مسمى الإسلام غير مسمى الإيمان، وبينهما فرق، فباعتبار الحقيقة اللغوية يقترن الإسلام والإيمان، وباعتبار الحقيقة الشرعية يتضمن الإيمان الإسلام؛ لأن بينهما تلازمًا في الوجود فكلٌّ واحدٍ منهما مكملٌ للآخر، بحيث لا ينفكانِ عن بعضهِمَا، وأنه إذا اجتمعَا اختلَفَا في مدلوليهما، وإذا افترقا اجتمعَا في مدلوليهما، وأنه إذا وجد أحدهما في نص دون الآخر فهو لازم له، وإذا اجتمَعَا في نصٍّ واحدٍ فكل منهمَا يُفَسَّرُ بمعنَاهُ المذكور، فإذا اجتمعا في اللفظ افترقَا فِي المعنى، فيراد بالإسلام الأعمال الظاهرة من العبادات كالصلاة، والحج والصوم، والزكاة، أي: يكون الإسلام بمعنى الاستسلام لله تعالى والخضوع له، والانقياد له ﷻ بالعمل، ويراد بالإيمان الاعتقادات الباطنة، وهي الإيمان بالله تعالى، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، أي: الأعمال المنوطَةُ بتصديق القلب وإقراره ومعرفته.

وإذا وردت في نص ذكر الإسلام وحده والإيمان وحده كانا مترادفين، بمعنى: أن كل واحد منهما يراد به الدين كله من أصوله وفروعه من الاعتقادات والأعمال

الباطنة، وكذلك الأفعالُ الظاهرةُ، والشعائرُ التعبديةُ الحسيةُ، يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: فإنَّهُ فسَّرَ الإيمانَ بالأعمالِ، ولَم يذكر التصديق للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود.

وفي (المسند) عن أنس > عن النبي ﷺ أنه قال: ((الإسلام علانية والإيمان في القلب))، وفي هذا الحديث دليل على المغايرة بين الإسلام والإيمان، ويؤيده قوله في حديث سؤالات جبريل في معنى الإسلام والإيمان، وقد قال النبي ﷺ: ((هذا جبريلُ أتاكُم يعلمكُم دينَكُم)) فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان؛ فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاثة مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن.

والمراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام قطعًا كما أنه أريد بالإحسان ما ذكر مع الإسلام والإيمان لا أن الإحسان يكون مجردًا عن الإيمان هذا محال، وهذا كما قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣٢]، والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبةٍ بخلافِ الظالم لنفسه فإنه معرض للوعيد.

وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن؛ فإنه معرض للوعيد، فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين، وهذا كالرسالة والنبوة؛ فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها، وأخص من جهة أهلها، فكل رسول نبي ولا ينعكس.

وقد صار الناس في مسمى الإسلام على ثلاثة أقوال: فطائفة جعلت الإسلام هو الكلمة، وطائفة أجابوا بما أجاب به النبي ﷺ حين سئل عن الإسلام والإيمان،

حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، وطائفة جعلوا الإسلام مرادفًا للإيمان، وجعلوا معنى قول الرسول ﷺ: ((الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة...)) الحديث، شعائر الإسلام والأصل عدم التقدير مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا: الإسلام والإيمان شيء واحد، فيكون الإسلام هو التصديق، وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة وإنما هو الانقياد والطاعة، وقد قال النبي ﷺ: ((اللهم لك أسلمت، وبك آمنت)).

وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب النبي ﷺ وأما إذا أفرد اسم الإيمان؛ فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام، فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلمًا ولا يقال له مؤمن؟ وقد تقدم الكلام فيه.

وكذلك هل يستلزم الإسلام الإيمان؟

فيه النزاع المذكور، وإنما وعد الله الجنة في القرآن، وبالنجاة من النار باسم الإيمان، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣] وقال تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١] وأما اسم الإسلام مجردًا فما علق به في القرآن دخول الجنة، لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه، وبه بعَثَ النَّبِيِّينَ: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فالحاصل: أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر، فمثل الإسلام من الإيمان كالشهادتين إحداهما من الأخرى، فشهادة الرسالة غير

شهادة الوحدانية، أي: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، فهما شيئان في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم كشيء واحد، كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخل المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخل المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس كثيرة، أعني في الإفراد والاقتران منها لفظ الكفر والنفاق؛ فالكفر إذا ذكر مفردًا في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥] ونظائره كثيرة، وإذا قرن بينهما كان الكافر من أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه، وكذلك لفظ البر والتقوى، ولفظ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

ويشهد للفرق بين الإسلام والإيمان قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] وقد اعترض على هذا بأن معنى الآية: قولوا أسلمنا، أنقذنا بظواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة وهذا أحد قولي المفسرين في هذه الآية الكريمة ثم قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥] يعني - والله أعلم - أن المؤمنين الكاملي الإيمان هم هؤلاء لا أنتم، بل أنتم منتفٍ عنكم الإيمان الكامل، يؤيد هذا أنه أمرهم، أو أذن لهم أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك.

ولو كانوا منافقين لنفى عنهم الإسلام كما نفى عنهم الإيمان ونهاهم أن يمنوا بإسلامهم فأثبت لهم إسلامًا، ونهاهم أن يمنوا به على رسولهولو لم يكن إسلامًا صحيحًا لقال: لم تسلموا بل أنتم كاذبون، كما كذبهم في قولهم:

﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون: ١]، كذلك الإسلام والإيمان إذا قرن أحدهما بالآخر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وقوله ﷺ: ((اللهم لك أسلمت، وبك آمنت)) كان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر، وكما قال ﷺ: ((الإسلام علانية، والإيمان في القلب)).

وإذا انفرد أحدهما شمل معنى الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره؛ فإن لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا فهل يقال في قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴾ [المائدة: ٨٩] أنه يعطى المُقِل دون المعدوم، أو بالعكس، وكذا في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ويندفع أيضًا تشنيع من قال: ما حكم من آمن ولم يسلم، أو أسلم ولم يؤمن في الدنيا والآخرة؟ فمن أثبت لأحدهما حكمًا ليس بثابت للآخر ظهر بطلان قوله ويقال له في مقابلة تشنيعه أنت تقول: المسلم هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فجعلهما غيرين، أي: متغايرين.

وقد قيل لرسول الله ﷺ: ((ما لك عن فلان والله إني لأراه مؤمنًا، قال: أو مسلمًا قالها ثلاثًا))، فأثبت له اسم الإسلام وتوقف في اسم الإيمان، فمن قالهما سواء كان مخالفًا والواجب رد موارد النزاع إلى الله ورسوله.

وأما الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦] على ترادف الإسلام والإيمان فلا حجة فيه؛ لأن البيت المخرج كانوا متصفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما، انتهى كلامه -رحمه الله.

وقال السفاريني -رحمه الله-: وفي كتاب (الإيمان والإسلام) للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية قال: قال أبو طالب المكي -رحمه الله-: مثل الإسلام من الإيمان كمثل الشهادتين، إحداهما من الأخرى في المعنى والحكم، فشهادة الرسول غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم كشيء واحد، كذلك الإيمان والإسلام أحدهما مرتبط بالآخر، فهما كشيء واحد لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له؛ إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه، ثم قال: وقد أجمع أهل القبلة على أن كل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن بالله وكتبه.

وقال الحافظ ابن رجب -رحمه الله-: إذا أفرد كل من الإسلام والإيمان بالذكر فلا فرقَ بينهما حينئذ، وإن قرن بين الاسمين كان بينهما فرق، والتحقيق في الفرق بينهما أن الإيمان هو تصديق القلب وإقراره ومعرفته، والإسلام هو الاستسلام لله، والخضوع، والانقياد له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين كما سمى الله في كتابه الإسلامَ دينًا.

وحاصل ذلك: أن الدين وأهله كما أخبر خاتم النبيين وإمام المرسلين ﷺ ثلاث طبقات: أولها الإسلام، وأوسطها الإيمان، وأعلاها الإحسان، فمَن وصل إلى العليا فقد وصل إلى التي تليها، فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا، وهكذا جاء القرآن فجعل الأمة على هذه الأصناف الثلاثة. انتهى كلام السفاريني -رحمه الله-.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في رده على مَن ادعى الترادف بين مسمى الإسلام والإيمان، كما هو مروي عن محمد بن نصر المروزي -رحمه الله-

: مقصود محمد بن نصر المروزي -رحمه الله- أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح، وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان، وأن كل مؤمن فهو مسلم، وكل مسلم فلا بد أن يكون معه إيمان، وهذا صحيح، وهو متفق عليه.

ومقصوده أيضًا: أن من أطلق عليه الإسلام أطلق عليه الإيمان، وهذا فيه نزاع لفظي، ومقصوده: أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر، وهذا لا يُعْرَفُ عن أحد من السلف، وإن قيل: هما متلازمان، فالمتلازمان لا يجب أن يكون مسمى هذا هو مسمى هذا، وهو لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام المشهورين، أنه قال: مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان كما نصر.

ولو قدر أن الإسلام يستلزم الإيمان الواجب فغاية ما يقال: إنهما متلازمان فكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وهذا صحيح إذا أريد أن كل مسلم يدخل الجنة مع الإيمان الواجب، وهو متفق عليه. إذا أريد أن كل مسلم يثاب على عبادته، فلا بد أن يكون معه أصل الإيمان فما من مسلم إلا وهو مؤمن، وإن لم يكن هو الإيمان الذي نفاه النبي ﷺ عن من لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وعن من يفعل الكبائر، وعن الأعراب وغيرهم.

فإذا قيل: إن الإسلام والإيمان التام متلازمان؛ لم يلزم أن يكون أحدهما هو الآخر كالروح والبدن، فلا يوجد عندنا روح إلا مع بدن، ولا يوجد بدنٌ حيٌّ إلا مع الروح، وليس أحدهما هو الآخر، فالإيمان كالروح فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن، والإسلام كالبدن، ولا يكون البدن حيًّا إلا مع الروح، بمعنى: أنهما متلازمان لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر، وإسلام المنافقين كبدن الميتِ جسدٌ بلا روح، فما من بدنٍ حيٍّ إلا وفيه روح، ولكن الأرواح متنوعة، انتهى كلامه -رحمه الله.

إذًا اختلف أهل السنة في الفرق بين الإسلام والإيمان، فمنهم مَن قال: إنهما بمعنى واحد، أي: أنهما مترادفان، إذا قيل: الإسلام فالإيمان داخل فيه، وإذا قيل الإيمان فالإسلام داخل فيه أيضًا، سواء انفردا أو ذكرا مع بعضهما الاثنين في نص واحد.

وقيل: إنهما متلازمان فقط أن كل واحد منهما ملازم يلزم الآخر؛ إذ لا يتصور إسلام بلا إيمان ولا يتصور إيمان بلا إسلام، وقيل: إنهما إن اجتمعا افترقا، يعني: إن ذكرَا في نص واحد في آية قرآنية، أو في حديث نبوي؛ فيكون الإسلام خاصًّا بالأعمال الظاهرة، كالصلاة، والزكاة، والحج، والجهاد والصدقة، وبر الوالدين، والقراءة والذكر، ويكون الإيمان خاصًّا بالأعمال القلبية الباطنة، كالتفكر، والخشية، والخوف من الله ﷻ والإيمان بالله، والإيمان بكتبه، ورسله، وباليوم الآخر، وبالقدر، هذا إن ذكرَا مع بعضهما.

أما إن افترقا وهذا هو القول الثالث وهو الراجح -رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية- أنهماإن اجتمعا افترقا، وإن افترقا اجتمعا، بمعنى: إذا ذكر في نص واحد في آية قرآنية أو في حديث نبوي الإسلام وحده فيكونان مترادفين هنا، يكون الإسلام هنا يقصد به الأعمال الظاهرة والأعمال الباطنة، لقوله ﷺ: ((المسلم مَن سلِم المسلمون بلسانه ويده))، هنا يعني المسلمَ الذي آمن بالأعمال الظاهرة، وآمن بالأعمال القلبية، كذلك إن وجد ذكر الإيمان وحده؛ فيكون أيضًا بمعنى الأعمال القلبية الباطنة والأعمال الظاهرة أيضًا كذلك.

وقيل إنهما متلازمان فقط، أي: أنهما يلزم في كل مسلم أنه يكون معه إيمان، وفي كل مؤمن أن يكون معه إسلام، وهذا أيضًا قول راجح، أما القول: بأنهما متغايران، فهذا هُو القول المرجوح؛ لأنه يتصور على هذا الكلام أن هناك مسلم

يدخل الجنة بلا إيمان، وهناك مؤمن أيضًا يدخل الجنة ولم يقم بالأعمال الظاهرة، والشعائر التعبدية التي ركز عليها الإسلام.

زيادة الإيمان ونقصانه، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وآثار السلف -رحمهم الله

مذهب أهل السنة والجماعة: أن الإيمان يزيد بعمل الطاعات وينقص بارتكاب المعاصي.

قال السفاريني -رحمه الله-: قال الحافظ ابن حجر: ذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص، وأنكر ذلك أكثر المتكلمين، قال الإمام النووي: والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره، بحيث لا تعتريه الشبهة، وقال: ويؤيده أن كل واحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل، حتى إنه يكون في بعض الأحيان أعظمَ يقينًا وإخلاصًا وتوكلًا منه في بعضها، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها. انتهى كلامه.

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن الإيمان يزيد وينقص؛ فمن الأدلة القرآنية قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]

وقوله تعالى: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ [الفتح: ٤] وقوله تعالى: ﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [المدثر: ٣١].

يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- معلقًا على الاستشهاد بالآية الأولى: وكيف يقال في هذه الآية، والتي قبلها أن الزيادة باعتبار زيادة المؤمن به، فهل في قول الناس ﴿قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾ زيادة مشروع، وهل في إنزال السكينة في قلوب المؤمنين زيادة مشروع، وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية؛ ليزدادوا طمأنينة ويقينًا، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٦٧] انتهى كلامه.

وأما الأدلة من السنة المطهرة على زيادة الإيمان ونقصانه فكثيرة، نقتصر منها على ثلاثة أدلة ذكرها الدكتور عبد الله الطيار، فقال:

الدليل الأول: عن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس فيها أبصارهم وهو مؤمن)).

فالمراد من هذا الحديث نفيُ كمالِ الإيمان الواجب لمن اقترف هذه المعاصي، وأنه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان؛ فالمؤمن قد يرتكب هذه المعاصي فينقص إيمانه؛ فيكون مؤمنًا ناقص الإيمان، فإن تاب وأقلع عن هذه المعاصي زاد إيمانه.

وممن احتج بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه جماعة من أهل العلم منهم الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- قال الإمام أحمد: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وقال: الزيادة في العمل، وذكر النقصان إذا زنى وسرق.

الدليل الثاني من الأدلة أيضًا على زيادة الإيمان ونقصانه من السنة: حديث أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: ((الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان)).

وجه الدلالة من الحديث: أن هذه الشعب المذكورة في الحديث ليست على درجة واحدة في الفضل، بل بعضها أفضل من بعض كما هو ظاهر من قوله ﷺ: ((أعلاها))، وقوله: ((أدناها)) فشعب الإيمان منها ما يزول الإيمان بزوالها كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها كترك إماطة الأذى عن الطريق، وممن استدل به الترمذي، فخرجه في باب: ما جاء في استكمال الإيمان، وزيادتِهِ ونقصانِهِ.

وقال ابن حبان في صحيحه: ذكر الخبر المدحض قول من زعم: أن الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، ثم ذكر حديث أبي هريرة: ((الإيمان بضع وسبعون شعبة)).

الدليل الثالث: حديث أنس بن مالك > عن النبي ﷺ قال: ((يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرةٍ من خير، ويخرج من النار قال: لا إله إلا الله، وفي قلبِهِ وزنُ بُرَّةٍ من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن ذرةٍ من خير)). فهذا الحديث احتج به الإمام البخاري -رحمه الله- على زيادة الإيمان ونقصانه.

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أن القائلين: لا إله إلا الله متفاوتون في إيمانهم، وأن منهم من يدخل النار بتفريطِهِ وتقصيره في طاعة الله، وأنه لا يخلد في النار لوجود أصل الإيمان معه، فلا يسوى في الإيمان بين من معه إيمان يمنعه من دخول النار كلية وبين من لم يمنعه إيمانه من دخولها لتفريطه وكثرة معاصيه أن يمكث فترةً قصيرةً في النار، وبين من استوجبت له أن يمكث فترة أطول. انتهى كلامه.

وأما الآثار المروية عن السلف -رحمهم الله تعالى- في تقرير زيادة الإيمان ونقصانه فكثيرة وشهيرة، يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: وكلام الصحابة } في هذا المعنى أيضًا منه قول أبي الدرداء > : "من فقه العبد أن يتعهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم ينقص". وكان عمر > يقول لأصحابه: "هلموا نزدد إيمانًا"، فيذكرون الله تعالى ﷻ، وكان ابن مسعود > يقول في دعائه: "اللهم زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا"، وكان معاذ بن جبل > يقول لرجل: "اجلس بنا نؤمن ساعةً"، ومثله عن عبد الله بن رَواحة.

وصح عن عمار بن ياسر > أنه قال: "ثلاثٌ من كُنَّ فِيهِ فقد استكمل الإيمان؛ إنصاف من نفسه، والإنفاق من إقتار، وبذل السلام للعالم". ذكره البخاري -رحمه الله-.

انتهى كلامه -رحمه الله تعالى-.

أسباب زيادة الإيمان، ونقصانه

عناصر الدرس

أســــباب زيـــــادة الإيمـــــان

المسلم يبحث عما يزيد إيمانه ويقويه، فما هي هذه العوامل والأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإيمان؟

أولًا: تعلم العلم النافع:

من أعظم ما يزيد الإيمان تعلم العلم النافع المستمد من كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ لأن هذا العلم هو الذي يوصل القلوب ببارئها، ويصفي العلاقة بينها وبين خالقها، وليس العلم المبني على الفلسفة والمنطق، والمعتمد على التصورات الخاطئة وزبالات عقول البشر؛ فإن هذا العلم حري بقطع صاحبه عن الله تعالى، وسيورثه الكآبة والتشرد والحيرة ونقصان الدين، ولذلك حذر السلف -رحمهم الله تعالى- من هذه العلوم والفلسفات التي دخلت في علوم المسلمين عن طريق الترجمة من ديانات وحضارات ما قبل الإسلام؛ فأعظم العلمِ العلمُ بالله وبأسمائه وصفاته وشرعه، فهذا الذي يورث العبد زيادة في إيمانه، فقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَـٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨].

يقول ابن كثير -رحمه الله- في تفسير هذه الآية: أي: إنما يخشاه حق خشيته العلماء العارفون به؛ لأنه كلما كانت المعرفة للعظيم القدير أتم والعلم به أكمل كانت الخشية له أعظم وأكثر. قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ قال: الذين يعلمون إن الله على كل شيء قدير. وعنه قال: العالم بالرحمن من عباده من لم يشرك به شيئًا، وأحل حلاله، وحرم حرامه، وحفظ وصيته، وأيقن أنه ملاقيه، ومحاسبه، ومحاسب بعمله.

وقال سعيد بن جبير: الخشية هي التي تَحُولُ بينكَ وبينَ معصية الله ﷻ. وقال الحسن البصري: العالِمُ مَن خشي الرحمنَ بالغيب، ورغب فيما رغب الله فيه، وزهد فيما سخط الله منه، ثم تلا الحسن: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾.

وعن ابن مسعود > أنه قال: "ليس عن كثرة الحديث ولكن العلم عن كثرة الخشية"، وقال مالك: "إن العلم ليس بكثرة الرواية، وإنما العلم نورٌ يجعله الله في القلب". انتهى الكلام.

وقال الشوكاني -رحمه الله-: "هذه الآية من تتمة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾ [فاطر: ١٨] على معنى إنما يخشاه سبحانه بالغيب العالمون به وبما يليق به من صفاته الجليلة وأفعاله الجميلة، وعلى كل تقدير فهو سبحانه قد عيَّنَ في هذه الآية أهل خشيته، وهم العلماء به، وبعظيم قدرته.

قال مجاهد: إنما العالم من خشي الله ﷻ، وقال مسروق: كفى بخشية اللهِ علمًا، وكفى بالاغترار جهلًا، فمن كان أعلم بالله كان أخشاهم له.

قال الربيع بن أنس: من لم يخش الله فليس بعالم. وقال الشعبي: العالم من خاف الله. انتهى كلامه.

وقال تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَـٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩].

وفي الصحيحين من حديث معاوية > أن النبي ﷺ قال: ((من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين)) رواه البخاري ومسلم، وعن أبي أُمامة > قال: قال رسول

الله ﷺ: ((فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم؛ إن الله ﷻ وملائكته وأهل السموات وأهل الأرض حتى النملة في جحرها يصلون على معلم الناس الخير)).

والأدلة على فضل العلم، وفضل أهله كثيرة، وهي تدل دلالة واضحة أن من سلك طريق العلم فإنه قد ورث ميراث النبوة؛ فإنهم لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا وإنما ورثوا العلم. يقول الدكتور عبد الله الطيار: وزيادة الإيمان الحاصلة بالعلم تكون من وجوهٍ متعددةٍ:

الوجه الأول: خروجه وخروج أهله في تحصيله.

الوجه الثاني: جلوسهم في حِلق الذكر.

الوجه الثالث: مذاكرة بعضهم البعض في مسائل العلم.

الوجه الرابع: زيادة معرفتهم بالله وشرعه.

الوجه الخامس: تطبيقهم لما تعلموه من العلم الشرعي.

فهذه بعض الجوانب ووجوه تعلم العلم الذي يزداد به الإيمان.

أما عن أبواب العلم التي يحصل بها زيادة الإيمان من خلال العلم الشرعي، فمن هذه الأبواب:

الباب الأول: قراءة القرآن بتدبر، فهي من أعظم أبواب العلم المؤدية إلى زيادةِ الإيمانِ وثباته وقوته.

قال ابن القيم -رحمه الله-: وبالجملة فلا شيء أنفع للقلب من قراءة القرآن بالتدبر والتفكر، فإنه جامع لجميع منازل السائلين، وأحوال العالمين، ومقامات العارفين وهو الذي يورث المحبة، والشوق، والخوف، والرجاء، والإنابة،

والتوكل، والرضا، والتفويض، والشكر، والصبر، وسائر الأحوال التي بها حياة القلب وكماله. انتهى كلام ابن القيم.

الباب الثاني: معرفةُ أسماءِ الله وصفاته العلا، من أعظم الأمور التي يزداد بها القلب إيمانًا معرفة الرب ﷻ بأسمائه وصفاتهالتي جاءت بها نصوص الكتاب والسنة، والتي تدل على كمال الله المطلق من كافةِ الوجوه؛ فمن الفوائد المترتبة على معرفة أسماء الله وصفاته:

أولًا: أن علم توحيد الأسماء والصفات من أشرف العلوم، وأجلها على الإطلاق، فالاشتغالُ بفَهمه والبحث عنه اشتغال بأعلى المطالب.

الثاني: أن معرفة الله تدعو إلى محبته، وخشيته، وخوفه، ورجائه، وإخلاص العلم له، وهذا عليه سعادة العبد.

الثالث: أن أحد أركان الإيمان بل وأفضلها الإيمان بالله، وليس الإيمان قول "آمنت بالله" من غير معرفته لربه، بل حقيقة الإيمان أن يعرف المؤمن أن يعبده ويؤمن به؛ فيبذل جهده بمعرفة أسمائه وصفاته، فكلما ازداد العبد معرفةَ بربه ازداد إيمانه به.

الرابع: أن العلم به تعالى هو أصل الأشياء كلها حتى إن العارف به حقيقة المعرفة يستدل بما عرف من صفاته وأفعاله على ما يفعله، وعلى ما يشرعه من الأحكام؛ لأنه لا يفعل إلا ما هو مقتضى أسمائه وصفاته.

انتهى كلام الدكتور الطيار - حفظه الله.

الباب الثالث: تأمل سيرة النبي ﷺ وهذا من أسباب زيادة الإيمان فالنظر إلى سيرته ﷺ ودراستها وتأمل ما ذكر فيها من نعوته الطيبة، وخصاله الكريمة،

وشمائله الحميدة، وغير ذلك من الخصال الحميدة، فإن العبد يزداد إيمانه بذلك، وتحصل هذه الزيادة من جهة أنه متى عرف خصال النبي ﷺ ازدادت محبته له، وأورثت هذه المحبة متابعة لنبيه ﷺ في القول والعمل وبالتالي يزداد إيمان العبد من جهة هذه المتابعة.

الباب الرابع: تأمل محاسن الدين؛ فالدين الإسلامي كله محاسن عقائده أصلح العقائد وأصدقها وأنفعها، وأخلاقه أجمل الأخلاق وأحمدها، وأحكامه أنسب الأحكام وأعدلها؛ فبالتأمل والنظر في محاسن هذا الدين يزيد الله الإيمان في قلبه ويحببه إليه، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ [الحجرات: ٧].

الباب الخامس: قراءة سيرة السلف الصالح؛ لأن سيرة السلف } من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تُعَدُّ من أعظم ما يزيد القلب إيمانًا، ومحبة لله وإجلالًا له؛ فهم أبرُّ الناس قلوبًا، وأزكاهم نفوسًا.

ثانيًا: من أسباب زيادة الإيمان: التأمل في آيات الله الكونية:

لا شك أن التأمل في بديع صنع هذا المليك لهذا الخالق، وما فيه من عجائبتحار فيها العقول، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ۝١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ۝١٨ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ۝١٩ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ﴾ [الغاشية: ١٦-٢٠].

وسئل شيخ الإسلام ابن تيميه -رحمه الله- : هل لزيادة الإيمان أسباب؟

فأجاب بقوله: وأما قوله: هل يكون لأول حصوله سبب؛ فلا ريب أنه يحصل بسببه، مثل استماع القرآن، ومثل رؤية أهل الإيمان والنظر في أحوالهم، ومثل معرفة أحوال النبي ﷺ ومعجزاته والنظر في ذلك، ومثل النظر في آيات الله تعالى، ومثل التفكر في أحوال الإنسان نفسه، ومثل الضروريات التي يحدثها الله للعبد التي تضطره إلى الذل لله والاستسلام له، واللجوء إليه، وقد يكون هذا سببًا كشيء من الإيمان وهذا سببًا لشيءٍ آخر، بل كل ما يكون في العالم من الأمور فلا بد له من سبب، وسبب الإيمان وشعبه يكون تارةً من العبد وتارةً من غيره مثل من يقيض له من يدعوه لإيمان، ومن يأمره بالخير وينهاه عن الشر، ويبين له علامات الدين وحججه وبراهينه، وما يعتبره وينزل به ويتعظ به، وغير ذلك من الأسباب. انتهى كلامه

فهنا ينبغي أن نتفكر في هذه الأمور والأسباب التي يحصل بها زيادة الإيمان وقوته وتأكيده وتفاعله في قلب المؤمن حتى نقترب من أولئك الكمل، أولئك الذين كانوا جبالًا في الأمة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي } فإنه كما ورد في الحديث: ((لو وزن إيمانُ أبي بكر وإيمانُ الأمة لرجح إيمان أبي بكر)) فهذا يدل على أنه > قد جاهد نفسه لكمال الإيمان.

ولا شك أن من الأسباب المؤدية إلى ذلك هو أنه > ضرب في كثيرٍ من سهام الخير التي اشتهر بها > .

أسباب نقصان الإيمان

نشير إلى بعض الأمور التي تكون سببًا في نقص الإيمان وتضعيفه:

كما أن هناك أسبابًا تزيد الإيمان في قلب المسلم فهناك أيضًا أسباب تنقص الإيمان وتقلله في قلب المسلم كالجهل بالله تعالى، وعدم معرفة ما يستحقه من الأسماء الحسنى والصفات العلى، وما يتصف به من القدرة النافذة والعلم المحيط، والإرادة الكونية والشرعية، والرحمة، والمغفرة، والمعية، والقرب؛ فإن هذه الأمور التي يتصف بها الباري -جل وعلا- إذا لم يعرفها المسلم ويؤمن بها فإنه يكون جاهلًا بربه ﷻ وقدرته وإحاطته بخلقه، فيكون ذلك سببًا في ضعف الإيمان في قلبه، وكذلك الجهل بشرع الله تعالى، وبما تحويه رسالة الإسلام من عقيدةٍ صافيةٍ، وأحكام عادلة، وأخلاق نبيلة، ومعاملة إنسانية، كما أن الجهل بما خص الله به نبينا محمدًا ﷺ من صفات نبوية، وأسرار إلهية، وما أحاطه به من كلاءة وحفظ وعصمة، منذ فجر رسالة الإسلام إلى أن لحِق ﷺ بالرفيق الأعلى، كل ذلك جهله يؤدي إلى نقص الإيمان وضعفه في قلب المسلم.

يقول الدكتور عبد الله الطيار: فالجهل بالله وبشرعه من أعظم أسباب نقص الإيمان، كما أن العلم من أعظم أسباب زيادته، فالمسلم العالم بربه لا يؤثر محبة وفعل ما يضره ويشقى به، ويتألم به على ما فيه نفعه وفلاحه وصلاحه.

وخلاصة القول هنا: أن الجهل بالله، وبأسمائه وصفاته من أعظم الأمر التي تضعف الإيمان؛ فهو داء خطير ومرض فتَّاكٌ يجُرُّ عَلَى صاحبه من الويلات والعواقب الوخيمة الشر الكثير؛ فترك الفرائض التي فرضها الله ﷻ على الخلق في رسالة الإسلام كترك الصلاة والزكاة والحج وغير ذلك من شعائر الإسلام ينقص الإيمان ويضعفه.

ولهذا لما سئل الإمام أحمد -رحمه الله- عن زيادة الإيمان ونقصانه: ما المراد بها؟ أجاب بقوله: زيادته العمل، ونقصانه ترك العمل، مثل: ترك الصلاة، والزكاة، والحج، وأداء الفرائض؛ فهذا ينقص ويزيد بالعمل، وقال: إن كان قبل زيادته تامًّا فكيف يزيد التام؟ فكما يزيد كذا ينقص، وقد كان وكيع قال: ترى إيمان الحَجَّاج مثل إيمان أبي بكر وعمر -رحمهما الله-؟ وقال أيضًا: الصلاة، والزكاة، والحج، والبر كله من الإيمان، والمعاصي تنقص من الإيمان.

وقال ابنه عبد الله: سمعت أبي يقول: إذا زناوشرب الخمر نقص إيمانه، وعن الفضل بن زياد أنه سمع الإمام أحمد يقول: إنما الزيادة والنقصان في العمل، كيف يكون حاله إذا قتل النفس، أليس قد أوجب له النار؟ كيف يكون حاله إذا ارتكب الموبقات، وعن محمد بن أبي موسى أنه سمع أبا عبد الله يقول: إذا عملت الخير زاد، وإذا ضيعت نقص. انتهى.

ومن أسباب نقص الإيمان أيضًا:

الغفلة والإعراض والنسيان، فمن اعترته الغفلة وشغله النسيان، وأعرض عن دين الله تعالى ومراقبة مولاه نقص إيمانه وضعف بسبب هذه الأمور الثلاث، وأوجبت له مرض القلب أو موته، وذلك باستيلاء الشهوات والشبهات عليه، كما أن الانغماس في المعاصي -والعياذ بالله- من مسببات نقص الإيمان؛ لأن كل من ارتكب ذنبًا من الذنوب بسبب المعاصي التي نهى الله ورسوله ﷺ عن مقاربتها فسوف ينكت في قلبه نكتةٌ سوداءَ تدل على ضعف إيمانِهِ ونقصه؛ فكما أن فعل ما أمر الله به ورسوله ﷺ من الواجبات والمندوبات يزيد الإيمان في قلب المسلم ويقويه، فكذلك فعل ما نهى الله تعالى عنه من محرم ومكروه، يكون سببًا في نقص الإيمان وضعفه.

ولهذا لما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- عن معنى حديث النبي ﷺ: ((إذا زنا العبد خرج منه الإيمان، فكان فوق رأسه كالظلة، فإذا خرج من ذلك العمل عاد إليه الإيمان)) رواه الترمذي وأبو داود، وهل يكون الزاني في حالة الزنا مؤمنًا أو غير مؤمن، وهل حمل الحديث على ظاهره أحد من الأئمة أو أجمعوا على تأويله؟

فأجاب شيخ الإسلام ابن تيميه -رحمه الله-: الحمد لله، الناس في الفاسق من أهل الملة مثل الزاني والسارق والشارب ونحوهم ثلاثة أقسام طرفان ووسط، أحد الطرفين أنه ليس بمؤمن بوجه من الوجوه، ولا يدخل في عموم الأحكام المتعلقة باسم الإيمان. ثم من هؤلاء من يقول: هو كافر كاليهودي والنصراني، وهو قول الخوارج، ومنهم من يقول: ننزله منزلة بين المنزلتين، وهي منزلة الفاسق، وليس هو مؤمن ولا كافر، وهم المعتزلة، وهذا من مقالات أهل البدع التي دل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان على خلافها، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن طَآيِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ٩]، فسماهم مؤمنين وجعلهم إخوةً مع الاقتتالِ وبَغْيِ بعضهم على بعض، وقال الله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢] ولو أعتق مذنبًا أجزأ عنه بإجماع العلماء، فالحق: أن يقال نفس التصديق المفرق بينه وبين الكافر لم يعدمه، لكن هذا التصديق لو بقي على حاله لكان صاحبه مصدقًا بأن الله حرم هذه الكبيرة، وأنه توعد عليها بالعقوبة العظيمة، فلو تصور هذا حق التصور لامتنع صدورُ الفعل منه. ومعلوم أن الإيمان الذي هو الإيمان ليس باقيًا كما كان؛ إذ ليس مستقرًّا ظاهرًا في القلب، واسم المؤمن عند الإطلاق إنما ينصرف إلى من يكون إيمانه باقيًا على حاله عاملًا بعملِهِ. انتهى كلامه.

الاستثناء في الإيمان وبيان مذهب السلف في ذلك، وآراء المخالفين للسلف في مسألة الاستثناء في الإيمان

عناصر الدرس

المراد بالاستثناء في الإيمان، وبيان مذهب السلف في ذلك

المراد بالاستثناء في الإيمان أن يقول العبد: أنا مؤمن إن شاء الله، أو أرجو أن أكون مؤمنًا إن شاء الله، يقول ذلك حين يسأل هل أنت مؤمن؟

ولهذه المسألة -وهي الاستثناء في الإيمان- عَلاقة وطيدة بمسألة زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأن من كان مذهبه أن الإيمان يزيد وينقص، وأن أهله يتفاضلون فيه ويتفاوتون يرى الاستثناء في الإيمان على اعتبار أنه لا يقطع بتكميل الإيمان، والإتيان به كما ينبغي علي الدرجة العالية المطلوبة، بخلاف من يرى أن الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، وأن أهله فيه سواء لا تفاوت بينهم، فصاحب هذا القول يرى عدم جواز الاستثناء في الإيمان ويقطع بإيمانه، بل إنَّهُ يعد من ذهب إلى القول بجواز الاستثناء في الإيمان شاكًّا في إيمانه ومَذبذبًا؛ ولذلك ذهب أهل البدع إلى إطلاق لقب الشكاكة على أهل السنة؛ لأنهم يقولون بجواز الاستثناء في الإيمان بلا شك، لكن أهل البدع سموهم بذلك؛ لأن أهل السنة يقولون بجواز الاستثناء.

إذًا فصيغة الاستثناء في الإيمان أن يقول المرء: أنا مؤمن إن شاء الله، يرد بذلك على مَنْ سأله هل أنت مؤمن؟ كما يجوز للمرء أن يستثني في الإيمان بصيغةٍ أخرى تؤدي الغرض، وهي من الصيغ التي وردت عن السلف في جواز الاستثناء في الإيمان، وهي قول المرء: أرجو أن أكون مؤمنًا، أو مؤمنًا أرجو، حينما يسأله أحد بقوله: هل أنت مؤمن؟

قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: سمعت الإمام أحمد بن حنبل يقول: أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان؛ لأن الإيمان قول والعمل الفعل،

فقد جئنا بالقول ونخشى أن نكونَ قد فَرَّطْنَا في العمل ؛ فيعجبني أن يستثنيالمرء في الإيمان، نقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى.

وعن عبد الملك الميموني: أنه سأل أبا عبد الله عن الاستثناء ؛ فأجاب أقول: أنا مؤمن إن شاء الله، ومؤمن أرجو ؛ لأنه لا يدري كيف أداؤه للأعمال على ما افترض عليه أم لا، وفي رواية يوسف بن موسى، قال: سئِلَ الإمام أحمد عن الرجل يقال له: أمؤمن أنت؟ قال: سؤاله إياك بدعة، يقول: إن شاء الله.

وعن أحمد بن الحسين: أنه سأل أبا عبد الله يقول لي: أنت مؤمن؟ فقال: سؤاله إياك بدعة، وقال: أنا مؤمن أرجو، قلت: أقول: إن شاء الله، قال: إن قلت: إن شاء الله أرجو.

بيان مذهب السلف في الاستثناء في الإيمان:

اختلف الناس في مسألة الاستثناء في الإيمان ؛ فذهب أهل السنة والجماعة إلى جواز الاستثناء في الإيمان بأدلة يريدونها، وهناك أقوال مخالفة سوف نعرض لها.

إذًا المذهب الحق والرأي الراجح: هو مذهب السلف -رحمهم الله تعالى- في جواز الاستثناء في الإيمان، وأنه مشروع، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ؛ لأن الإيمان عندهم شامل للاعتقادات والأقوال والأعمال ؛ فإذا سئل أحدهم هل أنت مؤمن؟ أجاب قائلًا: أنا مؤمن إن شاء الله، أو قال: أرجو أن أكون مؤمنًا، والسبب في هذا الاستثناء عندهم مخافة عدم تكميل الأعمال المطلوبة التي بكمالها يكمل الإيمان وليس هذا من قبيل الشك في إيمانهم بالله تعالى، كما زعم ذلك أهل البدع ؛ فهم أعلى وأرفع من ذلك، وإنما جوزوا هذا الاستثناء ؛ مخافةَ تزكية النفس والشهادة لها بتكميل الأعمال.

يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: ومن ثمرات هذا الاختلاف -يقصد الفرق بين الإسلام والإيمان- مسألة الاستثناء في الإيمان، وهو أن يقول -أي: الرجل-: أنا مؤمن إن شاء الله، والناس فيه على ثلاثة أقوال؛ طرفان ووسط، منهم من يوجِبُه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار، وهذا أصح الأقوال... إلى أن قال: وأما من يجوز الاستثناء وتركه فهم أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها؛ فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه مُنِعَ من الاستثناء، وهذا مما لا خلافَ فيه، وإن أراد انه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢-٤].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥] فالاستثناء حينئذٍ جائز، وكذلك من استثنى، وأراد عدم علمِهِ بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقًا للأمر بمشيئةِ الله لَا شاكًّا في إيمانه، وهذا القول في القوة كما ترى. انتهى كلامه -رحمه الله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: وأما مذهب سلفِ أصحابِ الحديث كابن مسعود، وأصحابه، والثوري، وابن عيينة، وأكثر علماء الكوفة، ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء أهلِ البصرة، وأحمد بن حنبل، وغيرهِ من أئمَّةِ السنة؛ فكانوا يستثنون في الإيمان، وهذا متواترٌ عنْهُم، لكن ليسَ في هؤلاء من قال: أنا أستثني لأجلِ الموافاة، وأن الإيمان إنما هو اسم لما يوافي به

العبد ربه، بل صرح أئمة هؤلاء بأن الاستثناء، إنما هو؛ لأن الإيمان يتضمن فعل الواجبات؛ فلا يشهدون لأنفسهم بذلك، كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى؛ فإن ذلك مما لا يعلمونه، وهو تزكية لأنفسهم بلا علم.

وأما الموافاة فما علمت أحدًا من السلف علل بها الاستثناء، ولكن كثير من المتأخرين يعلل بها من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم، كما يعلل بها نظارهم كأبي الحسن الأشعري، وأكثر أصحابه، لكن ليس هذا قول أصحاب الحديث.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضًا: الاستثناء في الإيمان سنة عند أصحابنا، وأكثر أهل السنة. انتهى كلامه.

وقال -رحمه الله- أيضًا: والمأخذ الثاني في الاستثناء: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك المحرمات كلها؛ فإذا قال الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله بهذا الاعتبار، فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين، القائمين بفعل جميع ما أمروا به، وتركِ كلِّ ما نهوا عنه فيكونوا من أولياءِ الله، وهذا من تزكيةِ الإنسان لنفسِهِ، وشهادتِهِ لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحةً؛ لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنةِ إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة، إذا مات على هذه الحال، وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر. انتهى كلامه.

والأدلة التي استدل بها أهل السنة والجماعة على جواز الاستثناء في الإيمان كثيرة في الكتاب والسنة، وآثار السلف الصالح، وأقوال الأئمة والعلماء، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣].

وقولـه تعـالى: ﴿ لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفـتح: ٢٧] وقولـه تعـالى: ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ [الـنجم: ٣٢]. وقولـه تعـالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

وكان النبي يدعو لأموات المسلمين إذا دخل المقبرة بقوله: ((السلام عليكم دار قـوم مـؤمنين، وأتـاكم مـا توعـدون، غـدًا مؤجلـون، وإنـا إن شـاء الله بكـم لاحقون)). وقال ﷺ: ((وعليها نبعث إن شاء الله)) يعني: من القبر، وقال ﷺ: ((إني لأرجو أن أكونَ أخشاكُم لله)).

فأنتم ترون أن النبي ﷺ قال هذا كله؛ تقويةً للاستثناء في الإيمان، وقال عبد الله بن مسعود < : "مَن شهد على نفسه أنه مؤمن؛ فليشهد أنه في الجنة"، وقال رجل عند ابن مسعود < : "أنا مؤمن، فقال ابن مسعود: أفأنت في الجنة؟ فقال: أرجو؛ فقال ابن مسعود: أفلا وكلت الأولى كما وكلت الأخرى".

وفي كتاب (السنة) للخلال أن الإمام أحمد استدل على جواز الاستثناء في الإيمان بقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: ((إني اختبأت دعوتي، وهي نائلةٌ إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئًا)).

وقال الإمام أحمد -رحمه الله- عندما سأله رجل عن الاستثناء في الإيمان فقال: نعم، الاستثناء على غير معنى الشرك مخافة، واحتياطًا للعمل.

وقال أبو داود: سمعتُ أحمَدَ قال: أليس الإيمان قولًا وعملًا؟ فقال الرجل: بلى، قال: فجئنا بالقول، قال: نعم، قال: فجئنا بالعمل، قال: لا، قال: فكيف تعيب أن نقول: إن شاء الله، ونستثني".

وقال الوليد بن مسلم: سمعت أبا عمرو يعني: الأوزاعي- ومالك بن أنسوسعيد بن عبد العزيز لا ينكرون أن يقول: أنا مؤمن، ويأذنون في الاستثناء أن أقول: أنا مؤمن إن شاء الله. وقال الإمام يحيى بن سعيد القطان -رحمه الله-: ما أدركت أحدًا من أصحابنا، ولا بلغنا إلا على الاستثناء

وذكر الإمام الآجري -رحمه الله- نحو ما تقدم، ثم قال: هذا طريق الصحابة { والتابعين لهم بإحسان عندهم أن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق في القلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان، والناس عندهم على الظاهر مؤمنون به يتوارثون، وبه يتناكحون، وبه تجري أحكام ملة الإسلام لكن الاستثناء منهم على حسب ما بيناه لك، وبينه العلماء قبلنا.

وأنقل ما نظمه السفاريني -رحمه الله- في لوامعهمختصرًا مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، حيث يقول:

ونحن في إيماننا نستثني ❖ من غير شك فاستمع واستبني

ثم قال -رحمه الله-: واعلم أن الناس في ذلك على ثلاثة أقوال؛ منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم مَن يجوز الأمرين باعتبارين، وهذا الأخير أصح الأقوال. انتهى كلامه.

آراء المخالفين للسلف في مسألة الاستثناء في الإيمان

المخالفون للسلف في مسألة الاستثناء في الإيمان طرفان منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه.

أ- الذين يحرمون الاستثناء في الإيمان، وهم المرجئة والجهمية، ومن وافقهم ممن يجعل الإيمان شيئًا واحدًا يعلمه الإنسان من نفسه كالتصديق بالرب، ونحو ذلك

مما في قلبه ويجزم به ويعرفه، فهم يقولون: نحن نعلم أننا مؤمنون كما نعلم أننا تكلمنابالشهادتين، وكما نعلم أننا قرأنا "الفاتحة"، وكما نعلم أننا نحب رسول الله ﷺ ونبغض اليهود والنصارى، فقولنا: نحن مؤمنون كقولنا نحن مسلمون، وقولنا: قرأنا "الفاتحة"، ونحو ذلك من الأمور الحاضرة التي نحن نعلمُهَا، ونقطعُ بِهَا، فَكَمَا أنه لا يجوز أن نقول: قرأنا "الفاتحة" إن شاء الله، فكذلك لا نقول: نحن مؤمنون إن شاء الله، لكن إذا كنا نشك في ذلك، فنقول: فعلناه إن شاء الله.
قالوا: فمن استثنى في إيمانه، فهو شاكٌّ فيه، وسمو من أجاز الاستثناء الشكاكة.

يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: وأما مَن يحرمه فكل من جعل الإيمان شيئًا واحدًا، فيقول: أنا أعلم أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن، كقولي: أنا مسلم، فمن استثنى في إيمانه فهو شاكٌّ فيه، وسمو الذين يستثنونفي إيمانهم الشكاكة، وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] بأنه يعودُ إلى الأمنِ والخوفِ.

فأما الدخول فلا شك فيه، وقيل: لا تدخلن جميعكم، لأنه علم أن بعضهم يموت، وفي كِلَا الجوابينِ نظر؛ فإنهم وقعُوا فيما فرُّوا منه، فأما الأمنُ والخوفُ فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين مع علمه بذلك فلا شك في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخول الجميع أو البعض؛ فإن الله قد علم من يدخل، فلا شك فيه أيضًا، فكان قول: إن شاء الله هنا تحقيقًا للدخول، كما يقول الرجل فيما عزم على أن يفعلَهُ ولا محالَةَ: الله لأفْعَلَنَّ كَذَا إن شاء الله، لا يقولها لشك في إرادتِهِ وعزمِهِ ولكن إنما لا يحنث الحالف في مثل هذا اليمين؛ لأنه لا يجزم بحصول مراده.

وأجيب بجواب الآخر: لا بأس به، وهو أنه قال ذلك تعليمًا لنا فكيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل، وفي هذا المعنى مرادًا من النص نظر؛ فإنه ما سبق الكلام له إلا أن يكون مرادًا إشارة النص. انتهى كلامه.

ب- الذين يقولون بوجوب الاستثناء في الإيمان، وهم الكلابية والأشاعرة؛ حيث ذهبوا إلى أن المسلم يجب عليه أن يستثني إذا قال: أنا مؤمن، ولا يجزم بأنه مؤمن؛ وذلك لأن الإيمان عند هؤلاء هو ما يموت عليه الإنسان، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمنًا وكافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علم الله أنه صائر إليه، وميت عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به؛ والإيمان الذي يعقبه الكفر فيموت صاحبه كافرًا ليس بإيمانٍ كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل الكمال، وكالصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب.

ومفهوم الموافاة عند هؤلاء: أن العبد يأتي موافيًا به بحيث يبقى عليه إلى الوفاة، فيكون متصفًا به إلى آخر حياته، ويقولون: إننا لو قلنا: بأننا مؤمنون لجزمنا بأننا في الجنة؛ لأن الله وعد المؤمنين بالجنة، ولا يجوز القطع بذلك إلا لمن شهد له رسول الله ﷺ بذلك.

قال ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- وهو يبين رأي القائلين بوجوب الاستثناء: أما من يوجبه فله مأخذان؛ أحدهما أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمنًا أو كافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علمه أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، وهذا مذهب كثير من الكلابية وغيرهم، وعند هؤلاء أن الله يحب في الأزل من كان كافرًا إذا علم منه أنه يموت مؤمنًا؛ فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس ومن ارتدَّ عن دينِهِ ما زال الله يبغضُهُ، وإن كان لم يكفرْ بعد، وليس هذا قول السلف، ولا كان يقول بهذا من

يستثني من السلف في إيمانه وهو فاسد؛ فإن الله تعالى قال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١].

فأخبر أنه يحبهم إن اتبعوا الرسول ﷺ فاتباع الرسول شرط المحبة، والمشروط يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة، ثم صار إلى هذا القول طائفة غلو فيه حتى صار الرجل منهم يستثني في الأعمال الصالحة، يقول: صليت إن شاء الله، ونحو ذلك، القبول، ثم صار الكثير منهم يستثنون في كل شيء، فيقول أحدهم: هذا ثوب إن شاء الله، هذا حبل إن شاء الله؛ فإذا قيل لهم هذا لا شك فيه يقولون: لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره.

المأخذ الثاني: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله وترك ما نهاه عنه كله؛ فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار؛ فقد شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين القائمين بجميع ما أُمِرُوا بِهِ، وترك كل ما نهوا عنهمن أولياءِ اللهِ المقربين، وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لكان ينبغي أن يشهدها لنفسه بالجنة إن مات على هذا الحال، وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

ويحتجون أيضًا بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه كما قال تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقال ﷺ: ((إني لأرجو أنْ أكُونَ أخْشَاكُم للهِ)) ونظائر هذا. انتهى كلامه.

ويقول صاحب كتاب (المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة): ويتضح مما سقته من روايات عن الإمام أحمد استحبابه الاستثناء في الإيمان، وعدم تركه. والمرجئة والجهمية ومن سار على منهجهم يحرمون الاستثناء في

الإيمان، وينكرون على من استثنى، ويتهمونه بالشك في إيمانه، وتحريمهم للاستثناء جاء اعتمادًا على رأيهِم في الإيمَانِ، وأنه شيء واحد لا تعدد فيه؛ لذلك نجد الإمام أحمد يرد هذا القول ويبين أن الاستثناء لا يعود إلى أصل الإيمان، وإنما هو عائد إلى فرعه الذي هو العمل؛ ومن أجل هذا نجد أن السلف أجازوا ترك الاستثناء نسبة إلى أصل الإيمان، فاستثناؤهم إنما كان خوفًا من تزكية النفس واحتياطًا للعمل، أما تركه على اعتبار ما يعلمُهُ المسلمُ من نفْسِهِ بأنه غير كافر فهو جائز، ومن يرى وجوب الاستثناء في الإيمانِ فحجته أن الإيمان هو ما يموت عليه صاحبه، والكفر كذلك، والإنسان لا يدري على ماذا يموت. انتهى كلامه.

إذًا نستطيع أن نلخص هذه المسألة -وهي حكم الاستثناء في الإيمان- ونقول: إن الأقوال فيه ثلاثة؛ من الفرق من توجبه، ومن الفرق من تحرمه، ومنهم من يجيزه، والقول الأول باطل، والقول الثاني باطل، والقول الثالث هو القول الراجح، وهو الحق الذي لا لبس فيه، وهو قول أهل السنة والجماعة؛ لأن الإيمان إن أوجبنا الاستثناء فيه فهذا يؤدي إلى الشك، وإن منعنا الاستثناء وحرمناه؛ فهذا يؤدي إلى تزكية النفس، وأن الإنسان يموت على الإيمان الكامل، بينما الاستثناء الذي جوزه أهل السنة والجماعة فإنه يقصد به شيئان؛ إما خوف من تزكية النفس؛ لأن الإنسان لا يعلمما يموت عليه وكذلك لا يعلم هل قام بالواجبات العملية المطلوبة منه، فالعمل الذي نؤديهلا يستطيع الإنسان أن يعلم بنفسه قبول الله ﷻ ذلك العمل، وهل أداه كما ينبغي؛ ولهذا رويَ عَن عبد اللهِ بن عباسٍ > أنه يقول: "لو علمت قبول الله لي عملًا واحدًا فإن ذلك يكفيني؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾". [المائدة: ٢٧].

مذهب الكرامية والخوارج، والمعتزلة والجهمية في الإيمان

عناصر الدرس

مذهب الكرامية والخوارج في الإيمان

قد قدمنا -في الدروس السابقة- مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان من حيث تعريفه، وأن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وأنه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وأنه يجوز الاستثناء فيه، فإذا سئل المسلم أمؤمن أنت؟ فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله.

وذكرنا بعضًا من الأمور التي تعين على زيادة الإيمان وتقويته، كما ذكرنا أيضًا بعضًا آخر من أسباب نقص الإيمان وعوامله وتضعيفه.

وهنا نعرج على ذكر أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في مسألة الإيمان، ونذكر أقوال الفرق التالية: الكرامية، والخوارج، والمعتزلة، والجهمية.

ونقول -وبالله التوفيق-:

أ- مذهب الكرامية في الإيمان:

ذهب الكرامية في الإيمان مذهبًا مخالفًا لأهل السنة والجماعة، ومصادمًا لنصوص الشريعة؛ حيث جعلوا الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، فيلزم من قولهم هذا أن يكون المنافقون كاملي الإيمان؛ لأنهم يتلفظون بالشهادتين، وقد وصفهم الله تعالى بأنهم: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١].

وقال تعالى فيهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ٨- ١٠].

وقال تعالى أيضًا: ﴿ وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٤-١٦].

وهذا يؤدي إلى الاستهتار بالدين، فما دام الإيمان المطلوب من المسلم هو فقط التلفظ بالشهادتين، من غير شرط الاعتقاد الجازم في القلب بمدلول هاتين الشهادتين، ومن غير شرط اتباع الأوامر والنواهي وأداء العمل، كما هو مذهب السلف، ما دام الأمر كذلك، فليس في الدنيا منافق، ولا يكون متصورًا نفاق، ولعمرو الله إن هذا يؤدي إلى التلاعب بالشعائر التعبدية، وعدم تمايز المنافق من المؤمن، والمستهتر من الصادق.

يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: وذهب الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، لكن يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به، وقولهم ظاهر الفساد. انتهى كلامه.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في رده على الكرامية الذين زعموا أن الإيمان هو مجرد الإقرار باللسان، وعلى الجهمية الذين جعلوه مجرد المعرفة القلبية: فتبين أنه إن كان الإيمان في اللغة هو التصديق، والقرآن إنما أراد به مجرد التصديق الذي هو قول، ولم يسمِّ العمل تصديقًا، فليس الصواب لا قول المرجئة: إنه اللفظ والمعنى، أو قول الكرامية: إنه قول باللسان فقط، فإن تسمية قول اللسان قولًا أشهر في اللغة من تسمية معنًى في القلب قولًا، كقوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ﴾، وقوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾، وأمثال ذلك، بخلاف ما في النفس، فإنه إنما يسمى حديثًا.

والكرامية يقولون: المنافق مؤمن، وهو مخلد في النار؛ لأنه آمن ظاهرًا لا باطنًا، وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهرًا وباطنًا، وأما من صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه، فإنه لا يعلق به شيء من أحكام الإيمان، لا في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا يدخل في خطاب الله لعباده بقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٤]؛ فعلم أن قول الكرامية في الإيمان، وإن كان باطلًا مبتدعًا لم يسبقهم إليه أحد، فقول الجهمية أبطل منه، وأولئك أقرب إلى الاستلال باللغة والقرآن والعقل من الجهمية.

والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثون في الإيمان، بل يقولون: هو مؤمن حقًّا لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقًا فهو مخلد في النار عندهم، فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطنًا وظاهرًا، ومن حكى عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة فقد كَذَب عليهم، بل يقولون: المنافق مؤمن؛ لأن الإيمان هو القول الظاهر كما يسميه غيرهم مسلمًا، إذ الإسلام هو الاستسلام الظاهر، فلا ريبَ أن قول الجهمية أفسد من قولهم من وجوه متعددة شرعًا ولغةً وعقلًا.

وإذا قيل: قول الكرامية قول خارج عن إجماع المسلمين، قيل: وقول جهم في الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان.

وقد احتج الناس على فساد قول الكرامية بحجج صحيحة، والحجج من جنسها على فساد قول الجهمية أكثر، مثل قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾، قالوا: فقد نفى الله الإيمان على المنافقين، فنقول: هذا حق فإن المنافق ليس بمؤمن، وقد ضل من سماه مؤمنًا. انتهى كلامه.

ب- مذهب الخوارج في الإيمان:

وذهب الخوارج ومَن وافقهم إلى أن الإيمان هو جميع الطاعات بأسرها فرضًا كانت أم نفلًا، فعندهم أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وأنها شرط في بقائه، فمن عمِل معصيةً من الكبائر خرج من الإيمان، لكن الخوارج يذهبون إلى أنه كافر، أي: أن من ارتكب كبيرة، فهو كافر في الدنيا، ويوم القيامة هو خالد مخلد في النار.

يقول الدكتور عبد الله الطيار في رده على قول الخوارج بكفر مرتكب الكبيرة: وهذا القول فاسد مصادمٌ لنصوص الشريعة؛ لأن النبي ﷺ كانت تأتي إليه وفود العرب، فيسألونه عن الإسلام والإيمان، وكلما يقول له السائل في الفريضة: هل علي غيرها؟ قال: ((لا، إلا أن تطوع شيئًا))، فجعل النوافل شرطًا من شروط الإيمان غير صحيح.

أما كون مرتكب الكبيرة يكون كافرًا فهذا باطل، باطل بنصوص الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات: ٩]، فقد وصفهم الله بالإيمان، والأخوة مع أنهم يقتل بعضهم بعضًا، والقتل للمؤمن من كبائر الذنوب، ومع ذلك أمرنا الله سبحانه بالإصلاح بينهما، فالشارع الحكيم الذي نفى عن السارق والزاني والشارب اسم الإيمان، كما جاء في قول ﷺ: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق، وهو مؤمن)) متفق عليه.

الشارع نفسه لم يجعلهم مرتدين عن الإسلام كما زعمت الخوارج، بل عاقب هذا بالجلد وهذا بالقطع، ولم يقتل أحدًا إلا الزاني المحصن، ولم يقتله قتل المرتد، فإن المرتد يقتل بالسيف بعد الاستتابة، وهذا يرجم بالحجارة بلا استتابة؛

فدل على أنه إن نفى عنهم الإيمان، فليسوا عنده مرتدين عن الإسلام مع ظهور ذنوبهم، وليسوا كالمنافقين الذين كانوا يظهرون الإسلام، ويبطنون الكفر، وأولئك لم يعاقبهم إلا على ذنبٍ ظاهر. انتهى كلامه.

ويقول أبو الحسن الأشعري -رحمه الله- في ذكر مقالة الخوارج في الإيمان ومخالفتهم للسلف بتلك المقالة: أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب < وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النجدات -أي: فرقة منهم- فإنها لا تقول بذلك، وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذابًا دائمًا إلا النجدات. انتهى كلامه.

إذًا ظهر لنا مخالفة الخوارج لأهل السنة، والجماعة في أن الإيمان قول واعتقاد وعمل يزيد وينقص، وأن أهله متفاوتون فيه، يتفاضلون في درجاته؛ حيث ذهبت الخوارج إلى أنه شيء واحد، وهو جميع الطاعات والقربات، فإذا ذهب بعضه زال كله، كما هو رأي الجهمية والمعتزلة.

مذهب الجهمية والمعتزلة في الإيمان

نذكر رأي المعتزلة والجهمية في الإيمان، فنقول -وبالله التوفيق-:

أ- مذهب المعتزلة في الإيمان:

مذهب المعتزلة في الإيمان قريب من مذهب الخوارج؛ حيث جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا، يقول السفاريني -رحمه الله- وهو يبين عقيدة المعتزلة في الإيمان: "والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفرق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته، والسلف جعلوها شرطًا في كماله، وهذا بالنظر

إلى ما عند الله تعالى، أما بالنظر إلى ما عندنا، فالإيمان هو الإقرار فقط، فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا، ولم يحكم عليه بكفر، إلا إن اقترن بإقراره فعل يدل على كفره كالسجود للصنم، فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق، فمن أطلق عليه الإيمان، فالنظر إلى إقراره، ومن نفى عنه الإيمان بالنظر إلى كماله، ومن أطلق عليه الكفر بالنظر إلى أنه فَعَل فِعْل الكافر، ومن نفاه عنه، فبالنظر إلى حقيقته، وأثبتت المعتزلة الواسطة كما مر، فقالوا: الفاسق لا مؤمن ولا كافر.

وذكر الإمام أبو الحسن الأشعري -رحمه الله- في (المقالات): أن الإيمان عند المعتزلة شيء واحد، فإذا ذهب بعضه زال كله، موافقة بذلك أهل الأهواء المخالفين لمذهب السلف في الإيمان، إلا أن بعضهم جعل الإيمان هو جميع الطاعات من فروضٍ ونوافل، وبعضهم قصره على الفروض دون الطاعات.

يقول أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: واختلفت المعتزلة في الإيمان ما هو على ستة أقاويل، فقال قائلون: الإيمان هو جميع الطاعات فرضها ونفلها، فإن المعاصي على ضربين: منها صغائر، ومنها كبائر. وإن الكبائر على ضربين: منها ما هو كفر، ومنها ما ليس بكفر، وإن الناس يكفرون من ثلاثة أوجه: رجل شبه الله بخلقه، ورجل جوره في حكمه أو كذبه في خبره، ورجل رد ما أجمع المسلمون عليه من نبيهم ﷺ نصًّا وتوفيقًا.

وقال هشام الفوطي: الإيمان جميع الطاعات فرضها ونفلها، والإيمان على ضربين: إيمان بالله، وإيمان لله، فالإيمان بالله: ما كان تركه كفرًا بالله، والإيمان لله: يكون تركه كفرًا، ويكون تركه فسقًا ليس بكفر، نحو الصلاة والزكاة؛ فذلك إيمان لله، فمن تركه عن الاستحلال كفر، ومن تركه على التحريم كان تركه فسقًا ليس بكفر.

وكان محمد بن عبد الوهاب الجبائي يزعم أن الإيمان لله هو جميع ما افترضه الله سبحانه على عباده، وأن النوافل ليس بإيمان، وأن كل خَصلة من الخصال التي افترضها الله سبحانه، فهي بعض إيمان لله، وهي أيضًا إيمان لله، وأن الفاسق الملي مؤمن من أسماء اللغة بما فعله من الإيمان. انتهى كلامه.

وقال الشيخ الحافظ الحكمي -رحمه الله-: وذهب الجبائي وأكثر المعتزلة البصرية إلى أنه -أي: الإيمان- الطاعات المفروضة من الأفعال والتروك دون النوافل. وهذا أيضًا يدخل المنافقين في الإيمان، وقد نفاه الله عنهم، وقال الباقون منهم: العمل، والنطق، والاعتقاد، والفرق بين هذا وبين قول السلف الصالح: أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطًا للصحة، بل جعلوا كثيرًا منها شرطًا للكمال، كما قال عمر بن عبد العزيز فيها: من استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان، والمعتزلة جعلوها كلها شرطًا في الصحة، والله أعلم. انتهى كلامه.

ب. مذهب الجهمية بالإيمان:

ذهبت الجهمية إلى أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، أي: مجرد المعرفة القلبية، وأن الكفر هو مجرد الجهل بالله تعالى فقط.

يقول أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: الذي تفرد به الجهم القول بأن الجنة، والنار تبيدان وتفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط. انتهى كلامه.

وقال في موضع آخر، وهو يذكر عقائد الجهمية: "وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به، وهذا قول يحكى عن جهم بن صفوان. وزعمت الجهمية أن الإنسان

إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح. انتهى كلامه.

وسئل الإمام أحمد -رحمه الله- وذكرت عنده المرجئة، فقيل له: إنهم يقولون: إذا عرف الرجل ربه بقلبه فهو مؤمن. فقال: المرجئة لا تقول هذا، بل الجهمية تقول بهذا. المرجئة تقول: حتى يتكلم بلسانه، وإن لم تعمل جوارحه، والجهمية تقول: إذا عرف ربه بقلبه، وإن لم تعمل جوارحه وهذا كفر، إبليس قد عرف ربه فقال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]. انتهى كلامه.

وقال ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: وذهب الجهم بن صفوان، وأبو الحسين الصالحي أحد رؤساء القدرية إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب، وهذا القول أظهر فسادًا مما قبله، فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٠٤].

وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كافرين به معادين له، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمنًا، فإنه قال:

ولقد علمت بأن دين محمدٍ ❖ من خير أديان البرية دينا
لولا الملامة أو حذارُ مسبةٍ ❖ لوجدتني سمحًا بذاك مبينًا

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمنًا كاملَ الإيمان، فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به: ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [ص: ٧٩]، ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي ﴾ [الحجر: ٣٩]، ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٢].

والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه، فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا، فيكون كافرًا بشهادته على نفسه. انتهى كلامه -رحمه الله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في رده على مقالة جهم هذه: وقول جهم في الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان. انتهى كلامه.

مذهب الأشاعرة في الإيمان

عناصر الدرس

حقيقة الإيمان عند الأشاعرة

لتعلموا أن الأشاعرة المنتسبين لأبي الحسن الأشعري -رحمه الله- الذي رجع في آخر أطواره إلى مذهب السلف، مذهب أهل السنة والجماعة، قد ذهبوا في تعريف الإيمان إلى أنه: التصديق. أي: تصديق القلب، بمعنى: أنهم لم يذهبوا مذهب الجهمية الذين جعلوا الإيمان هو مجرد المعرفة.

أما الأشاعرة، فلا تكفي عندهم المعرفة، بل لا بد في الإيمان من التصديق بالقلب، وهذا التعريف لا شك أنه خطأ، وهو غير بعيد من قول الجهمية: إن المعرفة بالله تعالى تكفي ليصبح العبد مؤمنًا، إلا أن قول الأشاعرة: إنه التصديق يتضمن عمل القلب بخلاف المعرفة التي ذهب إليها الجهمية، فإنه لا يشترط فيها عمل قلبي ولا غيره.

يقول الشيخ السفاريني -رحمه الله-: قال جمهور الأشاعرة والماتريدية: الإيمان هو التصديق بالنبي ﷺ وبكل ما علم مجيئه به من الدين بالضرورة.

أي: الإذعان والقبول مع الرضا والتسليم، وطمأنينة النفس بذلك، تفصيلًا فيما علم تفصيلًا، وإجمالًا فيما علم إجمالًا. قالوا: ولا ينحط الإيمان الإجمالي عن التفصيلي من حيث الخروج عن عهدة التكليف به، وإن كان التفصيلي أكمل من الإجمالي.

وهذا قاله بعض متأخري الأشاعرة، وإلا فقد قال القاضي أبو بكر الباقلاني في (التمهيد): الإيمان هو التصديق بالله، وهو العلم، والتصديق يوجد في القلب. قال: فإن قيل: فما الدليل على ما قلتم؟ قلنا: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن

الإيمان قبل نزول القرآن، وبعثة النبي ﷺ هو التصديق. لا يعرفون في اللغة إيمانًا غير ذلك، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا ﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمصدق لنا، فوجب أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان في اللغة؛ لأن الله ما غير اللسان ولا قلبه، وقد تقدم أنه نوقش فيما قاله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا حقيقة قول جهم في مسألة الإيمان، وقد نصر أبو الحسن الأشعري هذا القول مع أنه نصر المشهور عن السلف، من أنه يستثني في الإيمان. وكذلك مشى على هذا أكثر أصحابه، وأما أبو العباس القلانيسي، وأبو علي الثقفي، وأبو عبد الله بن مجاهد شيخ القاضي أبي بكر الباقلاني، صاحب أبي الحسن، فإنهم نصروا مذهب السلف، وقال عبد الله بن سعيد بن كلاب نفسه، وهو متأخر في زمن محنة الإمام أحمد > والحسين بن الفضل البجلي، ونحوهما، كانوا يقولون: هو التصديق والقول جميعًا، موافقة لمن قاله من فقهاء الكوفيين؛ كحماد بن أبي سليمان ومن اتبعه، وقد أنكر على ابن كُلَّاب ومَن وافقه علماء السنة، وعلماء البدعة جميعًا، وبدَّعوه، فكيف بمن قال بالتصديق بقلبه، ولم يتكلم بلسانه؟! فإنه لا يعلق به شيء من أحكام الإيمان لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يدخل في خطاب الله لعباده: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [البقرة: ١٠٤]. انتهى كلامه.

إذًا نفهم من كلام السفاريني -رحمه الله تعالى- أن الأشاعرة لم يجمعوا كلهم على هذا القول الغريب في تعريف الإيمان، بل إن محققيهم وكبار علمائهم لم يذهبوا في تعريف الإيمان إلى أنه مجرد التصديق القلبي، وإنما يشترط مع ذلك النطق باللسان، وهذا في حقيقة الأمر أهون من القول بأن الإيمان هو مجرد التصديق بالقلب، إلا أنه أيضًا مخالف لمذهب السلف الذين يشترطون في الإيمان: التصديق والقول والعمل جميعًا كما مر معنا.

ويقول الشيخ حافظٌ الحكمي -رحمه الله- في رده على ما ذهب إليه الأشاعرة، وغيرهم من أن الإيمان يكفي فيه التصديق بالقلب: ومن هنا يتبين لك أن من قال من أهل السنة في الإيمان: هو التصديق على ظاهر اللغة، أنهم إنما عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهرًا، وباطنًا بلا شك، لم يعنوا مجرد التصديق، فإن إبليس لم يكذب في أمر الله تعالى له بالسجود، وإنما أبى عن الانقياد كفرًا واستكبارًا.

واليهود كانوا يعتقدون صِدق الرسول ﷺ ولم يتبعوه، وفرعون كان يعتقد صدق موسى، بل جحد بآيات الله ظلمًا وعلوًّا.

فأين هذا من تصديق من قال الله تعالى فيه: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٣٣] الآيات، وأين تصديق من قال الله تعالى فيهم: ﴿ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا ﴾ [البقرة: ٩٣]. و﴿ قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمۡ ﴾ [البقرة: ٧٦]، أين هذا من تصديق مَن قالوا: ﴿ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. والله الموفق.

انتهى كلامه.

وفي رده على الأشاعرة وبيان خطئهم في تعريف الإيمان يقول الدكتور عبد الله الطيار: أما الأشاعرة، فقد جعلوا الإيمان تصديق القلب، فلا يكفي عندهم المعرفة، بل لا بد من التصديق، وهذا لا شك غير صحيح؛ لأن الكفار يصدقون بقلوبهم كما قال -جل وعلا-: ﴿ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقال -جل وعلا-: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾ [النمل: ١٤]، فالكفار يصدقون بالرسول ﷺ في قلوبهم، ويعرفون أنه رسول الله، ولكنهم أبوا الاعتراف

برسالته تكبرًا وعنادًا وحفاظًا على شرفهم بزعمهم ومكانتهم بين الناس. قال أبو طالب في بعض أشعاره:

ولقد علمت بأن دين محمدٍ ❖ من خير أديان البرية دينا

لولا الملامةُ أو حذارُ مسبةٍ ❖ لوجدتني سمحًا بذاك مبينًا

ومن هنا تعلم أن مجرد التصديق بالقلب لا يكفي في مسمى الإيمان؛ لأن الكفار يصدقون بقلوبهم -كما ذكرنا- لكن يمنعهم الجحود والاستكبار والعناد. انتهى كلامه.

وبهذا تعلمون خطأ الأشاعرة والماتريدية في تعريفهم للإيمان، وأنه يكفي فيه التصديق بالقلب دون النطق باللسان والعمل بالجوارح. كما علمتم أن هذا لم يتفق عليه عامة الأشاعرة، بل هناك من وافق منهم السلف في تعريف الإيمان، واشتراط التصديق والنطق والعمل. كما علمتم أن سبب خطأ من جعل الإيمان محصورًا في التصديق بالقلب أن لازم هذا القول أن يكون كفار قريش مؤمنين، وفرعون، وإبليس، وكل صنديد من صناديد الكفر يكون مؤمنًا؛ لأن الجميع كانوا يصدقون بوجود الله تعالى، ولم ينقل عن أحد منهم أنه أنكر وجود الله تعالى غير قول فرعون لقومه: ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص: ٣٨]، مع أن هذا في حقه استكبارٌ وعلو، وقلب للحقيقة، فإنه صرح القرآن الكريم بأنه كان مصدقًا بوجود الله تعالى ذلك عندما قال له موسى -على نبينا وعليه السلام-: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، فأقر ولم ينكر على موسى هذا القول، مما يدل على أنه كان مقرًّا ومصدقًا بوجود الله تعالى.

إذًا فعلم مما سبق أن ما ذهب إليه بعض الأشاعرة -وهو المشهور من مذهبهم- أن الإيمان هو مجرد التصديق بالقلب بوجود الله تعالى أنه مذهب خطأ.

بل لا بد مع التصديق القلبي من النطق بالشهادتين باللسان، وعمل القلب واللسان، وسائر الجوارح، كما هو المذهب الحق مذهب أهل السنة والجماعة.

الصلة بين الإسلام والإيمان عند الأشاعرة، وهل يزيد الإيمان وينقص عندهم

اعلموا أن الأشاعرة أو معظمهم حتى لا نظلم علماءهم الذين وافقوا السلف في مسألة الإيمان، اعلموا أنهم كما خالفوا أهل السنة والجماعة في مسمى الإيمان، حيث أخرجوا العمل من مسمى الإيمان، وقالوا: إن المراد بالإيمان مجرد التصديق، فكذلك خالفوا السلف فيما يتعلق بمسألة الصلة بين الإسلام والإيمان.

فكما مر معنا فإن مذهب السلف أن الإسلام والإيمان بينهما ارتباط وثيق، فلا بد مع الإسلام من إيمان يصدق به الإسلام، كما أنه لا بد في الإيمان من إسلام يصح به الإيمان، وأنهما إن اجتمعا افترقا، وإن افترقا اجتمعا، بمعنى: أن الإسلام إذا ذكر مع الإيمان في نص واحد كان الإسلام يعني الأعمالَ الظاهرةَ من صلاة، وحج، وزكاة، وتراويح، وصوم، وكان الإيمان يعني الأعمالَ القلبيةَ من إيمان بالله تعالى، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وإن ذكر أحدهما دون الآخر كانا مترادفين، فإن ورد ذكر الإسلام وحده كان متضمنًا الأعمال الظاهرة والقلبية، وكذلك إذا ذكر الإيمان وحده.

هذه هي عقيدة السلف الصالح.

أما عند الأشاعرة المتأخرين، فالإيمان خصلة من خصال الإسلام، وكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: فالذين نصروا مذهب جهم في الإيمان كالقاضي أبي بكر، وهذا لفظه، فإن قال قائل: وما الإسلام عندكم؟

قيل له: الإسلام الانقياد والتسليم، فكل طاعة انقاد العبد بها لربه، واستسلم فيها لأمره فهي إسلام، والإيمان خصلة من خصال الإسلام، وكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا، فإن قال: فلم قلتم: إن معنى الإسلام ما وصفتهم؟ قيل: لأجل قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾: فنفى عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام، وإنما أراد بما أثبته الانقياد والاستسلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ [النساء: ٩٠]، وكل من استسلم لشيء فقد أسلم، وإن كان أكثر ما يستعمل ذلك في المستلم لله وللنبي.

قلت -والكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية-: وهذا الذي ذكروه مع بطلانه، ومخالفته للكتاب والسنة هو تناقض، فإنهم جعلوا الإيمان خصلة من خصال الإسلام، فالطاعات كلها إسلام، وليس فيها إيمان إلا التصديق، والمرجئة وإن قالوا: إن الإيمان يتضمن الإسلام، فهم يقولون: الإيمان هو تصديق القلب واللسان.

وأما الجهمية فيجعلونه تصديق القلب، فلا تكون الشهادتان، ولا الصلاة، ولا الزكاة ولا غيرهن من الإيمان، وقد تقدم ما بينه الله ورسوله ﷺ من أن الإسلام داخل في الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يكون مسلمًا، كما أن الإيمان داخل في الإحسان، فلا يكون محسنًا حتى يكون مؤمنًا.

وأما التناقض، فإنهم إذا قالوا: الإيمان خصلة من خصال الإسلام، كان من أتى بالإيمان إنما أتى بخصلة من خصال الإسلام، لا بالإسلام الواجب جميعه، فلا يكون مسلمًا حتى يأتي بالإسلام كله، كما لا يكون عندهم مؤمنًا حتى يأتي بالإيمان كله، وإلا فمن أتى ببعض الإيمان عندهم لا يكون مؤمنًا، ولا فيه شيء

من الإيمان، وكذلك يجب أن يقولوا في الإسلام، وقد قالوا: كل إيمانٍ إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا.

وهذا إن أرادوا به أن كل إيمانٍ هو الإسلام الذي أمر الله به ناقض قولهم: إن الإيمان خصلة من خصاله، فجعلوا الإيمان بعضه، ولم يجعلوه إياه. وإن قالوا: كل إيمانٍ فهو إسلام أي: هو طاعة لله، وهو جزء من الإسلام الواجب، وهذا مرادهم، قيل لهم: فعلى هذا يكون الإسلام متعددًا بتعدد الطاعات، وتكون الشهادتان وحدَهما إسلامًا، والصلاة وحدها إسلامًا، والزكاة إسلامًا، بل كل درهم تعطيه للفقير إسلامًا، ثم المسلم إن كان لا يكون مسلمًا إلا بفعل كل ما سميتموه إسلامًا لزم أن يكون الفساق ليسوا مسلمين، مع كونهم مؤمنين، فجعلتم المؤمنين الكاملي الإيمان عندكم ليسوا بمسلمين، وهذا شر من قول الكرامية، ويلزم أن الفساق من أهل القبلة ليسوا مسلمين، وهذا شر من قول الخوارج والمعتزلة وغيرهم، بل وأن يكون مَن ترك التطوعات ليس مسلمًا إذ كانت التطوعات طاعة لله، إن جعلتم كل طاعة فرضًا، أو نفلًا إسلامًا. انتهى كلامه.

وقال ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- في بيان أقوال الناس في مسمى الإسلام والإيمان مشيرًا إلى قول الأشاعرة، وتعريفهم للإيمان بأنه مجرد التصديق بالقلب: وقد صار الناس في مسمى الإيمان على ثلاثة أقوال: فطائفة جعلت الإسلام هو الكلمة، وطائفة أجابوا بما أجاب به النبي ﷺ حين سئل عن الإسلام والإيمان؛ حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، أي: أركان الإيمان، وطائفة جعلوا الإسلام مرادفًا للإيمان، وجعلوا معنى قول الرسول ﷺ: ((الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة...)) الحديث،

شعائر الإسلام، والأصل عدم التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا: الإسلام والإيمان شيء واحد، فيكون الإسلام هو التصديق. وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، وإنما هو الانقيادُ والطاعةُ.

وقد قال النبي ﷺ: ((اللهم لك أسلمت، وبك آمنت))، وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب النبي ﷺ. انتهى كلامه.

وأما عن مذهب الأشاعرة في زيادة الإيمان ونقصانه، فللأشاعرة قولان رئيسان في زيادة الإيمان ونقصه مع ملاحظة أن الإيمان عندهم عبارة عن التصديق القلبي -كما مر معنا- أو هو مذهب بعضهم، أما محققوهم فيشترطون النطقَ والعملَ. مع ملاحظة أن الإيمان عندهم عبارة عن التصديق القلبي:

الأول: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه إذا قيل: إنه يزيد وينقص صار شكًّا.

الثاني: أنه يزيد وينقص تبعًا لكثرة النظر ووضوح الأدلة.

وكما أشرت سابقًا فإن الإمام أبا الحسن الأشعري -رحمه الله- موافقٌ لأهل السنة في مسائل العقيدة، فهو لا يقول بهذا، ولا يرتضيه، بل قد صرح في كتابه الأخير (الإبانة) بالقول في زيادة الإيمان ونقصه على مذهب السلف، ولا ننسَى أن كل المنكرين لزيادة الإيمان ونقصه إنما ارتكزوا على القاعدة المعروفة عندهم: أن الإيمان شيء واحد إذا ذهب بعضه ذهب كله.

تعريف المرجئة وفرقها، وبيان مقالاتهم في الإيمان

عناصر الدرس

تعريف المرجئة، وبيان فرقها إجمالًا

المرجئة طائفة من طوائف الفرق التي ظهرت في الأمة في نهاية القرن الأول الهجري، مِصداقًا لقول نبينا محمد ﷺ: ((ستفترق أمتي ثلاثًا وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قيل: ومَن هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين على ما أنا عليه وأصحابي)).

والإرجاء في اللغة يعود إلى نوعين:

أ. التأخير، تقول: أرجأت الأمر وأرجيته -بالهمز والتسهيل-: إذا أخرته. ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف: ١١١] أي: أخره. وقوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ١٠٦] أي: مؤخرون.

ب. إعطاء الرجاء وإفساح الأمل لأصحاب المعاصي، وهذان النوعان يصدقان على المرجئة، فعلى المعنى الأول هم يقولون بتأخير الأعمال عن مسمى الإيمان، ومن الناس من يقول: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة. ومنهم من يقول: الإرجاء تأخير علي بن أبي طالب > عن الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة في الإمامة.

وهذا طبعًا عند الرافضة والشيعة، وعلى المعنى الثانيفإن المرجئة -وخصوصًا الغالية منهم- يعطون الرجاء والأمل لأصحاب المعاصي فيقولون: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وعلى رأي من يقول: إن الإرجاء هو تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، تكون المرجئة فرقة مقابلة للوعيد. وعلى رأي من يقول: الإرجاء تأخير

علي بن أبي طالب > من الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة في الخلافة والإمامة تكون المرجئة فرقة مقابلة للشيعة.

فرق المرجئة:

لتعلموا أن من صنف من العلماء في فرق الأمة ومقالاتها لن يجمعوا على أن طائفة المرجئة افترقت إلى عدد معين من الفرق، فبعضهم يجعلها ثلاثة أصناف وبعضهم يجعلها خمس فرق، وأوصلها الإمام أبو الحسن الأشعري -رحمه الله- إلى اثنتي عشرة فرقة، فمن جعلها ثلاثة أصناف قال هم:

الصنف الأول: صِنف يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب من المعرفة، وهؤلاء هم الجهمية ومن وافقهم.

الصنف الثاني: صنف يقولون: الإيمان هو قول اللسان، وهم الكرامية.

الصنف الثالث: صنف يقولون: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو الإرجاء المنسوب إلى بعض الفقهاء، كالإمام أبي حنيفة النعمان -رحمه الله-.

وجعلها السفاريني -رحمه الله- خمس فرق؛ فقال:

الأولى: اليونسية، قالوا: الإيمان المعرفة بالله والخضوع له والمحبة، ولا يضر معها ترك الطاعات، أي: المعرفة، وإبليس كان عارفًا بالله وإنما كفر لاستكباره.

الثانية: العبيدية، أصحاب عبيد المكتل، رأوا أن علم الله لم يزل شيئًا غيره، وأنه على صورة الإنسان.

الثالثة: الغسانية، أصحاب غسان الكوفي، قالوا: الإيمان هو المعرفة بالله ورسوله، وبما جاء من عندهما إجمالًا، وهو لا يزيد ولا ينقص، وعنوا

بالإجمال جواز أن يقال: إنه تعالى قد فرض الحج ولا أدري أين الكعبة، لعلها في غير مكة، أو يقال: بعث محمدًا ﷺ ولا أدري هو الذي بالمدينة أم لا؟

الرابعة: الثوبانية، هم أصحاب ثوبان المرجئ، قالوا: الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله وبرسله، وما لا يجوز في العقل أن يفعله، ولو عفَا عن عاصٍ لعفا عن كل من هو مثله، وكذا لو أخرج واحدًا من النار ولم يجزموا بخروج المؤمن من النار.

الخامسة: التومنية، وهم أصحاب أبي معاذ التومني قالوا: الإيمان المعرفة والتصديق والمحبة والإخلاص والإقرار، وترك بعضه كفر -أي: الإيمان- وليس بعضه إيمانًا، وكل معصية يجمع على أنها كفر يقال لمرتكبها: فسق وعصى لا فاسق ولا عاص، ومن قتل نبيًّا أو لطمه فقد كفر؛ لأنه دليل تكذيبه، هذه هي المرجئة الخالصة، ومنهم من جمع بين الإرجاء والقدر كمحمد بن شبيب وغيلان الدمشقي خال الأوزاعي.

انتهى كلامه.

وعدهم -أي: فرق المرجئة- الإمام أبو الحسن الأشعري -رحمه الله- في كتابه (مقالات الإسلاميين) اثنتي عشرة فرقة، وهم:

الأولى: فرقة تزعم أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسله وبجميع ما جاء من عند الله فقط، وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب، والمحبة لله ولرسوله والتعظيم لهما، والخوف منهما، والعمل بالجوارح فليس بإيمان.

الثانية: أصحاب أبي الحسين الصالحي، يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط، وأن قول القائل: إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر ولكنه لا يظهر إلا من كافر.

الثالثة : أصحاب يونس السومري ، يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له وترك الاستكبار عليه والمحبة له ، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن ، وزعموا أن إبليس كان عارفًا بالله.

الرابعة : أصحاب أبي شمر ويونس ، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله ، والخضوع له ، والمحبة له بالقلب ، والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شيء ، ما لم تقم عليه حجة الأنبياء ، وإن كان قامت عليه حجة الأنبياء فالإيمان الإقرار بهم والتصديق لهم ، والمعرفة بما جاء من عند الله غير داخل في الإيمان ، وجعلوا ترك خصال الإيمان كلها وترك كل خصلة منها كفرًا ، ولم يجعلوا الإيمان متبعضًا ولا محتملًا لزيادة ولا نقصان.

الخامسة : أصحاب أبي ثوبان ، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله ، وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله ، وما كان جائزًا في النقل ألا يفعله فليس ذلك من الإيمان.

السادسة : النجارية ، يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله وفرائضه المجتمع عليها ، والإقرار باللسان ، فمن جهل شيئًا من ذلك فقامت به عليه الحجة أو عرفه ولم يقر به كفر ، ولم تسم كل خصلة من ذلك إيمانًا ، وزعموا أن ترك كل خصلة من ذلك معصية ، وأن الإنسان لا يكفر بترك خصلة واحدة ، وأن الناس يتفاضلون في إيمانهم وأن الإيمان يزيد ولا ينقص.

السابعة : الغيلانية أصحاب غَيْلان ، يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله الثانية ، ويقصدبالمعرفة الثانية المعرفة الناشئة عن نظر وتفكر واستدلال ، قال : لأن المعرفة الأولى عنده اضطرار ، فلذلك لم يجعلها من الإيمان.

وكل هذه الفرق السبعة التي مر ذكرها ينكرون أن يكون في الكفار إيمان، وأن يقال: إن فيهم بعضَ إيمان؛ إذ كان الإيمانُ لا يتبعض عندهم.

الثامنة: أصحاب محمد بن شبيب، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله، والمعرفة بأنه واحد ليس كمثله شيء، وأن الإيمان يتبعض ويتفاضل أهله، وأن الخصلة من الإيمان قد تكون طاعة وبعض إيمان، ويكون صاحبها كافرًا بترك بعض الإيمان، ولا يكون مؤمنًا إلا بإصابة الكل.

التاسعة: الحنفية، أصحاب الإمام أبي حنيفة النعمان -رحمه الله تعالى- الذين جعلوا الإيمان المعرفة والإقرار، وأخروا العمل وجعلوه غير داخل في مسمى الإيمان، وإنما متأخرًا في الرتبة، يعني جعلوا الأعمال أو العمل متأخرًا في الرتبة عن الإيمان.

العاشرة: التومنية المعاذية أصحاب أبي معاذ التومني، يزعمون أن الإيمان ما عصم من الكفر، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك أو ترك خصلة منها كان كافرًا.

الحادية عشرة: المرِّيسية أصحاب بشر المريسي، يقولون: إن الإيمان هو التصديق؛ لأن الإيمان في اللغة هو التصديق، وما ليس بتصديق فليس بإيمان، ويزعمون أن التصديق يكون بالقلب واللسان جميعًا.

الثانية عشرة: الكرامية أصحاب محمد بن كَرّام، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانًا، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وأن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان.

هذه هي فرق المرجئة.

بيان مقالات المرجئة في الإيمان والرد عليها

بيان مقالات المرجئة في الإيمان والرد عليها: ذكر الخلال بسنده قال: سئل إسحاق بن راهويه، هذا الاسم ينطقه المحدِّثون على صورتين؛ الصورة الأولى: راهويه على وزن سيبويه ونفطويه ومسكويه... إلى آخر هذه الأسماء المركبة تركيبًا إضافيًّا بويه، ومنهم مَن ينطقه على صورة راهويه.

فقال: سئل إسحاق بن راهوية عن المرجئة لم سموا مرجئة، وهم لا يرجئون الذنوب إلى الله -تبارك وتعالى-؟ فقال: قال النضر بن شميل: إنهم سموا بهذا الاسم؛ لأنهم يقولون بخلافه، بمنزلة المحكمة -أي: الخوارج- وهم يقولون: لا حكم إلا لله، وبمنزلة القدرية وهم يقولون بخلاف القدر.

هنا يقول: لماذا إذا سموا مرجئة مع أن المرجئة لا ترجئ الذنوب إلى الله؟

فقال النضر بن شميل -رحمه الله-: هذا من باب اشتهارهم بضد الاسم، كما اشتهرت الخوارج بأنها رفضت التحكيم، لما حكم علي بن أبي طالب > ومعاوية بن أبي سفيان > الحكمين؛ حيث رضي علي بن أبي طالب > بأبي موسى الأشعري } ورضي معاوية بن أبي سفيان > بعمرو بن العاص حكمًا من عنده.

فمع ذلك لما رفض الخوارج هذا التحكيم سموا محكمة، يعني: سموا بضده، وكذلك القدرية وهم غلاة في القدر الذين يقولون: إن الإنسان خالق فعله، سموا قدرية أشرارًا كما ورد في الأثر: ((القدرية شرار أمتي)) سموا بذلك مع أنهم لا يقولون بالقدر، لا يوكلون فعل الإنسان إلى الله ﷻ وإنما يقولون: إن الإنسان خالق فعله. فهم ينكرون ويقولون بخلاف القدر ومع ذلك سموا قدرية.

إذًا نستطيع أخذًا مما سبق أن نختصر مقالات المرجئة في الإيمان إلى ثلاث ؛ وهي :

أ. أن الإيمان مجرد التصديق الذي في القلب، ثم منهم مَن يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة.

ب. ومنهم من يقول : الإيمان هو مجرد قول اللسان، وهذا لم يقله أحد قبل الكرامية.

ج. أن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم، وهو الذي يعبر عنه في كتب المقالات والعقائد بإرجاء الأحناف.

وروى الخلال في (السنة) عن الإمام أحمد -رحمهما الله تعالى- أن الإمام أحمد قال : المرجئة وهم الذين يزعمون أن الإيمان مجرد النطق باللسان، وأن الناس لا يتفاضلون في الإيمان، وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- واحد، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان ليس فيه استثناء، وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقًّا.

هذا كله قول المرجئة، وهو أخبث الأقاويل.

وقال في موضع آخر : وأما المرجئة فيسمون أهل السنة شُكاكًا، وكذبت المرجئة، بل هم بالشك أولى وبالتكذيب أشبهُ. انتهى كلامه.

ومن ردود الإمام أحمد -رحمه الله- على المرجئة في قولهم : إن الإيمان هو المعرفة فقط، أو المعرفة والإقرار فقط. ما نقله الخلال عن أبي عبد الرحيم الجوزجاني قال : كتب إليَّ أحمد بن حنبل : وأما من زعم أن الإيمان الإقرار فما يقول في المعرفة؟ هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار؟ وهل يحتاج أن يكون مصدقًا بما أقر؟.

قال محمد بن حاتم: وهل يحتاج أن يكون مصدقًا بما عرف؟ فإن زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار فقد زعم أنه من شيئين، وإن زعم أنه يحتاج أن يكون مقرًّا ومصدقًا بما عرف؛ فهو من ثلاثة أشياء؛ فإن جحد وقال: لا يحتاج إلى المعرفة والتصديق فقد قال عظيمًا، ولا أحسب أحدًا يدفع المعرفة. قال المروزي: ولا أحسب امرأً يدفع المعرفة والتصديق وكذلك العمل مع هذه الأشياء.

انتهى كلامه -رحمه الله-.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في رده على المرجئة: فهؤلاء غلطوا في أصلين:

أحدهما: ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، ليس معه عمل وحال وحركة وإرادة ومحبة وخشية للقلب، وهذا من أعظم غلط المرجئة مطلقًا، فإن أعمال القلوب التي يسميها بعض الصوفية أحوالًا ومقامات، أو منازل السائرين إلى الله، أو مقامات العارفين أو غير ذلك كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله فهو من الإيمان الواجب، وفيها ما أحبه ولم يفرضه، فهو من الإيمان المستحب.

فالأول لا بد لكل مؤمن منه، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقربين السابقين، وذلك مثل حب الله ورسوله ومثل خشية الله وحده دون خشية المخلوقين، ورجاء الله وحده دون رجاء المخلوقين. قال تعالى: ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾ مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴾ [ق: ٣٢، ٣٣]. ومثل الحب في الله والبغض في الله والموالاة لله والمعاداة لله.

الوجه الثاني من خطأ المرجئة: ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار، فإنما ذلك لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق، وهذا أمر

خالفوا به الحس والنقل والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة وجماهير النظار، فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره، ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوى النفس، وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم، وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه، فيكذبون الرسل ويعادونهم، فيكونون من أكفر الناس، فإبليس وفرعون مع علمهم بأنهم على الباطل والرسل على الحق. انتهى كلامه -رحمه الله.

وقال في موضع آخر: والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا على إيمان معه عمل، لا على إيمان خالٍ عن عمل، فإذا عرف أن الذم والعقاب واقع في ترك العمل كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه، بل يكون نزاعًا لفظيًّا مع أنهم مخطئون في اللفظ، مخالفون للكتاب والسنة، وإن قالوا: إنه لا يضره ترك العمل فهذا كفر صريح، وبعض الناس يحكي هذا عنهم، وأنهم يقولون: إن الله فرض على العباد فرائض ولم يرد منهم أن يعملوها ولا يضرهم تركها، وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد.

لكني ما علمت معيَّنًا أحكي عنه هذا القول، وإنما الناس يحكونه في الكتب ولا يعينون قائله. وقد يكون قول من لا خلاق له، فإن كثيرًا من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب أو مع التوحيد، وبعض كلام الرادين على المرجئة وصفهم بهذا.

ويدل على ذلك قوله تعالى في آخر الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧] فقوله: ﴿صَدَقُواْ﴾ أي: في قولهم آمنا كقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْۖ﴾ [الحجرات: ١٤]

إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥] أي: هم الصادقون في قولهم: آمنا بالله، بخلاف الكاذبين الذين قال الله فيهم: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

والقرآن فيه كثير من هذا يصف المؤمنين بالصدق والمنافقين بالكذب؛ لأن الطائفتين قالتا بألسنتهما: آمنا، فمن حقق قوله بعمله فهو مؤمن صادق، ومن قال بلسانه ما ليس في قلبه فهو كاذب منافق. انتهى كلامه.

ونقل السفاريني -رحمه الله- أقوال بعض السلف في ذم الإرجاء والرد على المرجئة. ومن ذلك قوله: "قال إبراهيم النخعي: لفتنهم -يعني: المرجئة- أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة، يعني: الخوارج. وقال الزهري: ما ابتدع في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء. وقال شريك القاضي: المرجئة أخبثُ قومٍ، حسبك بالرافضة خبثًا، ولكن المرجئة يكذبون على الله.

وقال سفيان الثوري: تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابري، أي: ثوب رقيق جدًّا. وقال وكيع: المرجئة الذين يقولون: الإقرار يجزي عن العمل. ومن قال هذا فقد هلَك، ومن قال: النية تجزي عن العمل فهو كفر، وهو قول جهم.

رأي الإمام أبي حنيفة في الإيمان، وموقفه من العمل ولزومه للإيمان

عناصر الدرس

رأي الإمام أبي حنيفة في حقيقة الإيمان

قد اشتهر عن الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- في تعريف الإيمان أنه التصديق بما علم مجيء النبي ﷺ به ضرورةً، تفصيلًا في عُلِمَ تفصيلًا، وإجمالًا فيما علم إجمالًا، وأن الإقرار باللسان ليس جزءًا من حقيقة الإيمان، والأعمال الصالحة ليست جزءًا من حقيقة الإيمان، وبنى على ذلك أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الجزم الذي ينعقد القلب عليه إن نقص صار جهلًا أو شكًّا أو وهمًا فلا يكون إيمانًا.

ومن أجل هذا قال بعض أهل الحديث في حق أبي حنيفة -رحمه الله-: إنه مرجئ، ومرادهم بذلك الإرجاء بمعناه اللغوي، الذي هو التأخير. ومعنى كون الإمام أبي حنيفة مرجئًا -على هذا الوجه- أنه يجعل مرتبةَ العمل متأخرةً عن عقد القلب وإذعانه وجزمه، ولا شك أن الإمام أبا حنيفة -رحمه الله- يشترط العمل ويقول بلزومه حتى يكون المرء مؤمنًا.

ولم ينقل عنه -رحمه الله- أنه ادعى أن العبد إذا صدّق بقلبه وترك الأعمال وشعائر الإسلام أنه يكون مؤمنًا كامل الإيمان، كما تدعيه فرق المرجئة والجهمية منهم، فحاشاه رحمه الله من هذا الزعم البعيد، فاختلافه مع أهل السنة اختلاف صوري لا اختلاف تضاد.

يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي أنه -أي: الإيمان- الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، ومنهم من يقول: إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رحمه الله، ويروى عن أبي حنيفة > .

والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءًا من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله إن شاء عَذَّبه وإن شاء عَفَا عنه نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد، والقائلون بتكفير تارك الصلاة ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى، وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب.

ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية اتفاقًا، ولا خلافَ بين أهل السنة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يعني به عند الإطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل، لكن هذا المطلوب من العباد هل يشمله اسم الإيمان، أم الإيمان أحدهما وهو القول وحده، والعمل مغاير له؟ لا يشمله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازًا. هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه وامتنع عن العمل بجوارحه أنه عاصٍ لله ورسوله، مستحق للوعيد، لكن فيمن يقول: إن الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان، من قال: لما كان الإيمان شيئًا واحدًا فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر، بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبرائيل وميكائيل، وهذا غلو منه، فإن الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر.

ولا شك أن البصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه، ولهذا -والله أعلم- قال الشيخ رحمه الله -يقصد ابن أبي العز الحنفي شيخَه الإمام الطحاوي-: وأهله في أصله سواء، يشير إلى أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزم منه التساوي من كل وجه، بل تفاوت درجات نور لا إله إلا الله في قلوب أهلها لا يحصيه إلا الله تعالى.

فمن الناس من نور لا إله إلا الله في قلبه كالشمس، ومنهم من نورها في قلبه كالكوكب الدري، وآخر كالمشعل العظيم، وآخر كالسراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف، ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار، بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علمًا وعملًا.

وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته، ومن عرف هذا عرف معنى قول النبي ﷺ: ((إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله)) وقوله: ((لا يدخل النار من قال: لا إله إلا الله)) وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس، حتى ظنها بعضهم منسوخة، وظنها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي.

والشارع -صلوات الله وسلامه عليه- لم يجعل ذلك حاصلًا بمجرد قول اللسان فقط، فإن هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم وهم تحت الجاحدين في الدرك الأسفل من النار.

فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة ويقابلها تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل منها مد البصر، فتثقل البطاقة وتطيش السجلات، فلا يعذب صاحبها، فإذا كان النزاع في هذه المسألة بين أهل السنة نزاعًا لفظيًّا، فلا محظور فيه سوى ما يحصل من عدوان إحدى الطائفتين على الأخرى، والافتراء بسبب ذلك.

وأن يصير ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصي بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقًّا كامل الإيمان والإسلام، ولي من أولياء الله، فلا يبالي بما يكون منه من المعاصي، ولهذا المعنى قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله، وهذا باطل قطعًا.

فالإمام أبو حنيفة > نظر إلى حقيقة الإيمان لغة، مع أدلة من كلام الشارع، ضم إلى التصديق أوصافًا وشرائط، كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

انتهى كلامه.

ويقول الدكتور عبد الإله الأحمدي صاحب (المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة): وما ذهب إليه الإمام في الإيمان -أي: الإمام أبو حنيفة- لم يقره عليه أئمة السلف، حيث يرى أن الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان. فهو -رحمه الله- ينكر أن يكون العمل ركنًا في الإيمان، ومن أجل هذا نسب إلى الإرجاء، والإمام أحمد يطلق هذه الصفة على كل من أخرج العمل عن الإيمان، وعلى من قال: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهو ما أثر عن أبي حنيفة -رحمه الله- أيضًا.

أما ما يتعلق بإخراجه العمل من الإيمان فبينه بقوله: ثم العمل غير الإيمان، والإيمان غير العمل؛ بدليل أن كثيرًا من الأوقات يرتفع العمل عن المؤمن، ولا يجوز أن يقال: يرتفع عنه الإيمان، فإن الحائض ترتفع عنها الصلاة، ولا يجوز أن يقال: يرتفع عنها الإيمان، وقد قال لها الشارع: دعِ الصوم ثم اقضه، ولا يصح أن يقال: دعِ الإيمان ثم اقضه. انتهى كلامه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- مبينًا شبهة مرجئة الأحناف: والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم، فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنًا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان، لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضًا؛ فإنها لازمة لها.

ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه عليهم الأمر، فإنهم رأوا أن الله قد فرق في كتابه بين الإيمان والعمل، فقال في غير موضع: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [البقرة: ٢٧٧] ورأوا أن الله خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٧]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩]، وقالوا: لو أن رجلًا آمن بالله ورسوله ضَحْوَة ومات قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال مات مؤمنًا، وكان من أهل الجنة، فدل على أن الأعمال ليست من الإيمان.

وقالوا: نحن نسلم أن الإيمان يزيد، بمعنى أنه كان كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها، فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله، لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم، بل إيمان الناس كلهم سواء؛ إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر، وإيمان أفجر الناس كالحجاج وأبي مسلم الخراساني وغيرهما.

والمرجئة المتكلمون منهم والفقهاء منهم يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيمانًا مجازًا؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها -أي: الأعمال- دليل عليه، ويقولون: قوله ﷺ: ((الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق)) مجاز.

ثم شرع بعد ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في الرد على شبهة مرجئة الأحناف فقال: وهؤلاء غلطوا من وجوه؛ أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص، وليس الأمر كذلك، فإن أتباع الأنبياء المتقدمين أوجب

الله عليهم من الإيمان ما لم يوجبه على أمة محمد ﷺ وأوجب على أمة محمد ﷺ من الإيمان ما لم يوجبه على غيرهم.

والإيمان الذي كان يجب قبل نزول جميع القرآن ليس مثل الإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به مجملًا، فإنه لا بد في الإيمان من تصديق الرسول في كل ما أخبر، لكن من صدق الرسول ومات عقب ذلك لم يجب عليه من الإيمان غير ذلك، وبهذا يظهر الجواب عن قولهم: خوطبوا بالإيمان. فنقول: إن قلتم إنهم خوطبوا به قبل أن تجب تلك الأعمال، فقبل وجوبها لم تكن من الإيمان، وكانوا مؤمنين الإيمان الواجب عليهم، قبل أن يفرض عليهم ما خوطبوا بفرضه، فلما نزل إن لم يقروا بوجوبه لم يكونوا مؤمنين، وكذلك قولهم: من آمن ومات قبل وجوب العمل عليه مات مؤمنًا، فصحيح؛ لأنه أتى بالإيمان الواجب عليه، والعمل لم يكن وجب عليه بعد، فهذا يجب أن يعرف فإنه تزول به شبهة حصلت للطائفتين.

فإذا قيل: الأعمال الواجبة من الإيمان، فالإيمان الواجب متنوع ليس شيئًا واحدًا في حق جميع الناس، وأهل السنة والحديث يقولون: جميع الأعمال الحسنة واجبها ومستحبها من الإيمان، أي: من الإيمان الكامل بالمستحبات، ليس من الإيمان الواجب، ويفرق بين الإيمان الواجب وبين الإيمان الكامل بالمستحبات كما يقول الفقهاء، الغُسل ينقسم إلى مجزئ وكامل، فالمجزئ ما أتي فيه بالواجبات فقط، والكامل ما أتي فيه بالمستحبات، ولفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب، وقد يراد به الكمال المستحب.

وأما قولهم: إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع، فهذا صحيح، وقد بينا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر ذلك كثيرة؛ وذلك لأن الأصل في الإيمان هو ما في

القلب، والأعمال الظاهرة لازمة، لذلك لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب، مع عدم جميع أعمال الجوارح.

بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب، فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان أصلهما في القلب، وحيث عطفت عليه الأعمال فإنه أريد أنه لا يكتفى بإيمان القلب، بل لا بد معه من الأعمال الصالحة". انتهى كلامه رحمه الله.

موقف الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- من العمل ومرتبته في الإيمان

اتضح لنا أن مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان -رحمه الله- في الإيمان هو مذهب أهل السنة والجماعة في المعنى والحقيقة والجوهر، أما في اللفظ فقد اختلف معهم في تعريف الإيمان، لأن أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان شرعًا تصديق وإقرار وعمل يزيد وينقص، بينما الإمام أبو حنيفة الإيمان شرعًا عنده تصديق وإقرار فقط.

ومنهم مَن يروي عنه من أتباعه أن الإقرار باللسان يعد ركنًا زائدًا، ليس بأصلي عنده، كما صرح بذلك ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- في شرحه لـ(عقيدة الإمام الطحاوي)، فيكون المشهور عنده أن الإيمان مجرد التصديق، لكنه لما كان يعتبر الإيمان أمرًا ضروريًّا، والتارك لها -أي: لهذه الأعمال- معاقب ومجازى وافق بذلك قول السلف: إن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان.

يقول الشيخ السفاريني -رحمه الله- نقلًا عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: المرجئة كلهم يقولون: الصلاة والزكاة ليستا من الإيمان، وأما من الدين فحكي عن بعضهم أنه يقول: ليستا من الدين، ولا نفرق بين الإيمان والدين. قال شيخ الإسلام: هذا المعروف من أقوالهم، ولم أرَ في كتاب أحد منهم أنه قال: إن الأعمال ليست من الدين، بل يقولون: ليست من الإيمان.

وكذلك حكى أبو عبيد عن من ناظره منهم، فإن أبا عبيد وغيره يحتجون بأن الأعمال من الدين، فذكر قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] أنها نزلت في حجة الوداع. قال أبو عبيد: فأخبر تعالى أنه أكمل الدين في آخر الإسلام في حجة النبي ﷺ. قال: وزعم هؤلاء أنه كان كاملًا قبل ذلك بعشرين سنة، مِن أول ما أنزل عليه الوحي بمكة، حين دعا الناس إلى الإقرار. قال: حتى لقد اضطر بعضهم حين أدخلت عليه الحجة إلى أن قال: إن الإيمان ليس بجميع الدين، ولكن الدين ثلاثة أجزاء؛ فالإيمان جزء، والفرائض جزء، والنوافل جزء. قال أبو عبيد: وهذا غير ما نطق به الكتاب؛ ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩] فأخبر أن الإسلام هو الدين برمته، وهؤلاء يزعمون أنه ثلث الدين. انتهى الكلام.

ويقول الدكتور محمد نعيم يس في كتابه (الإيمان) بعد أن ذكر القول الأول؛ وهو تعريف الإيمان عند السلف قال: القول الثاني: أن الإيمان اسم يقع على الإقرار باللسان والتصديق بالقلب، ولا يدخل فيه العمل بالجوارح، ولكنهم يقولون: إن العمل بكل ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرائع والبيان حق وواجب على المؤمنين، الذين اكتسبوا هذا الاسم بالإقرار والتصديق.

ومع أن الأدلة من الكتاب والسنة أظهر في القول الأول وأدل عليه من الآخر، فإن الظاهر أن الخلاف بينهما خلاف نظري، لا يترتب عليه أي أثر عملي، وسبب ذلك -والله أعلم- أن العمل بالجوارح لا يختلف الفريقان في تحديد قيمته وأهميته في دين الله، وإن اختلفوا في تكييفه، إن كان جزءًا من الإيمان أو مجرد مقتضٍ من مقتضياته، ولازمًا من لوازمه، فالذين اعتبروه جزءًا من الإيمان لم يجعلوه كالإقرار باللسان والتصديق بالجنان مِن حيث ذهاب اسم الإيمان بذهابهما، وعدم ذهاب هذا الاسم بعدم العمل، والآخرون وإن لم يعتبروه من أجزاء الإيمان فهم يرون وجوبه؛ لأنه من لوازم الإيمان.

ومن المفيد بيان بعض المعايير المستنبطة من ذلك القدر المشترك بين الفريقين، وبذلك يتضح من يدخل من الناس في مسمى الإيمان ومن لا يدخل:

أولًا: فقد اتفقوا على أنه لا يدخل في الإيمان من أقر بلسانه ظاهرًا، وكذب بقلبه، وهؤلاء هم المنافقون.

الثاني: كما اتفقوا على أن المعرفة بالقلب لا تكفي في تحقيق اسم الإيمان، فلا بد مع المعرفة والتصديق من الإقرار باللسان، فإن فرعون وقومه كانوا يعرفون صدق موسى وهارون -عليهما وعلى نبينا السلام-.

الثالث: وأجمع أهل السنة على أن الله يطلب من العباد قولًا وعملًا، والمقصود بالقول قول القلب وهو التصديق، وقول اللسان وهو الإقرار، إنما اختلافهم في كون هذا المطلوب جميعه داخل تحت اسم الإيمان، فبعضهم أدخله جميعه بما فيه من قول وعمل، وآخرون أدخلوا جزءًا منه، وجعلوا الجزء الآخر من مقتضياته وثماره.

الرابع: وأجمعوا أيضًا على أن العبد لو صدّق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه فإنه يكون عاصيًا لله ولرسوله، ومستحقًّا للوعيد.

خامسًا: وأجمعوا أيضًا على أن مرتكب الكبيرة ليس كافرًا، ما دام غير مستحل لها، وإن مات قبل التوبة عنها؛ فالجمهور من أهل السنة وإن جعلوا العمل جزءًا من الإيمان إلا أنهم لم يقولوا بتكفير المصدق بقلبه المقر بلسانه إن لم يعمل، والحنفية وإن أخروا العمل عن الإيمان إلا أنهم اعتبروه من لوازمه ومقتضياته، والكل متفقون على عدم التكفير بترك العمل.

وجملة القول:

أن الإمام أبا حنيفة -رحمه الله- لم يقل بقول المرجئة الغالية، الذين لا يعدون للأعمال وزنًا، وفتحوا الباب على مصراعيه للفساق والعصاة والفجار، وذلك

بقولهم: لا يضر مع الإيمان ذنب، بل إن العمل عنده أمر ضروري، فهو لازم من لوازم الإيمان، ومقتضٍ من مقتضياته وثمرة من ثمراته.

وبهذا يجب أن نضرب على أيدي العوام وبعض الطلاب المتسرعين الذين لم يطلعوا على مذهب الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- كاملًا في هذه المسألة، فتراهم يشنعون على الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- ويطلقون لألسنتهم العنان في الطعن فيه -رحمه الله- وفي الكلام فيه، وهذا شأن صغار العلماء ومتسرعي الطلبة.

فإن الخلاف كما رأيت من كلام أهل العلم الموثوقين المحققين؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن أبي العز الحنفي والإمام الطحاوي -رحم الله الجميع- فإنهم بينوا هذه المسألة وقالوا: إن قول الإمام أبي حنيفة في الإيمان وتعريفه وأنه نظر إلى الحقيقة اللغوية، وعرف بها الإيمان تعريفًا شرعيًّا، وقال: إن الأعمال ليست داخلة في مسمى الإيمان، عند شرح هذا القول يتضح أن الإمام -رحمه الله- يشترط العمل، وأنه يقول: إن من أقر بلسانه وصدق بقلبه ولم يعمل، واعترف بأن الأعمال ليس لها دخل في الإيمان، وأن من ترك العمل يكون من أهل الجنة المؤمنين، لو صح هذا عنه لكان هذا قول المرجئة الغلاة وقول الجهمية، لكنه رحمه الله يقول: إن من زعم هذا الزعم فإنه يكون مخطئًا، فإن العمل لا بد منه.

إلا أن أهل السنة جعلوه شرطًا وعرفوا به الإيمان، أما هو -رحمه الله- فجعله مقتضى من مقتضيات الإيمان، وثمرةً من ثمراته، والخلاف بين الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- وأهل السنة خلاف صوري، خلاف لفظي، لا خلاف تضاد ولا خلاف جوهري.

المراد بنواقض الإيمان، مع ذكرها إجمالًا

عناصر الدرس

تعريف النواقض لغةً واصطلاحًا

النواقض لغةً: جمع ناقض ونقض الشيء يعني: إلغاؤه بعد إحكامه وربطه وفتره، ومن ذلك: نقضت المرأة غزلها أي: نفشته وجعلته كُتانًا يطير في الهواء، كما يقال: نقضت المرأة شعرها أي: أرسلته بعد أن كان ضفائرَ مفتولةً. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا ﴾ [النحل: ٩٢].

قال ابن كثير -رحمه الله-: قال السدي: هذه امرأة خرقاء كانت بمكة كلما غزلت شيئًا نقضته بعد إبرامه. انتهى كلامه. امرأة خرقاء أي: ناقصة عقل.

وقال الفيروزآبادي -رحمه الله-: النقض في البناء والحبل والعهد وغيره ضد الإبرام كالانتقاض والتناقض، والنفض بالفاء أيضًا كذلك، وما نكث من الأخبية والأكسية فغزل ثانية جمعه أنقاض ونقوض. وقد انقضوا -بالضم-: ما انتقض من البنيان، والنُقاضة -بالضم-: ما نقض من حبل الشعر، و﴿ ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ ظَهۡرَكَ ﴾ [الشرح: ٣] أي: أثقله حتى جعله نِقضا أي مهزولًا. والنقيضة: الطريق في الجبل، وأن يقول: شاعر شعرًا فينقض عليه شاعر آخر، حتى يجيء بغير ما قال، وتنقض الدم تقطر، والبيت تشقق فسُمع له صوت، والمناقضة في القول أن يتكلم بما يتناقض معناه أي: يتخالف. انتهى كلامه.

وقال الراغب الأصفهاني -رحمه الله-: النقض انتثار العقد من البناء والحبل والعقد، وهو ضد الإبرام، يقال: نقضت البناء والحبل والعقد، وقد انتقض انتقاضًا، والنقض: المنقوض، وذلك في الشعر أكثر، والنقض كذلك، وذلك في البناء أكثر، ومن نقض الحبل والعقد استعير نقض العهد. قال: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧]، ﴿ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلۡأَيۡمَـٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا ﴾ [النحل: ٩١] ومن

المناقضة في الكلام وفي الشعر كنقائض جرير والفرزدق، والنقيضان من الكلام: ما لا يصح أحدهما مع الآخر نحو: هو كذا وليس بكذا في شيء واحد وحال واحدة. انتهى كلامه.

إذًا النواقض مستعارة في نقض الأيمان والعهودمن هذه المعاني الحسية التي ذكرها الفيروزأبادي والراغب الأصفهاني، وكذلك نقول نحن: إن هذه المعاني أيضًا استعيرت لنواقض التوحيد والإيمان، فإن نواقض الإيمان تزيله وتنقضه، وتغير حالة صاحبه من الإيمان والإسلام إلى الكفر والردة والشرك -والعياذ بالله تعالى- تمامًا كما قلنا في نقض البنيان وتساقط لبناته لَبنةً لبنةً، ونقض العقد وتساقط حباته حبةً حبةً، ونقض المغزول من الشعر والوبر فيتناثر ويتناقض ويحتاج إلى أن يغزل مرة أخرى.

إذًا فنواقض الإيمان بهذا المعنى اللغوي مَن تلبس بها فإنها تنقض إيمانه وتنثره بعد أن كان محكمًا، فتزيله كله أو تزيل بعضه، كما سنرى في أنواع الكفر والشرك.

نواقض الإيمان اصطلاحًا:

هي كل قول أو فعل أو اعتقاد يناقض الشهادتين اللتين دخل بسببهما العبد في الإيمان، فمعنى شهادة أن لا إله إلا الله: توحيد الله في ربوبيته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وتوحيده في ألوهيته، وعدم صرف شيء من أنواع العبادة إلى غيره ﷻ فمَن أتى بأمر يخالف هذه الشهادة فقد نقض إيمانه وتوحيده. ومعنى شهادة أن محمدًا رسول الله: الإقرار بنبوته، وصدق ما جاء به من الشرائع، وما أخبر به من أمور الغيب والوحي من عند الله، والتحاكم إليه وحده، فمن فعل فعلًا أو قال قولًا يخالف هذه الشهادة فقد نقض إيمانه وهدم توحيده، فالنواقض منها ما يناقض شهادة أن لا إله إلا الله، ومنها: ما يناقض شهادة أن محمدًا رسول الله.

يقول الدكتور محمد نعيم ياسين في كتابه (الإيمان: أركانه - حقيقته - نواقضه] يقول: "فأما القاعدة العامة التي تحكم ما يكفِّر من الاعتقادات والأقوال والأفعال؛ فنختار في التعبير عنها ما قاله الإمام الطحاوي -رحمه الله تعالى- في (العقيدة الطحاوية): ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين، ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله. انتهى كلام الطحاوي.

وبيان هذه القاعدة أن الشارع قد جعل للإيمان والإسلام مدخلًا وبابًا يدخل منه، وهو -كما علمت- الإقرار والتصديق بالشهادتين، فمن ولج إلى الإسلام من هذا الباب فإنه لا يخرج إلا أن يصدر عنه قول أو عمل أو اعتقاد يناقض إقراره السابق، وتصديقه بالشهادتين، وقد علمت -فيما تقدم- أن معنى شهادة لا إله إلا الله: توحيد الله في ربوبيته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وتوحيده في ألوهيته، وعدم توجه الإنسان بالعبادة إلى غيره سبحانه.

وأن معنى شهادة محمد رسول الله: الإقرار والتصديق بكل ما جاء به محمد رسول الله ﷺ من الشرائع، وما أخبر به من أمور الغيب، وأنه من عند ربه ﷻ والاعتراف له بجميع أخلاق وصفات النبوة من صدق وأمانة وفطانة وتبليغ وعصمة، وغير ذلك.

وبعد هذا، فإن من قال قولًا أو فعل فعلًا يدل على إنكار شيء مما تقدم يكون قد نقض إقراره السابق بالشهادتين، وخرج من دين الله تعالى، فإن كان قوله أو فعله مطابقًا لحقيقة نيته واعتقاده كان كافرًا في الدنيا والآخرة، فيعامل بأحكام الكفار في الدنيا، ونطبق عليه أحكام الردة، والتي من أهمها الاستتابة ثم القتل إن لم يتب، ويكون من المخلدين في نار جهنم إن مات على هذه الحال.

وأما إن أذنب المؤمن أو قال قولًا أو فعل فعلًا يعد في الشرع معصية لله تعالى ؛ فلا يكون هذا بمجرده دليلًا على خروجه من الإيمان، وإن لم يتب عنه، إن لم يكن فيه ما يدل على نقض الشهادتين أو إحداهما، وهو في مشيئة الله إن شاء عذبه بذنبه ومعصيته وأدخله النار، ثم مآله إلى الجنة، وإن شاء سبحانه غفر له ولم يعذبه وأدخله الجنة من غير عذاب، فإن الله سبحانه يقول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨]. انتهى كلامه.

إذًا فنواقض الإيمان هي الأعمال والأقوال والاعتقادات التي يأتي بها الإنسان بعد أن يدعي الإيمان ؛ مَن نطق بالشهادتين واعتقد بهما جازمًا وعمل بمقتضاهما هذا هو المؤمن.

متى ينتقض هذا الإيمان؟

ينتقض إذا أتى بعمل فعل أو قول أو اعتقاد يخالف هاتين الشهادتين أو إحداهما، فإنه نقول: إنه أتى بناقض ينقض هذا الإيمان والإسلام، كما أنللوضوء نواقض تنقضه، كالنوم وخروج الريح من السبيلين أو البول، أو الارتداد أيضًا عن الإيمان أو الجنون -ذهاب العقل.

نقول: إن من توضأ ثم حصلت له إحدى هذه النواقض فيكون وضوؤه منتقضًا، وقد زال هذا الوضوء، فيجب عليه إذا أراد أن يصلي أن يتوضأ من جديد ؛ لأنوضوءه الأول انتقض بإحدى نواقض الوضوء. نقول كذلك: إن من أتى بناقض من نواقض الإيمان فإن إسلامه قد زال، وإنه يحتاج إلى أن يأتي بالإيمان مجددًا.

ذكر نواقض الإيمان إجمالًا

إن الأمور التي تكون سببًا في نقض الإيمان والخروج من الإسلام تتنوع إلى أنواع، يمكن حصرها في أربعة أنواع، ترجع في مجموعها إلى إنكار نوع من أنواع التوحيد الثلاثة، أو إنكار الرسالة أو الطعن في صاحبها ﷺ فالنواقض أربعة هي:

١. نوع يتضمن إنكار الربوبية أو الطعن فيها.

٢. نوع يتضمن الطعن في أسماء الله تعالى وصفاته.

٣. نوع يتضمن الطعن في الألوهية.

٤. نوع يتضمن إنكار الرسالة، أو الطعن في صاحبها ﷺ.

فهذه أربعة أنواع كل نوع يدخل فيه صور من الأفعال والأقوال والاعتقادات، وكلها يعود على نقض الشهادتين، وخروج صاحبها من الإسلام -والعياذ بالله تعالى-.

وفيما يلي تفصيل لتلك النواقض:

النوع الأول: وهو نقض توحيد الربوبية: فتوحيد الربوبية هو الاعتقاد بأن الله تعالى رب كل شيء ومليكه، وخالق كل شيء ومالكه، والمتصرف فيه وحده، فكل قول أو فعل أو اعتقاد فيه إنكار شيء من هذه الخصائص الربانية يعد ناقضًا من نواقض الإيمان، فهو كفر وردة عن الإسلام، فيدخل فيه إنكار الخالق، أو ادعاء قدم العالم، أو إسناد الخلق إلى غير الله ﷻ ومن ذلك ادعاء شخص لنفسه شيئًا من هذه الخصائص، كأن يدعي لنفسه الربوبية كما قال فرعون: ﴿ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٤].

النوع الثاني: وهو ما يتضمن طعنًا في توحيد الأسماء والصفات: فكما أثبت الله لنفسه أسماء حسنى وصفات علا، وأثبتها له رسوله ﷺ وكما نفَى الله تعالى عن نفسه صفات نقص، ونفاها عنه رسوله ﷺ فمن نفى أو انتقص شيئًا مما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ فقد كفر، وكذلك من أثبت لله شيئًا من صفات النقص التي نزه نفسه ﷻ عنها فقد كفر، فكفر الصفات نوعان: كفر نفي، وكفر إثبات، فمِن الأول نفي الصفات أو تأويلها، كنفي علمه تعالى أو استوائه على عرشه ﷻ ومن الثاني -أي: كفر الإثبات- كإثبات الولد له أو الصاحبة أو السِّنة والنوم.

النوع الثالث: وهو كل قول أو فعل أو اعتقاد يتضمن الطعن في توحيد الألوهية: وهو الشهادة بأن الله وحده هو المعبود بحق دون سواه، وأن سواه لا يستحق أن يصرف له شيء من أنواع العبودية، فمن أنكر هذا الحق لله تعالى أو انتقص شيئًا منه، أو أثبته لغير الله تعالى فقد كفر وارتد عن دين الله ﷻ.

ومن هنا يتضح أن شهادة أن لا إلا الله يناقضها أمران:

الأول: نفي استحقاق الخالق لأن يعبد بأي نوع من أنواع العبادة.

الثاني: إثبات هذا الاستحقاق لأي مخلوق من مخلوقات الله ﷻ.

فكل قول أو تصرف أو اعتقاد يتضمن أحد هذين الأمرين يُدخل صاحبه في الكفر والردة -والعياذ بالله.

ويَكفر من ادعى أن له الحق في تشريع ما لم يأذن به الله، بسبب ما أوتي من قوة السلطان أو الحكم، فيحل ما حرم الله أو يحرم ما أحل الله، ومن ذلك تحكيم القوانين والتشريعات البشرية الوضعية، وتفضيلها على شرع الله وحكمه. قال الله

تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠]. وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

النوع الرابع من هذه النواقض: هو كل قول أو فعل أو اعتقاد يتضمن الطعن في الرسالة أو في صاحبها ﷺ: لأن ذلك يعد ناقضًا لشهادة أن محمدًا رسول الله، فهذه الشهادة تعني تصديقه ﷺ في كل ما أخبر، والائتمار به، وتصديقه في كل ما نهى عنه وزجر والكف عنه، وبهذا تعلم أنه ينقض هذه الشهادة أحد أمرين:

أ. الطعن في صاحب الرسالة ﷺ.

ب. إنكار شيء مما أخبر به رسول الله ﷺ والطعن فيه.

ويدخل في الأمر الأول نسبة أي شيء للرسول ﷺ مما يتناقض مع اصطفاء الله له لتبليغ رسالته؛ كالطعن في شخصه أو في صدقه ﷺ.

ويدخل في الأمر الثاني إنكار أي شيءمما أخبر به ﷺ وعلم من الدين بالضرورة، فيكفر من أنكر البعث والحساب، والميزان والصراط، والجنة والنار، وغير ذلك من المغيبات، كما يكفر من أنكر شيئًا من القرآن الكريم، ولكن يعذر من جحد شيئًا ليس مشتهرًا في الدين، ولا يعلمه إلا خاصة العلماء، كما لا يكفر من أنكر حكمًا مجتهدًا فيه وليس مجمعًا عليه.

ومن صور النوع الرابع من هذه النواقض: الرضا بالكفر وعدم الرضا بالإسلام كفر، فمن أساليب الرضا بالكفر:

أولًا: عدم تكفير الكافر مِن ملحد ومرتد ومشرك، أو الشك في كفرهم، أو تصحيح أي مذهب من مذاهبهم الفاسدة.

ثانيًا: موالاة الكفار وإظهار موافقتهم على دينهم، ولهذا قال تعالى محذرًا من تلك الموالاة المكفرة: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

ومن أساليب مظاهر عدم الرضا بالإسلام أمران:

الأول: الاستهزاء بشيء معلوم من دين الإسلام.

الثاني: بغض شيء مما جاء به الرسول ﷺ.

وينبغي أن نختصر هذه النواقض، ونشير إلى أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله- جمع هذه النواقضَ فبلغت عشرة نواقض، كلها تعود إلى ناقض من نواقض الشهادتين؛ شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمدًا رسول الله ﷺ فهذه النواقض العشر هي:

الأول: الشرك في عبادة الله تعالى.

الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائطَ يدعوهم ويسألهم الشفاعة، ويتوكل عليهم، يكفر إجماعًا.

الثالث: مَن لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم فقد كفر.

الناقض الرابع: مَن اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه ﷺ.

الناقض الخامس: من أبغض شيئًا مما جاء به الرسول ﷺ ولو عمل به.

الناقض السادس: من استهزأ بشيء من دين الرسول ﷺ أو ثواب الله أو عقابه.

الناقض السابع: السحر ومنه الصرف والعطف، فمن فعله أو رضي به كفر.

الناقض الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين.

التاسع: مَن اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر # الخروج عن شريعة موسى # .

الناقض العاشر: الإعراض عن دين الله تعالى لا يتعلمه ولا يعمل به.

وكما أشرت، فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- لخص هذه النواقض العشرة من كلام أهل العلم، من المذاهب الأربعة وأجمعوا عليها، ثم ذكر الشيخ أن هذه النواقض إما أن تكون جناية على مقام الألوهية أو مقام النبوة.

نواقض الإيمان القولية في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، والنبوات وسائر المغيبات

عناصر الدرس

نواقض الإيمان القولية في توحيد الربوبية والأسماء والصفات

المراد بنواقض الإيمان القولية: هي التلفظ بألفاظ الكفر والإتيان بمكفر قولي؛ لأن الكفر قول وعمل، يعني: يأتي إما عن طريق القول وإما عن طريق العمل، فقد يكون الكفر قولًا ظاهرًا باللسان، ولم يختلف أهل العلم بأن في القرآن الكريم التسمية بالكفر والحكم بالكفر على من نطق بأقوال معلومة، فمن ذلك ما جاء في قول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] فعند ظهور لفظ الكفر لا يحتاج إلى نية ولا نظر لاعتقاد، كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].

فأخبر ﷻ أنهم كفروا -أي: المنافقون- بعد إيمانهم مع قولهم: إنا تكلمنا من غير اعتقاد، بل كنا نخوض ونلعب. ولهذا قال ابن نجيم -رحمه الله-: إن من تكلم بكلمة الكفر هازلًا أو لاعبًا كفر عند الكل، ولا اعتبار باعتقاده.

وبما أننا سنتناول في هذا العنصر نواقض الإيمان القولية في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، فسيكون ذلك في نقطتين:

أ. نواقض الإيمان القولية في توحيد الربوبية.

ب. نواقض الإيمان القولية في توحيد الأسماء والصفات.

أ. نواقض الإيمان القولية في توحيد الربوبية:

لقد قدمنا تعريف توحيد الربوبية وقلنا: إنه الاعتقاد بأن الله ﷻ هو الرب المتفرد بالخلق والرزق والتدبير، وأنه المحي المميت النافع الضار، المتفرد بإجابة الدعاء عند الضراء، فهو سبحانه المتفرد بربوبية خلقه إيجادًا وإمدادًا وخلقًا وتدبيرًا،

وهذا التوحيد يخالفه ويناقضه وينافيه نواقض قولية كثيرة؛ من أهمها: الشرك في هذا النوع من التوحيد.

ولا ريب أن الشرك أصل كل شر وجماعه، وهو أعظم الذنوب على الإطلاق، حيث إنه الذنب الوحيد الذي نفى الله مغفرته، كما أنه يحبط الأعمال الصالحة جميعًا، ويوجب لصاحبه الخلود في النار. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٨]. وعن جابر بن عبد الله { أن النبي ﷺ قال: ((مَن لقي الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئًا دخل النار)).

يقول ابن القيم -رحمه الله-: الشرك شركان: شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وأفعاله، وشرك في عبادته ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له، في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. والشرك الأول نوعان -أي: في الربوبية- أحدهما شرك التعطيل، وهو أقبح أنواع الشرك، كشرك فرعون، والشرك والتعطيل متلازمان فكل مشرك معطل وكل معطل مشرك. وأصل الشرك وقاعدته التي يرجع إليها هو التعطيل، وهو ثلاثة أقسام:

أ. تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه.

ب. وتعطيل الصانع سبحانه عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه وأوصافه وأفعاله.

ج. وتعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد، ومن هذا شرك طائفة أهل وحدة الوجود الذين يقولون: ما ثم خالق ومخلوق، ولا ها هنا شيئان، بل الحق المنزه هو عين الخلق المشبه، ومنه شرك الملاحدة القائلين بقدم العالم وأبديته، وأنه لم يكن معدومًا أصلًا، بل لم يزل ولا يزال، والحوادث بأسرها مستندة عندهم إلى أسباب ووسائط اقتضت إيجادها يسمونها العقول والنفوس.

النوع الثاني: شرك من جعل معه إلها آخر ولم يعطل أسماءه وصفاته وربوبيته، كشرك النصارى الذين جعلوه ثالث ثلاثة، فجعلوا المسيح إلهًا وأمه إلهًا. ومن هذا شرك المجوس، القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور وحوادث الشر إلى الظلمة. ومن هذا شرك القدرية القائلين بأن الحيوان يخلق أفعال نفسه، وأنها تحدث بدون مشيئة الله وقدرته وإرادته.

ومن الشرك به سبحانه الشرك به في اللفظ كالحلف بغيره، كما رواه الإمام أحمد وأبو داود عنه ﷺ أنه قال: ((من حلف بغير الله فقد أشرك)) صححه الحاكم وابن حبان. ومن ذلك قول القائل للمخلوق: ما شاء الله وشئت، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال له رجل: ما شاء الله وشئت فقال: ((أجعلتني لله ندًّا؟! قل: ما شاء الله وحده)).

هذا مع أن الله سبحانه أثبت للعبد مشيئة كقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] فكيف بمن يقول: أنا متوكل على الله وعليك، وأنا في حسْب الله وحسْبك، وما لي إلا الله وأنت، وهذا من الله ومنك، وهذا من بركات الله وبركاتك، والله لي في السماء وأنت لي في الأرض، أو يقول: والله وحياة فلان، أو يقول: نذرًا لله ولفلان، أو أنا تائب لله ولفلان، أو أرجو الله وفلانًا، ونحو ذلك.

فوازن بين هذه الألفاظ وبين قول القائل: ما شاء الله وشئت ثم انظر أيهما أفحش، يتبين لك أن قائلها أولى بجواب النبي ﷺ لقائل تلك الكلمات، وأنه إذا كان قد جعله لله ندًّا بها فهذا قد جعل من لا يداني رسول الله ﷺ في شيء من الأشياء لعله أن يكون من أعدائه ندًّا لرب العالمين. انتهى كلامه -رحمه الله.

ولعل أوضح مثال لنواقض الإيمان القولية في توحيد الربوبية هو القول بقدم العالم، وحقيقة هذه المقالة الكفرية ومعناها: أن العالم لم يزل موجودًا مع الله

تعالى ومعلولًا له ومساوقًا له، غير متأخر عنه بالزمان مساوقة المعلول للعلة، ومساوقة النور للشمس، وأن تقدم الباري كتقدم العلة على المعلول، وهو تقدم بالذات والرتبة لا بالزمان، فتضمنت هذه المقالة أن الله تعالى علة تامة مستلزمة للعالم، والعالم متولد عنه تولدًا لازمًا، بحيث لا يمكن أن ينفك عنه؛ لأن العلة التامة مستلزمة لمعلولها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: القول بقدم العالم قول اتفق جماهير العقلاء على بطلانه، فليس أهل الملة وحدهم تبطله بل أهل الملل كلهم، وجمهور من سواهم من المجوس وأصناف المشركين -مشركي العرب، ومشركي الهند، وغيرهم من الأمم- وجماهير أساطين الفلاسفة، كلهم معترفون بأن هذا العالم محدث كائن بعد أن لم يكن، بل وعامتهم معترفون بأن الله خالق كل شيء.

وقال أيضًا: وهؤلاء عندهم أن هذه السموات ما زالت هكذا، ولا تزال هكذا متحركة على هذا الوجه الأزلي إلى الأبد، ولا يزال العقل الأول أو الفعال مقارنًا لها، ويستحيل عندهم أن تكون السموات مسبوقة سبقًا زمانيًّا بشيء من الأشياء، لا بربها ولا بعرشه ولا بغير ذلك، فضلًا عن أن تكون مسبوقة بتقدير مقاديرها بخمسين ألف سنة. انتهى كلامه.

ويرد الدكتور عبد العزيز بن عبد اللطيف على أصحاب هذه المقالة، مبينًا وجه كون القول بقدم العالم ناقضًا من نواقض الإيمان قائلًا: ولا شك أن القول بقدم العالم من نواقض الإيمان، ووجه كونه ناقضًا عدة اعتبارات نذكر منها ما يلي:

أ- تضمن القول بقدم العالم تعطيلًا للرب ﷻ وإنكارًا للخالق ﷻ. يقول ابن تيمية: وأصل قول هؤلاء الفلاسفة أن الأفلاك قديمة أزلية، وأن الله لم يخلقها بمشيئته وقدرته في ستة أيام كما أخبرت به الأنبياء.

ب. أن القول بقدم العالم وصدور هذا العالم عن الخالق تعالى -صدور المعلول عن العلة- لهو من أشنع التنقص والشتم لله ﷻ؛ حيث ادعى أصحاب تلك المقالة تولد هذا العالم عن الرب ﷻ، فخرقوا له بنين وبنات بغير علم. قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٠٠ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٠٠، ١٠١] ولذا يقول ابن تيمية: وقولهم: إن النفوس والعقول معلولة له ومتولدة عنه أعظم كفرًا من قول من قال من مشركي العرب: إن الملائكة بنات الله!!

ج. إن القول بقدم العالم تكذيب لما اتفقت عليه الرسل -عليهم السلام- ونزلت به الكتب، كما تضمن مخالفة ومصادمة للفطر السليمة والعقول الصريحة.

يقول ابن تيمية: وقد استقر في الفطر أن كون الشيء المفعول مخلوقًا يقتضي أنه كان بعد أن لم يكن، ولهذا كان ما أخبر الله به في كتابه من أن خلق السموات والأرض مما يفهم جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم تكونا، وأما تقدير كونهما لم يزالَا معه مع كونهما مخلوقين له، فهذا تنكره الفطر، ولم يقله إلا شِرذمة قليلة من الدهرية كابن سينا وأمثاله.

د. إن حدوث العالم مما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل عن صاحب الشرع، ومن ثم يكفر المخالف لذلك". انتهى كلامه من كتابه (نواقض الإيمان القولية والعملية).

ب- نواقض الإيمان القولية في توحيد الأسماء والصفات:

قبل أن نذكر نواقض الإيمان القولية في توحيد الأسماء والصفات، يحسن بنا أن نشير إلى تعريف توحيد الأسماء والصفات فنقول: إن معتقد أهل السنة والجماعة

في هذا الباب هو الإيمان بما وصف الله به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فأهل السنة وسط في هذا الباب بين المعطلة والممثلة، فلا يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذوات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ فيعطلون أسماءه وصفاته.

يقول الإمام أحمد: فعليه الإيمان بها والتسليم مثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نَبَتْ عن الأسماع واستوحش منها المستمع، وإنما عليه الإيمان بها وأن لا يرد منها حرفًا واحدًا، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات.

يقول الدكتور عبد العزيز بن عبد اللطيف: توحيد الأسماء والصفات يناقضه ويخالفه الشرك والإلحاد في أسمائه وصفاته، فالشرك في الصفات يكون باتخاذ شريك أو ند مع الله، تعالى الله عن ذلك، وأما الإلحاد فكما يقول ابن القيم: الإلحاد في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذ من الميل كما يدل عليه مادته: لَحَد. والإلحاد في أسمائه تعالى أنواع:

أحدها: أن يسمي الأصنام بها كتسميتهم اللات من الإله، والعُزى من العزيز.

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله كتسمية النصارى له أبا، وتسمية الفلاسفة له موجبًا بذاته أو علة فاعلة.

الثالث: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص كقول أخبث اليهود: إنه فقير، وقولهم: إنه استراح بعد أن خلق خلقه.

الرابع: تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم: إنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معانٍ.

الخامس: تشبيه صفاته بصفات خلقه تعالى الله عما يقول المشبهون علوًّا كبيرًا.

وسنأخذ مثالًا واحدًا على تلك النواقض القولية، وهو إنكار اسم أو صفة لله تعالى، والإنكار بمعنى الجحود وعدم الاعتراف، كما أن الجهل ضد العرفان، وأصله أن يرد على القلب ما لا يتصوره، وأما معنى الكفر في صفات الله تعالى: فهو إنكار ما علم ثبوته منها بعد البلاغ، أو الإلحاد فيه بتحريفه عن المقصود بدون شبهة يعذر بمثلها.

يقول القاضي عياض ما يلي: فأما من نفى صفة من صفات الله تعالى الذاتية أو جحدها مستبصرًا في ذلك، كقوله: ليس بعالم ولا قادر ولا مريد ولا متكلم، وشِبه ذلك من صفات الكمال الواجبة؛ فقد نص أئمتنا على الإجماع على كفر من نفى عنه تعالى الوصف بها وأعراه عنها، يعتبر إنكار اسم أو صفة لله تعالى كفرًا وناقضًا من نواقض الإيمان لوجوه؛ منها:

أ. أن هذا الإنكار لمن بلغته تلك النصوص يعد تكذيبًا لنصوص الوحيين، وردًّا للأخبار الصحيحة في إثبات تلك الأسماء والصفات لله تعالى، وقد تضافرت أقوال أهل العلم في تقرير ذلك. فقد سئل أبو حنيفة -رحمه الله- عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض؛ فقال: قد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سمواته.

ومن خلال تلك النقول يظهر وجه كون إنكار اسم أو صفة لله تعالى كفرًا مناقضًا للإيمان؛ لما فيه من التكذيب للنصوص الشرعية.

ب. إن في هذا النفي إلحادًا في أسماء الله تعالى، وتعطيلًا لما يجب لله ﷻ من الإثبات المفصل، كما يليق بجلاله وعظمته. فمن أنواع الإلحاد في أسمائه تعالى التعطيل، كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم: إنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معانٍ، فيطلقون عليه اسم السميع والبصيروالحي والرحيم والمتكلم

والمريد ويقولون: لا حياة له ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا إرادة تقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلًا وشرعًا ولغة وفطرة.

ج. يستلزم نفي الأسماء أو الصفات لوازم شنيعة جدًّا، ذكر ابن القيم عشرة لوازم؛ منها ما يلي:

أحدها: جحد الصانع ونفيه.

ثانيها: سلب كماله عنه.

الثالث: وصفه بالنقائص والعيوب.

الرابع: تشبيهه بالجمادات الناقصة.

الخامس: تشبيهه بالمعدومات بل بالممتنعات.

السادس: الطعن فيما أخبر به عن نفسه وأخبرت به عنه رسله.

السابع: القدح في علم الرسول ﷺ أو بيانه أو نصحه.

الثامن: إفساد الفطر والعقول وتغيرها عما فطرت عليه، كإفساد الشياطين للشرك واتباع الهوى". انتهى كلامه.

نواقض الإيمان القولية في توحيد الألوهية والنبوات وسائر المغيبات

المراد بتوحيد الألوهية -ويسمى توحيد العبادة- هو توحيد الله بأفعال العباد، وذلك بأن تصرف جميع أنواع العبادة لله وحده لا شريك له، وهذا التوحيد هو أصل الدين، وأساس الإسلام، ولُب الرسالة، ومن أجله أرسلت الرسل -عليهم السلام- وأنزلت الكتب، ولأجله تفرق الناس إلى مؤمنين وكافرين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن حقيقة التوحيد أن نعبد الله وحده، فلا يدعى إلا هو، ولا يخشى إلا هو، ولا يتقى إلا هو، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يكون الدين إلا له لا لأحد من الخلق، وأن لا نتخذ الملائكة والنبيين أربابًا من دون الله، فكيف بالأئمة والشيوخ والعلماء والملوك وغيرهم.

وإذا تقرر تعريف توحيد العبادة فإنه يضاده ويناقضه الشرك، وأصل الشرك أن يُعدل بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقه وحده، فإنه لم يعدل أحد بالله شيئًا من المخلوقات في جميع الأمور، فمَن عبد غيره أو توكل عليه فهو مشرك به. ومن إفراد العبادة الواجبة لله تعالى الدعاء، فمن صرفه لغيره تعالى كائنًا من كان فقد كفر.

يقول الدكتور عبد العزيز عبد اللطيف: وأما وجه كون دعاء غير الله تعالى من نواقض الإيمان، وكذا الاستغاثة والاستعانة بغيره تعالى من نواقض الإيمان، فمن وجوه عديدة؛ منها ما يلي:

أ. من المعلوم أن الله تعالى هو الإله الحق، وأن معنى لا إله إلا الله أي: لا معبود بحق إلا الله تعالى وحده، فهو سبحانه وحده المستحق لجميع أنواع العبادة، والدعاء من أجل العبادات وأعظمها شأنًا، وقد سماه الله تعالى عبادة كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠]، وإذا كان الدعاء عبادة لا يجوز صرفها إلا لله وحده؛ فمن أثبت لغير الله تعالى ما لا يكون إلا لله فهو كافر، وقد تقدم أن حد الشرك الأكبر هو صرف نوع أو فرد من أنواع العبادة لغير الله تعالى.

ب. قد سمى الله تعالى دعاء غيره شركًا وكفرًا، وقد جاء هذا في آيات كثيرة؛ منها قوله: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٤٠) بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١].

ج. إن دعاء المخلوق وقصده هو تشبيه للمخلوق الضعيف العاجز بالخالق القوي القادر. إن الدعاء حق خالص لله وحده لا شريك له، فمن دعا غير الله فقد تنقص الرب -جل وعلا- ووقع في أعظم الظلم وأشنعه كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٣].

د. أجمع أهل العلم على أن من دعا غير الله أو استغاث به -فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى- فهو كافر خارج عن الملة الإسلامية، يقول ابن تيمية: فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهمويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنوب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب، وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين.

وأما نواقض الإيمان القولية في النبوات: فنقول: إنه يجب الإيمان بجميع أنبياء الله تعالى ورسله إيمانًا مجملًا ومفصلًا، مجملًا فيمن لم يرد في حقه تفصيل، ومفصلًا فيمن ورد ذكرهم على التفصيل، وأنهم صفوة الخلق، وهم الوسائط بين الله وخلقه في تبليغ رسالاته وأمره ونهيه، وقد اختارهم الله وشرفهم وفضلهم، فيجب الإيمان بهم وتوقيرهم وتعزيرهم ومحبتهم وطاعتهم، وعدم التفريق في تلك الحقوق بين أحد منهم.

يقول ابن تيمية: وبالجملة فينبغي للعاقل أن يعلم أن قيام دين الله في الأرض إنما هو بواسطة المرسلين -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-. فلولا الرسل لما عبد الله وحده لا شريك له، ولما علم الناس أكثر ما يستحقه سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العلى، ولا كانت له شريعة في الأرض.

وأما الأقوال التي تناقض الإيمان بالأنبياء -عليهم السلام- فلها صور متعددة وأمثلة كثيرة؛ منها: سبهم والطعن فيهم، والاستهزاء بهم وتنقصهم، أو إنكار نبوة واحد منهم، أو القول بتفضيل الأئمة عليهم، أو إنكار معجزاتهم وآياتهم.

وإذا أخذنا سبهم كمثال لتلك النواقض القولية؛ فإن حكم سب سائر الأنبياء - عليهم السلام- كالحكم في سب نبينا محمد ﷺ فإنه كفر وردة مخرج من الملة.

يقول القاضي عياض: من استخف بمحمد ﷺ أو بأحد من الأنبياء أو أزرى عليهم أو آذاهم فهو كافر بالإجماع. وقال أيضًا: وحكم من سب سائر أنبياء الله تعالى، أو استخف بهم، أو كذبهم فيما أتوا به، وأنكرهم وجحدهم حكم نبينا ﷺ قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ ﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١].

ويحكي ابن تيمية الإجماع على كفر ساب نبي من الأنبياء؛ فيقول: من خصائص الأنبياء أن من سب نبيًّا من الأنبياء قتل باتفاق الأئمة، وكان مرتدًا تمامًا كما أن من كفر به وبما جاء به كان مرتدًا، فإن الإيمان لا يتم إلا بالإيمان بالله وملائكته ورسله، وكما هو معلوم، فإن النبوة ختمت بنبينا محمد ﷺ فلا نبي بعده ولا رسالةَ بعد رسالته.

وادعاء النبوة تكذيب وإنكار لما تواتر عنه ﷺ أن النبوة ختمت به، ومنكر هذا التواتر كافر؛ لأن ختم النبوة بمحمد ﷺ أمر معلوم من الدين بالضرورة، ولأن ادعاء النبوة يناقض حقيقة كمال الدين وتمامه، كما أن ادعاء النبوة طعن في عموم الرسالة المحمدية، وادعاء النبوة طعن في إجماع العلماء وتكذيب له؛ حيث أجمع العلماء على أن محمدًا ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين. انتهى كلامه.

وأما نواقض الإيمان القولية في سائر المغيبات؛ فنقول:

إن الإيمان بالغيب هو الذي ميز المؤمنين من الكافرين، وهو من أهم صفات عباد الله المؤمنين، حيث أثنى الله تعالى عليهم بقوله: ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١- ٥].

وعليه؛ فإن الإيمان لا يتم إلا بالإيمان بالغيب الذي جاء به محمد ﷺ كالإيمان بكتب الله المنزلة على رسل الله، وأنها هدى ونور وفيها الحق والعدل والصدق، والإيمان بالملائكة وأنهم مخلوقات نورانية وعباد مكرمون، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، كما أن الإيمان بالجن وأنهم خلق من خلق الله على الصفة المذكورة في القرآن والسنة من الإيمان بالغيب، الذي لا يتم إيمان العبد إلا بالإيمان به.

ومن ذلك الإيمان باليوم الآخر، ويدخل في ذلك الإيمان بأشراط الساعة وأماراتها -أي: علاماتها- وبالموت وما بعده من فتنة القبر وعذابه ونعيمه، وبالنفخ في الصور وخروج الخلائق من القبور، وتفاصيل المحشر ونشر الصحف ونصب الموازين، والإيمان بالصراط وحوض النبي ﷺ والشفاعة والجنة والنار.

فإنكار كتب الله المنزلة على رسله أو تكذيب بعضها أو معارضتها، وكذلك سب الملائكة وشتمهم بسبب بغضهم وعداوتهم، وكذلك إنكار وجود الجن يعد من نواقض الإيمان، وكذلك إنكار الوعد والوعيد أو الجنة والنار، أو اليوم الآخر وما يتضمنه، والطعن في ذلك كله والاستهزاء به والسخرية من المؤمنين به، أو حمله على غير الظاهر المراد منه يعد من نواقض الإيمان.

إذًا نواقض الإيمان القولية كثيرة جدًّا، كلها يعود إلى أن هذه النواقض يشترك فيها القلب واللسان.

نواقض الإيمان العملية في التوحيد، مع بيان أحوال الحكم بغير ما أنزل الله

عناصر الدرس

نواقض الإيمان العملية في التوحيد

تقدم معنا ذكر نواقض الإيمان القولية في التوحيد.

وبينا أنّ الإنسان إذا لم يَحفظ لسانه ؛ فإنه قد يقع في الكفر القولي ، والعياذ بالله ، وهنا نتناول الأعمال التي إذا زاولها المُسلم أصبحَت شعارًا على كفره ، وخروجه من الإسلام.

فهناك أعمال تناقض التوحيد ، وتزيله بالكلية ، وفيما يلي نذكر تلك الأعمال ، والأدلة على كونه سببًا في الكفر العملي ، وذلك في النقاط التالية :

١. الشرك في العبادة : من أول الأعمال التي توقع في الكفر العملي ، أو الناقض الأول من نواقض الإيمان العملي في التوحيد.

لاشك أن توحيد العبادة هو أهم أنواع التوحيد ، بل هو أساس الدين ، ولب الرسالة السماوية ، وروح الإسلام ، وهو صرف جميع العبادات كلها لله تعالى من غير أن يصرف شيء منها قل ، أو كثر لغيره تعالى.

لا لملك مقرب ، ولا لنبي مرسل فضلًا عن غيرهما ، فمن صرف نوعًا ، أو فردًا من أفراد العبادة لغير الله تعالى ، فقد نقض توحيده ، ووقع في الشرك الأكبر ، وقد نهى الله تعالى عن الوقوع في الشرك الأكبر ، والأصغر ، وأمر بإفراده ﷻ بجميع أنواع العبادات لا شريك له تحقيقًا للتوحيد.

فقال تعالى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦].

ومن أنواع الشرك في العبادة الذي يُعد ناقضًا من نواقض التوحيد العملية :

أ- الذبح لغير الله تعالى: فالذبح إن قصد به التوجه، والتقرب إلى الله تعالى وحده، فهو من العبادات، ويسمى نسك؛ لأن النسك هو العبادة، والقربى. وقد فرض الله ذلك بقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

فالنسك ههُنا الذَّبيحة، يقول الإمام ابن كثير -رحمه الله- في تفسيره: يأمره تعالى أن يُخبر المُشركين الذين يعبدون غير الله، ويذبحون لغير اسمه أنه مخالف لهم في ذلك.

فإنّ صلاته لله، ونسكه على اسمه وحده لا شريك له، وهذا كقوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢]. أي: أخلص له صلاتك، وذبحك فإن المشركين كانوا يعبدون الأصنام، ويذبحون لها؛ فأمره الله تعالى بمخالفتهم، والانحراف عما هم فيه، والإقبال بالقصد والنية، والعزم عن الإخلاص لله تعالى. انتهى كلامه.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: أمره الله أن يجمع بين هاتين العبادتين العظيمتين، وهما: الصلاة، والنُّسك الدالتان على القرب، والتواضع، والافتقار، وحسن الظن، وقوة اليقين.

وطمأنينة القلب إلى الله وإلى عدته، وأمره، وفضله. عكس حال أهل الكبر، والنفرة، وأهل الغنى عن الله الذين لا حاجة في صلاتهم إلى ربهم، والذين لا ينحرون له خوفًا من الفقر، وتركًا لإعالة الفقراء، وإعطائهم، وسوء الظن منهم بربهم.

ولهذا جمع الله بينهما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾، والنسك: هو الذبيحة ابتغاء وجهه، وهو أجل العبادات المالية.

ويجتمع للعبد في نحره من إيثار الله، وحسن الظن به، وقوة اليقين، والوثوق بما في يد الله أمر عجيبٌ إذا قارن ذلك الإيمان، والإخلاص. وقد امتثل النبي ﷺ أمر ربه، فكان كثير الصلاة لربه كثير النحر، حتى نحر بيده في حجة الوداع ثلاثًا وستين بدنة، وكان ينحر في الأعياد، وغيرها. انتهى كلامه.

ب. النذرُ: أي: من العبادات العملية التي يقع فيها الشرك في العبادة النذر، فالنذر عبادة لا يكون إلا لله وحده لا شريك له، حيث إن الله تعالى مدح الموفين به، فقال ﷻ: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧].

يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في (الفتح): يؤخذ منه أن الوفاء بالنذر قربة للثناء على فاعله، لكن ذلك مخصوص بنذر الطاعة. انتهى كلامه.

ويقول الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في بيان هذه الآية: إن الله مدح الموفين بالنذر، والله تعالى لا يمدح إلا على فعل واجب، أو مستحب، أو ترك محرم لا يمدح على فعل المباح المجرد، وذلك هو العبادة. انتهى كلامه. وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، فالذبح، والنذر لغير الله تعالى شرك؛ لأنهما عبادتان يجب صرفهما لله تعالى وحده.

فمن صرفهما لغير الله ﷻ فقد أشرك، كما أن هؤلاء الذين ينحرون، أو ينذرون لغير الله تعالى سواءٌ كان للأموات، أو للجن، أو للملائكة -عليهم السلام- أو لطلعة سلطان إنّما يفعلون ذلك على اعتقاد باطل، فيعتقدون أنها تجلب النفع، أو تدفع الضر. ومنهم من يقدم تلك النحائر، والنذور لهذه المعبودات من أجل أن تقربهم إلى الله تعالى زلفى.

يقول الله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ ﴾ [المائدة: ٣].

ج- **الركوع، والسجود:** الركوع، والسجود عبادتان لا يجوز صرفهما لغيره تعالى، كما قال -جل شأنه-: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ [الرعد: ١٥]. وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الحج: ٧٧].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: وبالجملة فالقيام، والركوع، والسجود حق للواحد المعبود خالق السماوات، والأرض، وما كان حقًّا خالصًا لله لم يكن لغيره منه نصيب.

فالعبادة كلها لله وحده لا شريك له، قال سبحانه: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة: ٥]. انتهى كلامه.

د- **الطواف:** وأما الطواف فهو عبادة لله وحده لا شريك له لا يكون إلا بالبيت الحرام، والدليل قوله تعالى: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]. وقال ﷻ: ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وبالجملة فكل هذه العبادات العملية، وغيرها مما لم نذكره كالتوبة، وحلق الرأس تذللًا، وخضوعًا، ونحوها يجب أن تصرف لله تعالى وحده لا شريك له؛ تحقيقًا لأصل التوحيد كما قال ربنا -تبارك وتعالى-: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال -جل وعلا-: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥].

يقول الشيخ المقريزي -رحمه الله- : "وبالجملة ؛ فالعبادة المذكورة في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ هي السجود، والتوكل، والإنابة، والتقوى، والخشية، والتوبة، والنذر، والحلق، والتسبيح، والتكبير، والتهليل، والتحميد الاستغفار، وحلق الرأس خضوعًا، وتعبدًا، والدعاء كل ذلك محض حق الله تعالى. انتهى كلامه.

ويقول الأمير الصنعاني -رحمه الله- : أمر الله عباده أن يقولوا: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾، ولا يصدق قائل هذا إلا إذا أفرد العبادة لله تعالى، وإلا كان كاذبًا منهيًّا على أن يقول هذه الكلمة إذ معناها: نخصك بالعبادة، ونفردك بها دون كل أحد. وهو معنى قوله: ﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، وقوله: ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴾ [البقرة: ٤١]، كما عرف من علم البيان أن تقديم ما حقه التأخير يُفيد الحَصر، أي: لا تعبدوا إلا الله، ولا تعبدوا غيره، ولا تتقوا غيره.

فإفراد الله تَعَالى بتوحيد العِبَادَة لا يتم إلا بأن يكون الدعاءُ كله له، والنداء في الشدائد، والرخاء لا يكون إلا لله وحده، والاستعانة بالله وحده، واللجأ لله وحده، والنذر، والنحر له تعالى.

وجميع أنواع العبادات من الخضوع، والقيام تذللًا لله تعالى، والركوع، والسجود، والطواف، والتجرد عن الثياب، والحلق، والتقصير كله لا يكون إلا لله ﷻ. انتهى كلامه -رحمه الله.

فإذا تقرر أن هذه الأعمال من العبادات، وأنها حق لله وحده لا شريك له، سواءٌ كانت ذبحًا، أو نذرًا، أو سجودًا، أو ركوعًا، أو طوافًا، ونحوها ؛ فإن من جعل شيئًا منها لمخلوق كائن من كان، فقد أشرك بالله تعالى في عبادته.

واتخذ مع الله أندادًا ؛ لأن هذه الأعمال، والتقرب بها إلى الله تعالى من توحيده في عبادته، ومن عملها متقربًا بها إلى غيره تعالى ؛ فقد نقض بذلك التوحيد، وكفر بالله تعالى.

ثانيًا: من نواقض الإيمان العملية: الحُكم بغير ما أنزل الله.

ثالثًا: الإعراض عن دين الله تعالى من غير تعلم، ولا عمل. أي: النوع الثالث من الأعمال النواقض العملية التي تقع في التوحيد، فإذا كان الإيمان يعد خضوعًا، واستجابةً، وقبولًا لدين الله تعالى، فإن الإعراب ينافي ذلك، ويضاده.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: من الممكن أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه؛ لأن الله فرض عليه الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجده. ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا مبتدع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق من القلب، وزندقة لا مع إيمان صحيح.

ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع من السجود الكفار في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ﴾ [القلم: ٤٢-٤٣]". انتهى كلامه.

ومن الأدلة على أن الإعراض عما جاء به الرسول ﷺ ذنب عظيم، وإثم كبير الآية التالية:

أ. يقول الله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

ب. ويقول ﷻ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٤-١٢٦].

ج. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ [الكهف: ٥٧].

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله- في تفسيره مبينًا عواقب الإعراض أخذًا من هذه الآية: "وما ذكره في هذه الآية الكريمة من أن الإعراض عن التذكرة بآيات الله من أعظم الذل.

قد زاد عليه في مواضع أخر بيان أشياء من العواقب الوخيمة الناشئة عن الإعراض عن التذكرة، فمن نتائجه السيئة ما ذكره هنا من أن صاحبه من أعظم الناس ظلمًا.

ومن نتائجه السيئة جعل الأكنة على القلوب حتى لا تفقه الحق، وعدم الاهتداء أبدًا، ومنها انتقامه -جل وعلا- من المعرض عن التذكرة. ومنها كون المعرض كالحمار، كما قال تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾ [المدثر: ٤٩-٥٠]، ومنها الإنذار بصاعقة مثل صاعقة عاد، وثمود.

ومنها: تقييض القرناء من الشياطين، كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴾ [الزخرف: ٣٦]، الآية. انتهى كلامه -رحمه الله.

رابعًا: ومن نواقض الإيمان العملية مظاهرة المشركين عن المسلمين، ومحبة ما عليه أهل الكفر، وتفضيل ذلك أي: تفضيل ما عليه الكفر على دار الإسلام، وما عليه المسلمون.

قال تعالى: ﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ [المائدة: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٩].

فثبت من هاتين الآيتين أن مظاهرة المشركين على المسلمين ناقض من نواقض الإيمان، وسبب للخلود في العذاب المهين، والعاقبة السيئة، والعياذ بالله تعالى.

بيان أحوال الحكم بغير ما أنزل الله

لقد فرض الله تعالى الحكم بشريعته، وأوجب ذلك على عباده، وجعله الغاية من تنزيل الكتاب، فقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ١٠٥].

وقد جاءت الآيات القرآنية مؤكدة على أن الحكم بما أنزل الله من صفات المؤمنين، وأن التحاكم إلى غير ما أنزل الله، وهو حكم الطاغوت، والجاهلية من صفات المنافقين.

قال الله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [النور: ٤٧-٥١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ذمّ الله ﷻ المدعين الإيمان بالكتب كلها، وهم يتركون التحاكم إلى الكتاب، والسنة، ويتحاكمون إلى بعض الطواغيت المعظمة من دون الله، كما يصيب ذلك كثيرًا ممن يدعي الإسلام، وينتحله في تحاكمهم إلى مقالات الصابئة الفلاسفة، أو غيرهم، أو إلى سياسة بعض الملوك الخارجين عن شريعة الإسلام من ملوك الترك، وغيرهم. وإذا قيل لهم: تعالوا إلى كتاب الله تعالى، وسنة رسوله أعرضوا عن ذلك إعراضًا، وإذا أصابتهم مصيبة في عقولهم، ودينهم، ودنياهم بالشبهات، والشهوات، أو في نفوسهم، وأموالهم عقوبة على نفاقهم.

قالوا: إنما أردنا أن نحسن من تحقيق العلم بالذوق، ونفوق بين الدلائل الشرعية، والقواطع العقلية التي هي في الحقيقة غلول، وشبهات. انتهى كلامه.

وللحكم بما أنزل الله منزلة عظيمة من توحيد العبادة؛ لأن الحكم بما أنزل الله وحده هو إفراد الله تعالى بالطاعة، والطاعة نوع من أنواع العبادة، فلا تصرف إلا لله وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [يوسف: ٤٠].

وفي المقابل؛ فإنّ من أشرك مع الله في حكمه؛ فهو كالمشرك في عبادته لا فرق بينهما، كما قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله-: الإشراك بالله في حكمه، والإشراك به في عبادته كلها بمعنًى واحد لا فرق بينهما البتة.

فالذي يتبعُ نظامًا غير نظام الله، وتشريعًا غير تشريع الله كالذي يعبد الصنم، ويسجد للوثن، ولا فرق بينهما البتة بوجه من الوجوه، فهما واحد، وكلاهما مشرك بالله.

وقال أيضًا: ويفهم من هذه الآية: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، أنّ مُبتغي أحكام المشرعين غير ما شرعه الله أنهم مشركون بالله، وهذا المفهوم جاء مبينًا في آيات أخرى، فصرح بأنهم مشركون بطاعتهم.

وهذا الإشراك في الطاعة، واتباع التشريع المخالف لما شرعه الله تعالى هو المراد بعبادة الشيطان. انتهى كلامه.

وقد سَمّى الله تعالى الذين يحكمون بغير شرعه كفارًا، وظالمين، وفاسقين قال ﷻ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

في ثلاث آيات من سورة المائدة على هذا الترتيب ؛ ويكون الحكم بغير ما أنزل الله كفرًا ناقلًا عن الملة ، وناقضًا من نواقض الإيمان في عدة سور ، وحالات على النحو الآتي :

الحالة الأولى : مَن شرع غير ما أنزل الله ، فالتّشريع حق خالص لله وحده لا شريك له ، ومن نازعه في شيء منه ، فهو مشرك بقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى : ٢١].

يقول ابن كثير -رحمه الله- في تفسير هذه الآية : أي : هم لا يتبعون ما شرع الله لك من الدين القويم ، بل يتبعون ما شرع شياطينهم من الجن ، والإنس من تحريم ما حرموا عليهم من البحيرة ، والسائبة ، والوصيلة والحام.

وتحليل أكل الميتة ، والدم ، والقمار إلى نحو ذلك من الضلالات ، والجهالة الباطلة التي كانوا قد اخترعوها بجاهليتهم من التحليل ، والتحريم ، والعبادات الباطلة ، والأموال الفاسدة. انتهى كلامه. وقال ﷻ : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : ٣١].

فهؤلاء الأحبار ، والرهبان الذين شرعوا غير تشريع الله تعالى كفار لا شك في كفرهم ؛ لأنهم نازعوا الله تعالى في ربوبيته.

يقول : شيخُ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه ، أو حرم الحلال المجمع عليه ، أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافرًا مرتدًّا بالاتفاق.

الحالة الثانية : أن يجحد ، أو ينكر الحاكم بغير ما أنزل الله تعالى أحقية حكم الله تعالى ، ورسوله ﷺ كما جاء في رواية ابن عباس { في قوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ حيث قال : مَن جحد ما أنزل الله

فقد كفر، فجحود حكم الله تعالى هو اعتراض على شرع الله تعالى، وتكذيب بنصوص الوحيين، وقد أجمع العلماء على تكفير من أنكر حكمًا معلومًا من الدين بالضرورة.

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله-: من لم يحكم بما أنزل الله معارضة للرسل، وإبطالًا لأحكام الله فظلمه، وفسقه، وكفره كلها مخرج عن الملة. انتهى كلامه.

الحالة الثالثة: أن يُفَضّل حكم الطاغوت على حكم الله تعالى، سواء كان هذا التفضيل مطلقًا أم مقيدًا في بعض المسائل، وقد ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- هذه الحالة ضمن نواقض الإسلام.

فقال: من اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه كالذي يفضل حكم الطواغيت على حكمه، فهو كافر. انتهى كلامه. ويقول الشيخ إسماعيل الأزهري صاحب رسالة (تحرير أهل الإيمان) عن الحكم بغير ما أنزل الرحمن: من ظن أن هذه الشريعة الكاملة التي ما طرق العالم شريعة أكمل منها ناقصة، تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكملها، فهو كما الظن بالناس حاجة إلى رسول آخر غير رسولهم، الذي يحل لهم الطيبات، ويُحرم عليهم الخبائث.

وكذلك من ظن أن شيئًا من أحكام الكتاب، والسنة النبوية الثابتة الصحيحة بخلاف السياسة، والمصلحة التي يقتضيها نظام الدنيا فهو كافر قطعًا. انتهى كلامه.

الحالة الرابعة: مَن ساوى بين حكم الله تعالى، وحكم الطاغوت، واعتقد التماثل بينهما؛ فهذا كفر ناقل عن الملة أيضًا لما يقتضيه ذلك من تسوية المخلوق

بالخالق، والمناقضة، والمعاندة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ولقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، فإذًا لا أظل، ولا أسوأ حالًا من هؤلاء الذين ساووا بين حكم الله تعالى، الذي لا معقب لحكمه، وبين حكم البشر العاجزين القاصرين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : من طلب أن يُطاع مع الله فهذا يريد من الناس أن يتخذوه من دون الله أندادًا يحبونهم كحب الله، والله سبحانه أمر إلا يعبد إلا إياه، وألا يكون الدين كله إلا له أيضًا. انتهى كلامه.

الحالةُ الخامسة: من لم يحكم بما أنزل الله تعالى إباءً وامتناعًا فهو كافر خارج عن الملة، وإن لم يجحد، أو يكذب حكم الله تعالى، فالجحود والاستحلال قد يظهر في عمل من الأعمال، وهذا كفر رِدة وإباء.

فكل من رد، وامتنع عن حكم الله تعالى، فهو كافر بالإجماع، وإن كان مقرًّا بهذا الحكم يقول إسحاق بن راهوية -رحمه الله- : وقد أجمع العلماء على أن من دفع شيئًا أنزله الله، وهو مع ذلك مقر بما أنزل الله أنه كافر.

يقول الجصاص -رحمه الله- في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وفي هذه الآية دلالة على أن من رد شيئًا من أوامر الله تعالى، أو أوامر رسوله ﷺ فهو خارج من الإسلام سواء رده من جهه الشك فيه، أو من جهة ترك القبول، والامتناع من التسليم. انتهى كلامه.

إذًا إذا قلنا: متى يكون الحكم بغير ما أنزل الله كفرًا أصغر؟ هناك نوع من الأنواع يكون الحكم فيها بغير ما أنزل الله كفرًا أصغر، أو كفرًا دون كفر دون كفر. أو

كفر نعمة أي: أنه غير مخرج من الإسلام، فالجواب على هذا التساؤل نقول: يكون الحكم بغير ما أنزل الله كفرًا أصغر إذا حكم الحاكم بغير ما أنزل الله في واقعة ما.

بحيث لا يصلح منهجًا متبعًا عنده، وإنما في بعض الحالات، مع اعتقاد وجوب الحكم بما أنزل الله تعالى في هذه الواقعة المعينة، فعدل عن الحق عصيانًا، وهوى، وشهوة مع اعترافه بأنه آثم في ذلك، ومستحق للعقوبة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: أما من التزم حكم الله، ورسوله باطنًا وظاهرًا لكن عصى، واتبع هواه، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة. انتهى كلامه. ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله-: من لم يحكم بما أنزل الله معتقدًا أنه مرتكب حرامًا، فاعل قبيحًا فكفره، وظلمه، وفسقه غير مخرج عن الملة". انتهى كلامه.

تعريف الولاء والبراء، وبيان عقيدة أهل السنة فيهم

عناصر الدرس

تعريف الولاء والبراء

أ- المراد بالولاء، والبراء في اللغة:

الولاء في اللغة: كما قال أهل اللغة: هو أن يتشاجر اثنان، فيدخل ثالث بينهما للصلح، ويكون له في أحدهما هوى، فيواليه، ويحابيه.

فالولاء المحبة. والوَلَاية النصرة، والمحبة، والموالاة: ضد المعاداة، ومنها المتابعة، وأما البراء في اللغة.

قال ابن الأعرابي: برئ إذا تخلص، وبرئ إذا تنزه وتباعد، وبرئ إذا أعذر، وأنذر، ومنه قوله تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١]، أي: إعذار، وإنذار، والبراء، والبريء سواء.

وليلة البراء: هي ليلة يتبرأ القمر فيها من الشمس، وهي أول ليلة من الشهر، فالولاء في اللغة هو التولي، والنصرة، والمحبة، والموافقة.

ويكون الولي بمعنى مفعول في حق المطيع، فيُقال: المؤمن ولي الله، ووالاه موالاة، وولاءً من باب قاتل، أي: تابعه، والموالاة ضد المعاداة، والولي ضد العدو.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا﴾ [مريم: ٤٥]، قال ثعلب: كل من عبد شيئًا من دون الله، فقد اتخذه وليًّا.

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٥٧] أي: وليهم في نصرهم على عدوهم، وإظهار دينُهم على دين مخالفيهم، وقيل: وليهم أي: يتولى ثوابهم، ومجازاتهم بحسن أعمالهم.

والولي: القرب، والدنو، والموالاة المتابعة، والتولي يكون بمعنى الإعراب، ويكون بمعنى الاتباع، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]. من يتولهم معناه: من يتبعهم، وينصرهم. وقال تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: إن تعرضوا عن الإسلام.

وقال صاحب (المصباح المنير): الولي فعيلٌ بمعنَى فاعل من وليه: إذا قام به، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، ويكون الولي بمعنى مفعول في حق المطيع، فيقال: المؤمن ولي الله، ووالاه موالاة، وولاءً من باب قاتل أي: تابع. انتهى كلام الفيومي -رحمه الله.

ب- تعريف الولاء، والبراء في الاصطلاح:

أما تعريف الولاء بالمعنى الاصطلاحي، فالولاية هي: النصرة، والمحبة، والإكرام، والاحترام، والتقدير للمحبوبين ظاهرًا، وباطنًا. قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

فموالاة الكفار تعني التقرب إليهم، وإظهار الود لهم بالأقوال، والأفعال، والنوايا، وأما تعريف البراء بالمعنى الاصطلاحي، فهو البعد، والخلاص، والعداوة بعد الإعذار، والإنذار.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- شارحًا تعريف الولاء، والبراء في الاصطلاح: "الولاية ضد العداوة، وأصل الولاية المحبة، والتقرب، وأصل العداوة البغض، والبعد.

والولي القريب، يُقال: هذا يلي هذا أي: يقرب منه، ومنه قوله ﷺ: ((ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر)) أي: لأقرب رجل إلى الميت. فإذا

كان ولي الله هو الموافق المتابع له فيما يحبه، ويرضاه، ويبغضه، ويسخطه، ويأمر به، وينهى عنه كان المعادي لوليه معاديًا له.

كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ [الممتحنة: ١]، فمن عادى أولياء الله، فقد عاداه، ومن عاداه فقد حاربه. ولهذا جاء في الحديث: ((ومن عادى لي وليًّا، فقد بارزني بالمحاربة))، وحيث إن الولاء، والبراء تابعان للحب، والبغض؛ فإن أصل الإيمان أن تحب في الله أنبياءه، وأتباعهم، وتبغض في الله أعداءه، وأعداء رسله. انتهى كلامه.

ومسمى الموالاة لأعداء الله يقع على شعب متفاوتة، منها ما يوجب الردة، وذهاب الإسلام بالكلية، ومنها ما هو دون ذلك من الكبائر، والمحرمات.

ولما عقد الله الأخوة، والمحبة، والموالاة، والنصرة بين المؤمنين، ونهى عن موالاة الكافرين كلهم من يهود، ونصارى، وملحدين، ومُشركين، وغيرهم؛ كان من الأصول المتفق عليها بين المسلمين، أن كل موحد مؤمن تارك لجميع المكفرات الشرعية تجب محبته، وموالاته، ونصرته، وكل من كان بخلاف ذلك وجب التقرب إلى الله ببغضه، ومعاداته.

وجهاده باللسان، واليد بحسب القدرة، والإمكان إن الولاء، والبراء شرط في الإيمان. كما قال ﷻ: ﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٨٠-٨١].

يقولُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمه الله- في بيان هذه الآية: "فذكر جملةً شرطيةً تقتضي أنه إذا وجد الشرط وجد المشروط بحرف لو، التي تقتضي مع

الشرط انتفاء المشروط، فقال: ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾. فدل على أن الإيمان المذكور ينفي اتخاذهم أولياء، ويضاده، ولا يجتمعُ الإيمان، واتخاذهم أولياء في القلب، ودل ذلك على أن من اتخذهم أولياء ما فعل الإيمان الواجب من الإيمان بالله، والنبي، وما أنزل إليه. انتهى كلامه.

فالولاء، والبراء أوثق عرى الإيمان، كما قال ﷺ: ((أوثق عُرى الإيمان الحب في الله، والبُغض في الله)) أخرجه أحمد، والحاكم، وصححه، وحسنه الألباني. فلا يتم الدين، ولا تقام شعائر الإسلام إلا بإقامة ركن الولاء، والبراء أي: حب الله، ورسوله، وحب الدين، وموالاة المؤمنين؛ وبغض كل ما خالف شريعة الإسلام، سواء من الديانات السابقة على الإسلام التي ثبت تحريفها كاليهودية، والنصرانية، أو غيرها من الملل، والنحل الأخرى.

وبغض أتباعها الضالين، وكراهية على ما هم عليه من باطل، وإن كانوا قد وصلوا في الرقي الحضاري المادي ما وصلوا إليه، كما هو مشاهد في كفار هذا العصر، فالمؤمن يتولى الله، ورسوله، والمؤمنين، ويتبرأ من أعدائه الكافرين.

عقيدة أهل السنة، والجماعة في الولاء، والبراء

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: على المؤمن أن يعادي في الله، ويوالي في الله، فإن كان هناك مؤمن، فعليه أن يواليه، وإن ظلمه، فإن الظلم لا يقطع الموالاة الإيمانية. قال تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات: ٩]، فجعلهم إخوة مع وجود القتال، والبغي، وأمر بالإصلاح بينهم.

فليتدبر المؤمن أن المؤمن تجب موالاته، وإن ظلمك، واعتدى عليك، والكافر تجب معاداته، وإنْ أعطاك، وأحسن إليك، فإن الله ﷻ بعث الرسل، وأنزل الكتب ليكون الدين كله لله.

فيكون الحب لأوليائه، والبغض لأعدائه، والإكرام، والثواب لأوليائه، والإهانة، والعقاب لأعدائه، وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير، وشر، وفجور، وطاعة. ومعصية وسنة، وبدعة استحق من الموالاة، والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر؛ فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام، والإهانة.

كاللص تُقطع يدُه لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة، والجماعة، وخالفهم الخوارج، والمعتزلة، ومن وافقهم. انتهى كلامه.

ولما كان الولاء، والبراء مبنيين على قاعدة الحب، والبغض كما أسلفنا؛ فإن الناس في نظر أهل السنة، والجماعة بحسب الحب، والبغض، والولاء، والبراء ثلاثة أصناف:

أ- من يحب جملة، وهو من آمن بالله، ورسوله، وقام بوظائف الإسلام، ومبادئه العظام علمًا، واعتقادًا، وأخلص أعماله، وأفعاله، وأقواله لله، وانقاد لأوامره، وانتهى عما نهى الله عنه، ورسوله، وأحب في الله، ووالى في الله، وأبغض في الله، وعادى في الله، وقدم قول رسول الله ﷺ على قول أحد كائنًا من كان.

ب- مَنْ يُحَبُّ من وجه، ويبغض من وجه، فهو المسلم الذي خلط عملًا صالحًا، وآخر سيئًا، فيحب ويوالَى على قدر ما معه من الخير، ويبغض، ويعادى على قدر ما معه من الشر.

ومن لم يتسع قلبه لهذا ؛ كان ما يفسد أكثر مما يصلح ، وإذا أردت الدليل على ذلك ، فهذا عبد الله بن حمار ، وهو رجل من أصحاب رسول الله ﷺ كان يشرب الخمر ؛ فأتي به إلى رسول الله ﷺ فلعنه رجل ، وقال : ما أكثر ما يؤتى به ، فقال النبي ﷺ : ((لا تلعنه ، فإنه يحب الله ورسوله)) أخرجه البخاري. مع أنه ﷺ لعن الخمر ، وشاربها ، وبائعها ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، والمحمولة إليه.

ج- من يُبغض جملة ، وهو من كفر بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، ولم يؤمن بالقدر خيره ، وشره ، وأنه كله بقضاء الله ، وقدره. وأنكر البعث بعد الموت ، أو ترك أحد أركان الإسلام الخمسة ، أو أشرك بالله في عبادته أحدًا من الأنبياء ، والأولياء ، والصالحين ، وصرف لهم نوعًا من أنواع العبادة كالحب ، والدعاء ، والخوف ، والرجاء ، والتعظيم ، والتوكل ، والاستعانة ، والاستعاذة ، والذبح ، والنذر ، والإنابة ، والذل ، والخضوع ، والخشية ، والرغبة ، والرهبة ، والتأنق ، أو ألحد في أسمائه ، وصفاته ، واتبع غير سبيل المؤمنين ، وانتحل ما كان عليه أهل البدع ، والأهواء المضلة.

وكذلك كل من قامت به نواقض الإسلام العشرة ، أو أحدها ، فأهل السنة ، والجماعة إذًا يوالون المؤمن المستقيم على دينه ولاءً كاملًا ، ويحبونه ، وينصرونه نصرة كاملة. ويتبرءون من الكفرة ، والملحدين ، والمشركين ، والمرتدين ، ويُعادونهم عداوةً وبغضًا كاملين أما من خلط عملًا صالحًا ، وآخر سيِّئًا ، فيوالونهم بحسب ما عندهم من الإيمان ، ويعادونه بحسب ما هو عليه من الشر.

وأهل السنة ، والجماعة يتبرءون ممن حاد الله ، ورسوله ، ولو كان أقرب قريب قال الله تعالى : ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ [المجادلة : ٢٢].

ويمتثلون لنهيه تعالى في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٣-٢٤].

ويلخص شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- عقيدة أهل السنة، والجماعة في الولاء، والبراء فيقول: "الحمد، والذم، والحب، والبغض، والموالاة، والمعاداة إنما تكون بالأشياء التي أنزل الله بها سلطانًا، وسلطانه كتابه، فمن كان مؤمنًا وجبت موالاته من أي صنف كان، ومن كان كافرًا، وجبت معاداته من أي صنف كان. قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥-٥٦]. وقال -عز من قائل-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖ ﴾ [المائدة: ٥١]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖ ﴾ [التوبة: ٧١].

فمن كان فيه إيمان، وفيه فجور أعطي من الموالاة بحسب إيمانه، ومن البغض بحسب فجوره، ولا يخرج من الإيمان بالكلية بمجرد الذنوب، والمعاصي، كما يقول الخوارج، والمعتزلة، ولا يجعل الأنبياء، والصديقون، والشهداء، والصالحون بمنزلة الفساق في الإيمان، والدين، والحب، والبغض، والموالاة، والمعاداة، ولهذا كان السلف مع الاقتتال يولي بعضهم بعضًا موالاةَ الدين لا يعادون كمعاداة الكفار.

فيقبل بعضهم بشهادة بعض، ويأخذ بعضهم العلم من بعض، ويتوارثون، ويتناكحون، ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض مع ما كان بينهم من القتال، والتلاعن، وغير ذلك.

ومن عقيدة أهل السنة، والجماعة في الولاء، والبراء أن الولاء القلبي، وكذلك العداوة يجب أن تكون كاملة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: فأمّا حب القلب، وبغضه، وإرادته، وكراهته، فينبغي أن تكون كاملةً جازمةً لا توجب نقص ذلك إلا بنقص الإيمان، وأما فعل البدل فهو بحسب قدرته.

ومتى كانت إرادة القلب، وكراهته كاملة تامة، وفعل العبد معها بحسب قدرته، فإنه يعطى ثواب الفعل الكامل، ذلك أن من الناس من يكون حبه، وبغضه، وإرادته، وكراهته بحسب محبة نفسه وبغضها لا بحسب محبة الله، ورسوله، وبغض الله، ورسوله، وهذا نوع من الهوى، فإن اتبعه الإنسان، فقد اتبع هواه ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠]. انتهى كلامه.

صور تطبيقية للولاء، والبراء:

وإذا قارنا بين تطبيق المسلمينلعقيدة الولاء، والبراء في العهد المدني، وبين تطبيقه في العصر الحاضر؛ فإننا سوف نجد البون شاسعًا، والصورة مختلفة.

يقول صاحب كتاب (الولاء، والبراء) في الإسلام، وخلاصة القول: إن الولاء، والبراء قد اكتملت صورته الحقيقية في العهد المدني، حيث قامت دولة الإسلام الراشدة، وأصبحت الأخوة الإيمانية فيها هي الرابطة الحقيقية.

ودونها تهدر كل رابطة، وشرع الجهاد للكفار، والمشركين، ومن نقض عهده، وجعل الأمر بالغلظة على المنافقين، والإعراض عنهم.

وحصلت البراءة من كل قريب لا يؤمن بالله، ورسوله، ولا يدين دين الحق، ولو كان أبًا، أو أخًا، أو غير ذلك، مما تعارف الناس عليه أنه رابطة، ولقد تميز المسلمين، واستعلوا بدينهم، وافتخروا بالانتماء إلى هذا الدين، الذي هو سبب تلك العزة، والرفعة، والسيادة حين فتحوا الشرق، والغرب، ولن يكون للمسلمين اليوم، أو غدًا عز إلا بالرجوع إلى هذه العقيدة عن حب، وولاء لدين الله، والمؤمنين به، وبراء من كل كافر، ومشرك، ومنافق، ولو كان أقربَ قريبٍ. انتهى كلامه.

وأما في العصر الحاضر، فبسبب بعد الناس عن عقيدة السلف الصالح، وتسلط أعداء الإسلام على ديار المسلمين، فقد أعطوا المسلمون صورة هزيلة رديئة عن الإسلام، جعلت أعداء الإسلام يتكالبون عليه؛ فيغزون ديار المسلمين بالجيوش الجرارة، ويغزون عقولهم بالأفكار الهدامة، حتى أصبح كثير من المسلمين -إلا من رحم الله- يتولى الغرب، ويستحسن ما هم عليه من تقدم، ورقي مادي رغم سقوطهم، وانحطاطهم الديني والأخلاقي.

حتى إنّ بعض العلماء الذين كان لهم نشاط إصلاحي، وكتابات في التاريخ، وحضارة الإسلام نشرت لهم كتابات تمجد الغرب، وفيها موالاة ظاهرة لما عليه الغرب.

ومن هؤلاء الشخصيات من العلماء كما ذكرها صاحب (الولاء، والبراء) في الإسلام عبد الرحمن الكواكبي، صاحب الدعوة إلى التفريق بين السلطة الدينية، والسلطة السياسية. وفيها إشارات إلى موالاة الدول الأوربية المستعمرة،

والشيخ محمد عبده الذي تجاوز تعاونه مع الإنجليز المحتلين لمصر إلى التعاون مع الجواسيس المستشرقين في إنجلترا.

وعباس محمود العقاد الذي قال في كتابه (التفكير فريضة إسلامية): ما الذي يمنع المسلم أن يعمل للديمقراطية؟ أو يعمل للاشتراكية؟ أو يعمل للوحدة العالمية؟ وما الذي يمنع المسلم من أحكام دينه أن يقبل مذهب التطور؟ أو يقبل الوجودية بصورتها المثلى؟ إلى أن قال: إن عقيدة المسلم لا تمنعه من أن يكون اشتراكيًّا.

وهناك صنف آخر من العلماء صنعهم الاستعمار على عينه، ورباهم بين يديه تربية أوربية خالصة في التفكير والسلوك، من أجل أن يكونوا أداةً للتقريب بين المسلمين وبين المستعمر الأوربي.

وقد حَصل لهم -أي: للمستعمرين ما أرادوا- ويمثل هذا من العلماء، أو من الشخصيات طه حسين، ورفاعة الطهطاوي.

حكم مُرتكب الكبيرة عند أهل السنة، والفِرق المخالفة لهم

عناصر الدرس

مرتكب الكبيرة عند أهل السنة والجماعة

يعتقد أهل السنة، والجماعة أن الحكم على عمل من الأعمال سواء ما يتعلق منها بالاعتقاد، أو الأقوال، أو الأعمال التي تقوم بها الجوارح بأنه كفر، أو ليس بكفر باب توقيفي مرجعه السمع لا مجال فيه للاجتهاد، والنظر.

بل هو حق لله، ورسوله ﷺ ليس لأحد في هذا حكم، وإنما الواجب هو التسليم لحكم الله، ورسوله يقول القاضي عياض -رحمه الله- في كتابه (الشفاء): فصل في بيان ما هو من المقالات كفر. وما يُتَّفق، أو يختلف فيه، وما ليس بكفر اعلم أن تحقيق هذا الفصل، وكشف اللبس فيه مورده الشرع، ولا مجال للعقل فيه. انتهى كلامه.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: إن الكفر، والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الأحكام، التي يستقل بها العقل، فالكافر من جعله الله، ورسوله كافرًا، والفاسق من جعله الله، ورسوله فاسقًا. كما أن المؤمن، والمسلم من جعله الله، ورسوله مؤمنًا، ومسلمًا، فالكفر هو من الأحكام الشرعية، وليس كل من خالف شيئًا علم بنظر العقل يكون كافرًا، ولو قدر أنه جحد بعض صرائح العقول لم يحكم بكفره، حتى يكون قوله كفرًا في الشريعة. انتهى كلامه.

وبهذا يعلم أن معتقد أهل السنة، والجماعة في مرتكب الكبيرة منطلق من هذا المنهج البين الواضح المتقيد بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

أولًا: حكم مرتكب الكبيرة عند أهل السنة والجماعة في الدنيا:

يعتقد أهل السنة أن مرتكب الكبيرة مسلم فاسق، لم يخرج بمعصيته من دين الإسلام وليس هو مؤمنًا كامل الإيمان، بل مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، يقول

الإمام الطحاوي -رحمه الله- واصفًا عقيدة أهل السنة والجماعة: ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله. انتهى كلامه.

ويقول ابن بطة -رحمه الله-: وقد أجمعت العلماء لا خلاف بينهم أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بمعصية نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء. انتهى كلامه.

ويقول الإمام الصابوني -رحمه الله-: ويعتقد أهل السنة أن المؤمن، وإن أذنب ذنوبًا كثيرة صغائر، وكبائر فإنه لا يكفر بها، وإن خرج عن الدنيا غير تائب منها، ومات على التوحيد، والإخلاص، فأمره إلى الله. انتهى كلامه.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في وصف معتقد أهل السنة: وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية باقية مع المعاصي ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار، كما تقوله المعتزلة بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان. انتهى كلامه.

ويقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: إن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرًا ينقل من الملة بالكلية، كما قالت الخوارج. انتهى كلامه.

يقول الدكتور إبراهيم الرحيلي في كتابه (التكفير وضوابطه) عقب نقول الأقوال الآنفة الذكر: فتبين من هذه النقول، وغيرها مما يصعب حصره من كلام أئمة أهل السنة اتفاق أهل السنة على أن مرتكب الكبيرة مسلم فاسق لا يكفر بمعصيته.

ولا يبلغ مرتبة الإيمان المطلق بما معه من الإيمان، وبناء على هذا، فحكمه عند أهل السنة حكم سائر المسلمين في عصمة الدم، والمال، وكل المعاملات، والأحوال.

قال فضيل بن عياض: سمعت سفيان الثوري يقول: من صلى إلى هذه القبلة فهو عندنا مؤمن، والناس عندما مؤمنون بالإقرار، والمواريث، والمناكحة، والحدود، والذبائح، والنسك، ولهم ذنوب، وخطايا الله حسيبهم إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم.

ولا ندري ما هم عند الله ﷻ يقول الإمام البربهاري -رحمه الله-: واعلم بأن الدنيا دار إيمان، وإسلام، وأمة محمد ﷺ فيها مؤمنون مسلمون في أحكامهم.

ومواريثهم، وذبائحهم، والصلاة عليهم، ولا نشهد لأحد بحقيقة الإيمان، حتى يأتي بجميع شرائع الإسلام، فإن قصر في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يتوب. انتهى كلامه.

ثم إن أهل السنة بعد اتفاقهم على حكم مرتكب الكبيرة، وأحكام معاملته في الدنيا اختلفوا اختلافًا لفظيًّا في مسماه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض ذكر اختلاف الفرق في مسمى صاحب الكبيرة: وأهل السنة والجماعة على أنه مؤمن ناقص الإيمان.

ولولا ذلك لما عذب كما أنه ناقص البر، والتقوى باتفاق المسلمين، وهل يطلق عليه اسم المؤمن؟ هذا فيه قولان، وقال الإمام ابن رجب: وقد اختلف أهل السنة هل يسمى مؤمنًا ناقص الإيمان؟

أو يقال: أو يقال ليس بمؤمن لكنه مسلم؟ على قولين، وهما روايتان عن أحمد فتلخص من هذا أن أهل السنة اختلفوا في مسمى مرتكب الكبيرة على ثلاثة أقوال؛ القول الأول: يسمى مسلمًا، والقول الثاني: يسمى مؤمنًا ناقص الإيمان، القول الثالث: يسمى مؤمنًا، ولكل قول من هذه الأقوالوجهته عند

أصحابه، وفي الحقيقة أن هذه الأقوال ليس بينها كبير اختلاف، وهي من قبيل الاختلاف اللفظي.

وذلك أن أصحاب هذه الأقوال كلهم، متفقون على أن صاحب الكبيرة مسلم مقطوع له بأصل الإيمان موصوف بنقص الإيمان، فكل صاحب قول من الأقوال المنقولة يسمى صاحب الكبيرة باعتبار معنى قائم فيه على سبيل التغليب لأحد هذه المعاني.

ورأى أنه أولى في دلالته على المسمى، وغيره، والصحيح أن النصوص التي أطلقت على صاحب الكبيرة أنه مؤمن، فباعتبار أصل الإيمان الذي يثبت له به حكم الإسلام في الدنيا.

والنصوص التي نفت عنه الإيمان باعتبار كماله الذي لو ثبت له لاستحق دخول الجنة ابتداءً، وهو مذنب متوعد بالعقوبة تحت مشيئة الله، ومن هنا يظهر فصل النزاع في هذه المسألة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر الاختلاف في المسألة على ما تقدم نقله قال: والصحيح التفصيل، فإذا سئل عن أحكام الدنيا كعتقه في الكفارة، قيل: هو مؤمن، وكذلك إذا سئل عن دخوله في خطاب المؤمنين.

وأما إذا سئل عن حكمه في الآخرة قيل: ليس هذا النوع من المؤمنين الموعودين بالجنة، بل معه إيمان يمنعه الخلود في النار، ويدخل به الجنة بعد أن يعذب في النار إن لم يغفر الله له ذنوبه. فتبين أنهم باعتبار أحكام الدنيا يسمون مؤمنين، وباعتبار حكم الآخرة لا يثبت لهم هذا الاسم، وإنما هم تحت المشيئة، ولو كانوا مؤمنين لقطع بأنهم في الجنة. انتهى كلام الدكتور الرحيلي.

ثانيًا: حكم مرتكب الكبيرة عند أهل السنة في الآخرة:

يعتقد أهل السنة، والجماعة أن مرتكب الكبيرة في الآخرة تحت مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه بعدله، وإن شاء غفر له برحمته وفضله.

يقول الإمام الطحاوي -رحمه الله-: وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا، وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئة الله، وحكمه.

إن شاء غفر لهم، وعفا عنهم بفضله كما ذكر في كتابه، ﴿وَيَغْفِرُ مَادُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته، وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته.

وذلك بأن الله تعالى مولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته. انتهى كلام الإمام الطحاوي -رحمه الله-.

ويقول الإمام إسماعيل الصابوني -رحمه الله-: ويعتقد أهل السنة أن المؤمن إذا أذنب ذنوبًا كثيرة صغائر، وكبائر فإنه لا يكفر بها، وإن خرج عن الدنيا غير تائب منها، ومات على التوحيد، والإخلاص.

فإن أمره إلى الله إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة يوم القيامة سالمًا غانمًا غير مبتلى بالنار، ولا معاقب على ما ارتكبه، واكتسبه، ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام، والأوزار، وإن شاء عاقبه، وعذبه مدة بعذاب النار. وإذا عذبه لم يخلده فيها بل أعتقه، وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار. انتهى كلامه.

وهذا يدلنا على فضل لا إله إلا الله أي: على فضل كلمة التوحيد، وفضل التوحيد، وأنه يمنع صاحبه من الخلود في النار من قال: لا إله إلا الله لا يخلد في

النار ؛ لأن التوحيد يمنع من الخلود في النار. لأن الإيمان الكامل يمنع من دخول النار ابتداءً، والتوحيد يمنع من التخليد في النار أي : أنه إن كانت عنده كبائر، وذنوب فإن شاء الله عفا عنه ابتداءً بفضله ورحمته، وإن شاء عذبه بعدله وحكمته.

إلا أنه لا يخلد في النار بسبب ذلك الإيمان، الذي معه يقول الدكتور إبراهيم الرحيلي بعد نقله لأقوال السلف في حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة : فتضمنت هذه النقول عقيدة أهل السنة في مرتكب الكبيرة في الآخرة، وهي تتلخص في الأمور التالية :

١. أن صاحب الكبيرة مستحق للعقوبة، ودخول النار بذنوبه.

٢. أن صاحب الكبيرة إذا أدخله الله النار، فإنه لا يخلده فيها.

٣. أن حكم صاحب الكبيرة يوم القيامة تحت مشيئة الله إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له.

٤. أن عذاب صاحب الكبيرة في النار ليس كعذاب الكفار.

٥. أن صاحب الكبيرة مآله إلى الجنة بعد استيفاء عقوبته.

وهذه الأحكام هي باعتبار حكم صاحب الكبيرة مطلقًا، وأما أفراد أهل الكبائر، فقد دلت النصوص على أن بعضهم يدخل الجنة بلا عذاب قطعًا، فيشهد له بذلك كما دل على هذا حديث صاحب البطاقة.

وهو حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد في (المسند) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص > قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الله سيخلص رجلًا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلًّا كل

سجل مد البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئًا أظلمك كتبتي الحافظون؟ قال: لا يا رب، فيقول: ألك عذر، أو حسنة؟ فيبهت الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة واحدة لا ظلمَ اليوم عليك، فتخرج له بطاقة فيها أشهد ألا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فيقول: أحضروه، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقال: إنك لا تظلم قال: فتوضع السجلات في كِفة. قال: فطاشت السجلات -أي: خفت، ورجحت بها البطاقة- وثقلت البطاقة، ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم)).

كما دلت النصوص على أن من أهل الكبائر من يدخل النار، فيعذب فيها ما شاء الله، ثم يخرج منها، فيشهد لهذا الصنف بذلك، كما دل على ذلك حديث أنس > في (الصحيحين).

عن النبي ﷺ قال: ((يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن ذرة من خير)).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما دخول كثير من أهل الكبائر النار، فهذا مما تواترت به السنن عن النبي ﷺ كما تواترت بخروجهم من النار. انتهى كلامه.

فتبين بهذا أن من أهل الكبائر من لا يدخل النار، ومنهم من يدخلها، وهذا لا يتنافى مع مذهب السلف في أن أهل الكبائر تحت المشيئة إن شاء الله عفا عنهم، وإن شاء عذبهم. فإن من لم يدخلها هو ممن شاء أن يغفر له، ومن دخلها هو ممن شاء الله أن يعذبه، فقولهم: تحت المشيئة وصف مجمل في حكمه للكبائر، ومن جاء الخبر بعفو الله عنهم، وبتعذيبهم تفصيل للحكم المجمل، فلا بد من الإيمان بكل ذلك. انتهى كلامه.

مرتكب الكبيرة عند الخوارج، والمعتزلة، والمرجئة

أ- معتقد الخوارج في مرتكب الكبيرة:

أولًا: حكم مرتكب الكبيرة عندهم في الدنيا:

يعتقد الخوارج أن مرتكب الكبيرة كافر، وقد أجمعت على ذلك سائر فرقهم، إلا النجدات من الخوارج قال أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر، إلا النجدات، فإنها لا تقول ذلك. انتهى كلامه. ويعتقد النجدات أن الفاسق كافر على معنى كفر النعمة لا الكفر الأكبر، وقيل: إنهم لا يكفرون أهل الكبائر منهم، ويكفرون من أذنب من غيرهم، ويُجْرِي الخوارج أحكام الكفار على أهل المعاصي في الدنيا.

فيستبيحون دماء، وأموال أهل القبلة من أهل الكبائر لاعتقادهم كفرهم يقول أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: وأما السيف فإن الخوارج جميعًا تقول به، وتراه إلا أن الإباضية لا ترى اعتراض الناس بالسيف. ولكنهم يرون إزالة أئمة الجور، ومنعهم أن يكونوا أئمة بأي شيء قدروا عليه بالسيف، أو بغير السيف. انتهى كلامه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: أول البدع ظهورًا في الإسلام، وأظهر ذمًّا للسنة، والآثار بدعة الحَرُورية المارقة، ولهم خاصيتان مشهورتان فارقوا بهما جماعة المسلمين، وأئمتهم.

إحداهما: خروجهم عن السنة، وجعلهم ما ليس بسيئة سيئة، أو ما ليس بحسنة حسنة. الفرق الثاني في الخوارج، وأهل البدع: أنهم يكفرون بالذنوب، والسيئات.

ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين، وأموالهم، وأن دار الإسلام دار حرب، ودارهم هي دار الإيمان. انتهى كلامه.

وقد أخبر النبي ﷺ عن استباحة الخوارج لدماء المسلمين قبل وقوعه، فكان من علامات نبوته ﷺ.

ففي (صحيح مسلم) من حديث أبي سعيد الخدري > أن النبي ﷺ قال في ذي الخويصرة: ((إن مِن ضِئضئ هذا قومًا يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان)).

ثانيًا: حكم مرتكب الكبيرة عند الخوارج في الآخرة:

لما حكم الخوارج على أهل الكبائر في الدنيا بالكفر، وخروجهم من الدين بالكلية زعموا أن حكمهم بالآخرة هو دخول النار، وأنهم سيخلدون فيها أبدًا، وأن الله لا يغفر لهم شيئًا من ذنوبهم إن لم يتوبوا منها في الحياة الدنيا. يقول أبو الحسن الأشعري -رحمه الله- في سياق حكاية مذهبهم: وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذابًا دائمًا إلا النجدات. انتهى كلامه.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: والخوارج، والمعتزلة يقولون: إن صاحب الكبيرة يخلد في النار، ثم إنهم قد يتوهمون في بعضه الأخيار أنه من أهل الكبائر، كما توهم الخوارج في عثمان، وعليٍّ، وأتباعهما أنهم مخلدون في النار. انتهى كلامه.

ويعتقد الخوارج أن العذاب الذي يكون لأهل الكبائر في النار، هو عذاب الكفار خلافًا للمعتزلة، كما أنكر الخوارج الشفاعة لأهل الكبائر بناءً على قولهم بتخليد أهل الكبائر في النار.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: لكن كثيرًا من أهل البدع، والخوارج، والمعتزلة أنكروا شفاعته أي: النبي ﷺ لأهل الكبائر فقالوا: لا يشفع لأهل الكبائر.

بناءً على أن أهل الكبائر عندهم لا يغفر الله لهم، ولا يخرجهم من النار بعد أن يدخلوها لا بشفاعة، ولا بغيره. انتهى كلامه.

ب- معتقد المعتزلة في مرتكب الكبائر:

أولًا: حكم مرتكب الكبيرة عندهم في الدنيا، يعتقد المعتزلة أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين لا يسمى مؤمنًا، ولا يسمى كافرًا.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي، وهو من كبائر أئمة المعتزلة: صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن.

وإنما يسمى فاسقًا، وكذلك فلا يكون الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر، ولا منزلة المؤمن بل له منزلة بينهم. انتهى كلامه.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- مبينًا أقوال الناس في حكم مرتكب الكبيرة: والمعتزلة ينفون عنه اسم الإيمان بالكلية، واسم الإسلام أيضًا يقولون: ليس معه شيء من الإيمان، والإسلام، ويقولون: ننزله منزلة بين المنزلتين. انتهى كلامه.

ويقول الدكتور إبراهيم الرحيلي: فتلخص من هذا أن معتقد المعتزلة في مرتكب الكبيرة، أنهم يسلبون عنه مسمى الإيمان والإسلام فلا يسمونه مؤمنًا، ولا مسلمًا كما أنهم يسلبون عنه مسمى الكفر، فلا يسمونه كافرًا.

ويقولون: هو في منزلة بين الكفر والإيمان، ويسمونه فاسقًا، فهذا هو مجمل معتقدهم في مسمى مرتكب الكبيرة. وأما حكم معاملته في الدنيا، والذي يدل عليه كلام القاضي عبد الجبار السابق أنهم يجرون عليه أحكام المسلمين، فإنه قال: وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن بل يفرد له حكم ثالث.

فظاهر من كلامه أنهم لا يجرون عليهم أحكام الكفار، ولا أحكام أهل الإيمان الكامل، ومفهوم ذلك أنهم يحكمون لهم بحكم فساق المسلمين.

وهؤلاء تجري عليهم أحكام أهل الإسلام، ويؤيد هذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: فالمعتزلة سووا بين أهل الذنوب، وبين المنافقين في أحكام الدنيا، والآخرة. انتهى. ومعلوم أن المنافقين المظهرين للإسلام تجري عليهم أحكام المسلمين في الدنيا، وهم في الآخرة مخلدون في النار. انتهى كلامه.

ثانيًا: حكم مرتكب الكبيرة عندهم أي: عند المعتزلة في الآخرة:

يعتقد المعتزلة أن مرتكب الكبيرة إن مات قبل التوبة منها، أنه يكون يوم القيامة خالدًا مخلدًا في النار مع الكفار، يقول الشهرستاني -رحمه الله- في وصف رأي المعتزلة: واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة، وتوبة.

استحق الثواب، والعوض، والتفضيل، ومعنى آخر وراء الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا هذا النمط وعدًا، ووعيدً. انتهى كلامه.

ويقول الشيخ حافظ الحكمي -رحمه الله-: وقالت المعتزلة: العصاة ليسوا مؤمنين، ولا كافرين، ولكن نسميهم فاسقين، فجعلوا الفسق منزلة بين المنزلتين، ولكنهم لم يحكموا له بمنزلة في الآخرة بين المنزلتين، بل قضوا بتخليده في النار أبدًا. انتهى كلامه.

فالمعتزلة من حيث الجملة يوافقون الخوارج في حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة، ويخالفونهم في حكم الدنيا، كما أن بين الطائفتين توافقًا من بعض الوجوه، واختلافًا من وجوه أخرى في تفاصيل معتقدهما في مرتكب الكبيرة.

ومن هنا يظهر رسوخ عقيدة تخليد أهل الكبائر في النار عند المعتزلة، وأن تقريرهم لها ليس لمجرد شبهتهم في الإيمان، وأنه إذا ذهب بعضه ذهب كله، ولا إلى النظر المجرد في استحقاق أهل الوعيد للعقوبة فحسب.

بل إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو أن عقوبة العصاة أمر متحتم لازم لا يجوز على الله تركه، وإلا أفضى إلى نسبة النقص لرب العالمين. انتهى.

جـ- معتقد المرجئة في مرتكب الكبيرة:

أولًا: حكم مرتكب الكبيرة عندهم في الدنيا يعتقد المرجئة يعتقد المرجئة أن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان.

وهذا بناءً على أصلهم في إخراج الأعمال من الإيمان، وأنها ليست داخلة في مسمى الإيمان على ما تقدم تقريره، وقد نقل العلماء هذا المذهب عن المرجئة في حكم عصاة المسلمين، ومسماهم عندهم.

قال ابن حزم -رحمه الله-: واختلف الناس في تسمية المذنب من أهل ملتنا، فقالت المرجئة: هو مؤمن كامل الإيمان، وإن لم يعمل خيرًا قط، ولا كف عن شر قط. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: فقالت المرجئة جهميتهم، وغير جهميتهم: هو مؤمن كامل الإيمان.

وقال في موضع آخر: فقالت الجهمية والمرجئة: قد علمنا أنه ليس يخلد في النار، وأنه ليس كافرًا مرتدًا، بل هو من المسلمين، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمنًا تام الإيمان. انتهى.

وبناء على هذا القول يقطع المرجئة لعامة المسلمين بالإيمان، وأن الدار دار إيمان، ويبنون على ذلك سائر الأحكام يقول أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: وأجمعت المرجئة بأسرها أن الدار دار إيمان، وحكم أهلها الإيمان، إلا من ظهر منه خلاف الإيمان. انتهى كلامه.

ثانيًا: حكم مرتكب الكبيرة عندهم في الآخرة:

يذهب المرجئة إلى أن مرتكب الكبيرة لا يدخل النار، وإن فعل ما فعل من الذنوب، والآثام، قال الملطي -رحمه الله-: إن بعضهم يقول: من قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، وحرم ما حرم الله، وأحل ما أحل الله دخل الجنة إذا مات، وإن زنى وسرق، وقتل وشرب الخمر، وقذف المحصنات، وترك الصلاة والزكاة، والصيام إذا كان مقرًّا بها يسوف في التوبة لم يضره وقوعه على الكبائر، وتركه للفرائض، وركوبه الفواحش. انتهى كلامه.

ونقل الدكتور إبراهيم الرحيلي عن السكسكي -رحمه الله- أنه قال: إن إجماع المرجئة على هذا القول محل نظر، وإنما هو قول بعضهم كما ذكر الملطي.

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن القول بأن أهل الكبائر يدخلون الجنة، ولا يدخلون النار هذا قول غالية المرجئة؛ لأن المرجئة ثلاث طوائف: الجهمية وهم غلاتهم، والكرامية، ومرجئة الفقهاء.

فالجهمية على هذا القول هم الذين يقولون: إن مرتكب الكبيرة يدخل الجنة. انتهى كلامه -رحمه الله.

نشأة تكفير المجتمعات الإسلامية، وأسبابه

عناصر الدرس

نشأة التكفير في هذه الأمة

أ. ترجع نشأة التكفير بغير دليل إلى وقت مبكر من تاريخ هذه الأمة، حتى إن بعض العلماء ذكر أن التكفير بالذنوب هو أول البدع، التي ظهرت في هذه الأمة.
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المسلمين بالذنوب، والخطايا، فإنه أول بدعة ظهرت في الإسلام، فكفر أهلها المسلمين، واستحلوا دماءهم، وأموالهم. انتهى كلامه.

وكان أول من أظهر التكفير بغير حق هم الخوارج، وقد كان كثير منهم في جيش علي > يوم صِفين، فلما اتفق علي ومعاوية } على التحكيم، وكان ذلك في شهر رمضان من السنة السابعة والثلاثين من الهجرة أنكر الخوارج أمر التحكيم، وبالغوا في الإنكار على علي > وقالوا له: حكَّمت الرجال في كتاب الله لا حكم إلا لله، ثم صرحوا بكفره.

يقول أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب > أن حكّم، وهم مختلفون هل كفره شرك أم لا؟

وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر، إلا النجدات فإنها لا تقول ذلك. انتهى كلامه.

وذكر بعض المحققين في المقالات، والفرق إجماع الخوارج على إكفار علي، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وصوب الحكمين، أو أحدهما والخروج على السلطان الجائر.

ثم إن الخوارج بعد رجوع علي > من صفين انحازوا إلى حروراء، فسموا حرورية لذلك، وكان عددهم اثني عشر ألفًا فأرسل إليهم علي > ابن عباس }

فناظرهم فرجع نصفهم، والآخرون أغاروا على ماشية الناس، واستحلوا دماءهم، وقتلوا عبد الله بن خباب بن الأرت، ثم دخلوا منزله فقتلوا ولده، وجاريته أم ولده، ثم عسكروا بنهروان.

فسار إليهم علي > في أربعة آلاف من أصحابه فقاتلهم، وقتلهم جميعًا، ولم يفلت منهم إلا تسعة، فكان الخوارج هم أول من عرف في الأمة بالتكفير بالذنوب، وتكفير أهل الإسلام بغير حق.

لكنه لم يبق محصورًا فيهم، بل شاركهم في ذلك الرافضة الذين هم شر منهم، حيث كفر الرافضة خيار الأمة، وهم أصحاب النبي ﷺ واعتقدوا ردتهم بترك ولاية علي بزعمهم.

حيث جاء في كتاب (الكافي)، وهو أصح كتبهم، وأوثقها عندهم: عن أبي جعفر -رحمه الله- أنه قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: الرافضة كفرت أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعامة المهاجرين، والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكفروا جماهير أمة محمد ﷺ من المتقدمين والمتأخرين.

فيكفرون كل من اعتقد في أبي بكر، وعمر، والمهاجرين، والأنصار العدالة، أو ترضى عنهم كما } أو يستغفر لهم كما أمر الله بالاستغفار لهم.

ولهذا يكفرون أعلام الأمة مثل: سعيد بن المسيب، وأبي مسلم الخولاني، وأويس القرني، وعطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعي، وأنس بن مالك، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والثوري،

والشافعي، وأحمد بن حنبل، وفضيل بن عياض، وسليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وغير هؤلاء.

ويرون أن كفرهم أغلظ من كفر اليهود، والنصارى؛ لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر الردة أغلظ بإجماع من الكفر الأصلي. انتهى كلامه.

ثم إن عدوى التكفير بغير حق انتقلت من الخوارج، والرافضة إلى القدرية المعتزلة، الذين ظهرت بدعتهم في القدر في آخر عصر الصحابة، حيث حكموا على مرتكب الكبيرة في الدنيا بأنه في منزلة بين المنزلتين.

كما حكموا عليه في الآخرة بأنه كافر، ومخلد في النار، وهكذا لا يزال داء التكفير بغير برهان، ولا مستند شرعي يستشري من طائفة إلى طائفة من أهل البدع، حتى أصبح سمة بارزة، وعلامة ظاهرة لعامة الفرق المبتدعة.

يقول عبد القاهر البغدادي -رحمه الله-: وليس فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض، وتبري بعضهم من بعض كالخوارج، والروافض، والقدرية، والجهمية.

حتى اجتمع سبعة منهم في مجلس واحد، فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضًا. انتهى كلامه. ويقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضًا، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطئون، ولا يكفرون.

ب- التكفير في العصر الحديث:

لقد انتشر التكفير في هذا العصر انتشارًا كبيرًا، فاق ما كان عليه التكفير في العصور الماضية، وتعتبر بعض الجماعات الدعوية المعاصرة هي السبب المغذي

لانتشار التكفير في هذا العصر.إما لسوء مقاصد القائمين عليها، وإما لجهلهم بالدين. يقول الدكتور إبراهيم الرحيلي في كتابه (التكفير وضوابطه): فكان من نتائج تلك الجماعات كثير من تلك الكتب المسماة بالكتب الفكرية، التي أفسدت عقائد كثير من المسلمين، وانحرفت بهم عن جادة الدين، فهي تنظر للمجتمعات الإسلامية المعاصرة أنها مجتمعات جاهلية كافرة نبذت الإسلام ظهريًّا، واعتنقت الكفر الصريح، ولم يسلم من ذلك أحد من أفراد الأمة حكامًا، ومحكومين ذكورًا، وإناثًا شيبًا، وشبابًا.

مما كان له أكبر الأثر في وجود جيل معاصر، تربى على هذه الكتبفزرعت في نفوسهم بذرة التكفير العام للمجتمعات الإسلامية المعاصرة، حتى أصبحت عقيدة راسخة عند هؤلاء.

ولا يُسأل بعد ذلك ما وراء هذا الاعتقاد من فتن، وشرور، ولست بصدد الحصر، بل ولا التوسع في التمثيل لما جاء في هذه الكتب من نصوص، وأقوال في تكفير المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

وإنما أشير إلى بعض النماذج والشواهد لما جاء في كتب سيد قطب -رحمه الله- لأنه الإمام المعظم عند كثير من الإخوان، ومَن تأثر بمنهجه؛ ولأن كتبه أكثر انتشارًا، وأعظم تأثيرًا من غيرها. حتى إنه لقد افتتن بها بعض المنتسبين للسنة، وإلا فكتب الإخوان مليئة بالعبارات المكفرة لحكام المسلمين، وللمجتمعات الإسلامية اليوم.

ومما جاء في كلام سيد قطب في تكفير المجتمعات الإسلامية المعاصرة قاطبةً قوله في (معالم في الطريق): والمسألة في حقيقتها هي مسألة كفر، وإيمان مسألة شرك، وتوحيد مسألة جاهلية وإسلام. وهذا ما ينبغي أن يكون واضحًا أن الناس ليسوا

مسلمين كما يدعون، وهم يحبون حياة الجاهلية، وإذا كان فيهم من يحب أن يخدع نفسه، أو يخدع الآخرين فيعتقد أن الإسلام ممكن أن يستقيم مع هذه الجاهلية فله ذلك.

ولكن انخداعه، أو خداعه لا يغير من حقيقة الواقع شيئًا ليس هذا إسلامًا، وليس هؤلاء مسلمين.

ويقول في (في ظلال القرآن): لقد استدار الزمان كهيئته يوم جاء هذا الدين بلا إله إلا الله، فقد ارتدت البشرية إلى عبادة العباد، وإلى جور الأديان ونكصت عن لا إله إلا الله، البشرية بجملتها بما فيها أولئك الذين يرددون على المآذن في مشارق الأرض ومغاربها كلمة لا إله إلا الله بلا مدلول، ولا واقع، وهؤلاء أثقل إثمًا، وأشد عذابًا يوم القيامة؛ لأنهم ارتدوا إلى عبادة العباد من بعدما تبين لهم الهدى، ومن بعد أن كانوا في دين الله.

ويقول سيد قطب أيضًا: إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة الله، والفقه الإسلامي. انتهى كلام سيد قطب.

إلى غير ذلك مما جاء في كتب سيد قطب من أمثال هذه النصوص الصريحة، التي لا تحتمل أي تأويل في تكفير علماء، وحكام المسلمين، وسائر أفراد الأمة الإسلامية حتى المؤذنين على المآذن الإسلامية، هم عند سيد كفار مرتدون أثقل إثمًا وأشد عذابًا من غيرهم!!!

ومن هذه الكتب، وأمثالها تلقى بعض التكفيريين المعاصرين منهجهم، وفكرهم القائم على تكفير المجتمعات الإسلامية، وما ترتب على ذلك من اغتيالات، وتفجيرات، وسفك للدماء المعصومة في كثير من أقطار المسلمين.

وقد اعترف بهذا بعض كبار زعماء الإخوان، وسطروا هذا في كتبهم يقول القرضاوي: في هذه المرحلة ظهرت كتب الشهيد سيد قطب، التي تمثل المرحلة الأخيرة من تكفيره، والتي تنضح بتكفير المجتمع، وقطع العلاقة مع الآخرين، وإعلان الجهاد الهجومي على الناس كافة. انتهى.

ويقول فريد عبد الخالق: المعنى فيما سبق إلى أن نشأة فكر التكفير بدأت بين شباب بعض الإخوان في سجن القناطر، في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وأنهم تأثروا بفكر الشهيد سيد قطب، وكتاباته، وأخذوا منها أن المجتمع في جاهلية، وأنه قد كفر حكامه الذين تنكروا لحاكمية الله بعدم الحكم بما أنزل الله، ومحكوموه إذ رضوا بذلك. انتهى.

وبين البهنساوي انقسام جماعة الإخوان إلى طائفتين الأولى: طائفة أظهرت أنها لا تقول بكفر من خالفها، والثانية: طائفة تمسكت بالمفاصلة الصريحة، وأعلنت كفر إخوانهم الذين لا يكفرون مَن خالفهم!!

هذه الطائفة يطلق عليها اسم جماعة التكفير والهجرة، ويذكر بعض المحللين المطالعين لكتب المودودي أن سيد قطب إنما استقى فكره، ومنهجه في التكفير من المودودي. انتهى كلام.

وقد نتج عن القول بتكفير المجتمعات الإسلامية المعاصرة شعوبًا وحكومات من المفاسد ما نعيش اليوم بعضًا من آثاره، حيث خرجت على الأمة شرذمة من أبنائها صغار السن لم يتعلموا العلم الشرعي. ولم يتتلمذوا على العلماء الموثوقين، فنشروا الرعب في النفوس، وأطلقوا ألسنتهم بالتكفير، وأيديهم في التخريب، والتفجير حتى لم تسلم الأماكن المقدسة من سفك الدماء، وتدمير المنشآت.

حتى أصبح لهذه الفئة الضالة منهجها، وأتباعها، ومواقعها التي تنشر عبرها هذا الفكر الخطير، والداء العضال فالله المستعان.

أسباب ظهور التكفير بغير حق في هذه الأمة

إن الأسباب التي أدت إلى انحراف جماعات التكفير، وإعلان أن جميع الشعوب الإسلامية المعاصرة كافرة أسباب كثيرة، ومتنوعة.

لكننا يمكن أن نذكر أبرزها في النقاط التالية:

الأولى: الجهل بالدين، فالجهل بدين الله من أعظم الأسباب الحاملة لأهل التكفير على تكفير المسلمين بغير دليل، ولا برهان شرعي، فإنه لا يقدم على هذا إلا جاهل، وذلك لكثرة النصوص المحذرة من تكفير المسلمين.

وما تضمنته من الوعيد الشديد، والزجر العظيم عن تكفير من لم يكن مستحقًّا للتكفير بحيث لا تخفى هذه النصوص إلا على جاهل مغرق في الجهل.

ولهذا كان العلماء يحتاطون أعظم الاحتياط في الحكم على المخالفين للشرع بالكفر حتى يتبين لهم بالدليل أن قوله أو فعله كفر، بل ولا يحكمون على معين بكفر، وإن قام به حتى تتحقق فيه شروط التكفير، وتنتفي موانعه.

ولهذا ذكر العلماء أن من سمات أهل البدع أنهم جمعوا بين الجهل، والظلم في تكفير مخالفيهم، في حين أن أهل السنة هم أهل العلم، والعدل في موقفهم من مخالفيهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في سياق رده على البكري: وهذه الطريقة التي سلكها هذا، وأمثاله هي طريقة أهل البدع، الذين يجمعون بين الجهل والظلم، فيبتدعون بدعة مخالفة للكتاب، والسنة، وإجماع الأمة.

ويكفرون من خالفهم في بدعتهم، وأئمة السنة والجماعة، وأهل العلم، والإيمان فيهم العلم، والعدل، والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونوا به موافقين للسنة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها، ولو ظلمهم. انتهى كلامه.

الثاني: اتباع الهوى، والإعراض عن النصوص، من قواعد أهل البدع تكفير مخالفيهم بغير دليل؛ لأنهم جعلوا الهوى أصلًا من أصولهم التي يتبعونها: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠].

ومن هنا كان تكفير المخالف من علامات أهل الأهواء والبدع؛ لأن التكفير بغير مستند شرعي، واتباع الهوى متلازمان، كما أن العدل مع المخالف يتضمن التجرد من الهوى.

ولهذا أمر الله رسله بالعدل عند الحكم، وحذرهم من اتباع الهوى، فقال تعالى: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ ﴾ [ص: ٢٦].

وقال تعالى مخاطبًا نبينا محمدًا ﷺ: ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٨].

الثالث: من أسباب ظهور التكفير بغير حق في هذه الأمة التأويل الفاسد: يعد التأويل الفاسد للنصوص هو السبب الحقيقي الباعث لأهل التكفير على تكفير المسلمين بغير حق. وذلك أن كل واحد كفر أخاه المسلم بغير حق يزعم أن الدليل معه، وأن الحق يعضده فيما ذهب إليه في تكفير أخيه، ووسيلته في ذلك تأويل النصوص، ولَي أعناقها لتوافق ما اعتقده.

وإلا فالنصوص لا تعينه على معتقده الفاسد بل ترده، ولهذا اعتبر العلماء التأويل سببًا في كل شر، وفتنة وقعت في الأمة.

يقول العلامة ابن القيم -رحمه الله- : وبالجملة فافتراق أهل الكتابين، وافتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إنما أوجبه التأويل، وإنما دخل أعداء الإسلام من المتفلسفة، والقرامطة، والباطنية.

والإسماعيلية، والنصيرية من باب التأويل، فما امتحن الإسلام بمحنة قط إلا وسببها التأويل. انتهى كلامه.

ويذكر العلماء أن فتنة الخوارج العظيمة، التي امتحنت المسلمين كان سببها التأويل الفاسد حيث عمدوا إلى آيات قرآنية نزلت في المشركين، فحملوها على المسلمين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : والخوارج إنما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه، وجعلوا من خالف ذلك كافرًا. انتهى كلامه.

السبب الرابع: تلبيس الشيطان، وهذا من الأسباب الخفية الباعثة لأهل التكفير على تكفير المسلمين ظلمًا، وعدوانًا، فإن الشيطان بكيده، ومكره قد لبس عليهم في هذا الأمر، وزينه في قلوبهم.

فظفر منهم بما أراد من تعريضهم لعقوبة الله، وسخطه، وتحمل مظالم العباد من سفك للدماء، واعتداء على المحارم، واستباحة لأموال المسلمين بغير حق.

ولذا قال علي > للخوارج بعد قتلهم، وهو يمشي بين القتلى: "بؤسًا لكم لقد ضركم مَن غركم. فقال له أصحابه: يا أمير المؤمنين، ومَن غرهم؟ قال: الشيطان، وأنفس بالسوء أمارة غرتهم بالأماني". انتهى كلامه.

كما ذكر ابن الجوزي في كتابه (تلبيس إبليس) تلبيس الشيطان على الخوارج فقال: وإنما المقصود النظر في حيل إبليس، وتلبيسه على هؤلاء الحمقى الذين عملوا بواقعاتهم.

واعتقدوا أن علي بن أبي طالب على الخطأ، ومن معه من المهاجرين والأنصار على الخطأ، وأنهم على الصواب، واستحلوا دماء الأطفال، ولم يستحلوا أكل ثمرة بغير ثمنه. انتهى كلامه -رحمه الله.

خامسًا: الخلط بين الكفر الأصغر والأكبر: فقد ورد لفظ الكفر كثيرًا في القرآن، والسنة، وعلى ألسنة العلماء فهل له معنى واحد بمعنى الخروج على الإسلام، والسقوط في الكفر؟ أم له معان أخرى ككفر النعم، وأمثالها؟

يجيب على هذا التساؤل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- حيث يقول:

بأن التكفير نوعان أحدهما: كفر النعمة، والثاني: الكفر بالله الكفر الذي ضد الشرك إنما هو كفر النعمة لا الكفر بالله، فإذا زال الشكر خلفه كفر النعمة لا الكفر بالله. انتهى كلامه.

يقول صاحب كتاب (التكفير جذوره، وأسبابه، ومبرراته): لقد سقط الشباب هنا، وتمسكوا بلفظ الكفر، وكأنهم من فقهاء الظاهرية الذين يلتزمون ظاهر النص، كما كان يفعل داود الظاهري، وابن حزم.

قلت خلال محاورة للشباب في القاهرة: سوف نستعرض بعض النصوص من الكتاب والسنة، وعليكم الحكم، فذكرت قوله تعالى: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠].

فما يقابل الشكر هو كفر النعمة، وجحودها، وكذلك قوله: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: ١٢].

وأصرح من ذلك قوله تعالى في سورة النحل: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢].

أما السنة: فأكثر من أن تحصى منها قوله ﷺ: ((سِباب المسلم فسوق، وقتاله كفر))، والله تعالى يقول: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، فأثبت لهما صفة الإيمان مع اقتتالهما.

فظهر أن الحديث لا يعني الكفر الأكبر، وفي البخاري، ورد قوله ﷺ: ((إنهن يكفرن)) فسئل: يكفرن بالله؟ قال: ((يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان)).

فالخلط بين الكفرين مما وقع فيه الشباب، كما خلطوا بين الفسق بالذنب الصغير، والكبير، وبين الكفر، والظلم فجعلوها كلها بمعنى الشرك، أو مرادفة له فألفاظ الفسق، والظلم، وحتى الكفر أحيانًا أطلقت على المسلم، والكافر في القرآن، والسنة. لذا يجب التثبت، وعدم التسرع، وكما تقدم فهناك كفر أصغر لا يخرج صاحبه عن الملة، وكفر أكبر يخرج صاحبه عن الملة، وكل كافر فاسق، ولكن ليس كل ظالم، أو فاسق كافرً. انتهى كلامه.

سادسًا: التعلق ببعض ما قاله سيد قطب، والمودودي -رحمهما الله- :

لقد تقدم معنا عند ذكر أسباب ظهور الجماعات التكفيرية في العصر الحديث أن كتب سيد قطب -رحمه الله- التي توصف عادة بالكتب الفكرية، فيها كثير من تهييج الشباب، وتأليبهم على الحكام؛ طمعًا في السلطة، وإقامةَ الدولة الإسلامية، وهنا أيضًا نقول: إن من أسباب التكفير في العصر الحديث هو إدمان الشباب لقراءة تلك الآراء والأفكار التي نقلها سيد قطب في كتبه، وأخذها عن المودودي. يقول صاحب كتاب (التكفير جذوره، وأسبابه، ومبرراته): نقل المرحوم سيد قطب الكثير من آراء المودودي، وأودعها تفسيره (في ظلال القرآن).

وعلق عليها، فجاء الشباب؛ ليرتبوا من عندهم الأمور الأخرى بحيث تصبح أقوال الرجلين مجرد مقدمات منطقية، فقالوا بكفر المسلمين، لماذا يا جماعة؟

لأنهم ينطقون بالشهادة، ولا يعرفون معناها، ولا يعملون بمضمونها، فإذا سألناهم عن هذه الدعوى العريضة التي تخرج أمة بأسرها من دينها، وتقذفها في دوامة الكفر.

قال الشباب: فإن المسلم في زمن الرسول ﷺ هو من انتقل من المجتمع الجاهلي إلى المجتمع الإسلامي، أما من نطق بالشهادتين، وبقي في مكانه، ولم يهاجر فليس بمسلم. ولما كانت المجتمعات حاليًا لا تسير وفق الإسلام فأعمالها، وتصرفاتها، واقتصادها، ومناهجها، وسياستها كلها غير إسلامية، فهي إذن مجتمعات جاهلية، وكل أفرادها قد كفروا إلا إذا ثبت العكس لدينا بالدليل، والبرهان. انتهى كلامه.

يقول الدكتور إبراهيم الرحيلي في كتابه (التكفير وضوابطه): فهذه هي أهم الأسباب المؤثرة في انحراف من انحرف في هذا الباب، وتكاد تكون مشتركة بين عامة التكفيريين. كما لا يخفى على من سبر أحوالهم، وكما لا يخفى على من تأمل ما لنزعة الغلو والتعمق، وقلة الفقه عند الخوارج، وما صاحب ذلك من اندلاع الفتنة بعد مقتل عثمان > من أثر ظاهر في خروج الخوارج على علي، وتكفيره بالخيانة للأمة.

وما للظروف التي صاحبت نشأة الرافضة، ومبادئها الخطيرة البعيدة عن الكتاب والسنة، وحال مؤسسها، وهو عبد الله بن سبأ اليهودي، المتهم بالزندقة من أثر واضح على ما تعتقده الرافضة من تكفير عامة الصحابة، وخيار الأمة.

وأن وراء ذلك من سوء القصد، وإرادة إفساد الدين بالطعن في نقلته، ورواته، وكذلك الأحوال التي صاحبت ظهور التكفير في العصر الحديث، من تعرض بعض دعاة التكفير من جماعة الإخوان المسلمين في مصر للسجن، والتعذيب.

مع قلة علمهم بالشرع، ومع ما كانت عليه المجتمعات، التي نشئوا فيها من تقصير كبير في الدين، وما كان لذلك من أثر كبير على انزلاقهم في التكفير، واعتقادهم كفر المجتمعات الإسلامية المعاصرة. انتهى كلامه.

ضوابط أهل السنة في مسألة التكفير

عناصر الدرس

تقسيم الكفر والشرك إلى أصغر وأكبر

أ. تعريف الكفر:

الكفر في اللغة يقول ابن فارس -رحمه الله-: الكاف والفاء، والراء أصل صحيح، يدل على معنًى واحد، وهو الستر والتغطية. انتهى.

فالكفر في اللغة: الستر والتغطية، وأما الكفر في الشرع، فقيل: إنه نقيض الإيمان، فقال الراغب الأصفهاني -رحمه الله-: الكافر على الإطلاق متعارف فيمن يجحد الوحدانية أو النبوة، أو الشريعة أو ثلاثته. انتهى كلامه.

وقال القرافي -رحمه الله-: أصل الكفر إنما هو انتهاك خاص لحرمة الربوبية، إما بالجهل بوجود الصانع، أو صفاته العلى.

ويكون الكُفر بالفعل كرمي المُصحف في القاذورات، أو السجود للصنم، أو التردد للكنائس في أعيادهم بزي النصارى، ومباشرة أحوالهم، أو جحد ما علم من الدين بالضرورة. انتهى كلامه.

وقال العلامة ابن القيم -رحمه الله-: الكفر جحد ما علم أن الرسول ﷺ جاء به، سواءٌ كان من المسائل التي يسمونها علمية أو عملية، فمن جحد ما جاء به الرسول ﷺ بعد معرفته بأنه جاء به، فهو كافر في دق الدين وجله انتهى كلامه.

وقال السعدي -رحمه الله-: حَدُّ الكُفْر الجَامع لجميع أجناسه، وأنواعه، وأفراده هو جحد ما جاء به الرسول ﷺ أو جحد بعضه. انتهى كلامه.

ب- تعريفُ الشرك:

الشركُ في اللغة: هو اسم للشيء يكون بين أكثر من واحد، يقال: اشترك الرجلان في الأمر، وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، كما قال الفيروزآبادي - رحمه الله.

تعريف الشرك شرعًا: وأما المُراد بالشرك في الشرع؛ فهو جعل شريك مع الله سواء كان في الربوبية أو الألوهية، إلا أنه يكثر إطلاقه على الشرك في الألوهية.

ويمكن أن يُعرف أيضًا بأنه مساواة غير الله بالله فيما هو حق لله، فعرفه الشيخ محمد بن عبد الوهاب بقوله: هو أن يدعو مع الله غيره، أو يقصده بغير ذلك من أنواع العبادة التي أمر الله به. انتهى كلامه.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي -رحمه الله-: وفي تعريف الشرك، فأما الشرك الأكبر؛ فهو أن يجعل لله نِدًّا يدعوه كما يدعو الله، أو يخافه أو يرجوه، أو يحبه كحب الله، أو يصرف له نوعًا من أنواع العبادة. انتهى كلامه.

ج- أقسام الكُفر:

يَنْقَسِمُ الكفر باعتبار حكمه إلى قسمين، كفر أكبر وكفر أصغر، ومن النصوص الدالة على ذلك؛ ما أخرجه البخاري ومسلم -رحمهما الله تعالى- من حديث ابن عباس { أن النبي ﷺ قال: ((أريت النار، فإن أكثر أهلها النساء، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان))، انتهى.

يقول الدكتور إبراهيم الرحيلي في كتابه (التكفير وضوابطه): فدل الحديثُ على انقسام الكفر إلى قسمين: كفر أكبر وهو الكفر بالله، وكفر أصغر وهو كفر النعمة

والإحسان، ولذا ترجم البخاري لهذا الحديث بقوله: باب العشير بكفر دون كفر.

ومما جاء عن السلف دالًّا على هذا التقسيم ما نقله المفسرون كالطبري، وغيره عن بعض الصحابة، والتابعين في تفسير الكفر في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. (المائدة: ٤٤).

فعن ابن عباس } قال: "هي به كفر، وليس كفرًا بالله وملائكته وكتبه ورسله"، وقال طاوس: ليس بالكفر الذي ينقل عن الملة. وقال عطاء: كفر دون كفر، وقال ابن القيم: فأما الكفر فنوعان: كفر أكبر وكفر أصغر، فالكفر الأكبر هو الموجب للخلود في النار، والأصغر موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود.

ويقول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-: الكفر كفران، كفرٌ يُخرجُ من المِلّة، وكفرٌ أصغر لا يخرج من الملة، وهو كفر النعمة. فمجمل كلام العلماء أن الكفر ينقسم إلى قسمين القسم الأول: كفر أكبر مخرج من الملة، وهو مضاد لأصل الإيمان وموجب للخلود في النار.

ويشمل أنواعًا كثيرة، ذكر العلماء أنها من أقسامه، وهي كفر التكذيب والاستكبار والإنكار، والجحود والمعاندة والإعراض، والشك والشرك والنفاق.

وأما مسمياته، فيسميه العلماء بالكفر الأكبر في مقابل ما هو دونه وهو الأصغر، وبالمخرج من الملة باعتبار حكم أهله، وبالتكذيب وبالجحود على سبيل الإخبار عن الكل بالجزء، إذ التكذيب والجحود من أقسامه على ما تقدم.

فالقسم الثاني: كفر أصغر، وهو يضاد كمال الإيمان الواجب، ويضاد الشكر الذي هو العمل بالطاعة، وهو موجب لاستحقاق الوعيد ولا يخرج من الدين، والمعاصي كلها من هذا النوع؛ كما سَمّى اللهُ ورسوله بعضها كفرًا، وهذا النوع

يسميه العلماء بالكفر الأصغر أي: كفر دون كفر، وكفر النعمة، وكل من الكفر الأكبر، والأصغر يطلق عليهما مسمى الكفر في النصوص الشرعية على ما تقدم ذكر الأدلة على ذلك انتهى كلامه.

د- أقسام الشرك:

يقسم العلماء الشرك عدة تقسيمات، وأكثرهم ينظر في تقسيمه إلى الشرك في الألوهية، فنجد أن منهم من يقسمه إلى أكبر وأصغر، وخفي.

ومنهم مَن يقسمه على حسب أنواع التوحيد الثلاثة، ومنهم من قسم الأكبر إلى أربعة أقسام، ومنهم من قسمه إلى قسمين، قسم يتعلق بذات الله، وقسم يتعلق بعبادته.

يقول الدكتور حسن العواجي في كتابه (شرح نواقض التوحيد): والتقسيم الذي يجمع هذه التقسيمات، ويؤلف بينها أن نقول: الشرك نوعان: شرك أكبر وشرك أصغر.

فالأول: الشرك الأكبر، وهو نوعان: شركٌ يتعلق بذات الله، وشرك يتعلق بعبادته، فأما ما يتعلق بذات الله فهو الشرك في الربوبية وهو نوعان:

أولًا: شرك في التعطيل كشرك فرعون، وشرك الملاحدة، والتعطيل ثلاثة أقسام، تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه، وتعطيل الصانع سبحانه عن كماله المقدس، وهذا هو الشرك في الأسماء والصفات، وتعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد.

الثاني: هو شرك من جعل مع الله إلهًا آخر، ولم يعطل أسماءه وصفاته وربوبيته، كشرك النصارى الذين جعلوه ثالث ثلاثة، حيث جعلوا المسيح إلهًا وأمه إلهًا، وأمثالهم كثير.

وأما ما يتعلق بعبادة الله، وهو الشرك في الألوهية، فهو أربعة أنواع، شرك الدعوة بأن يتوجه بالدعاء الذي هو العبادة لغير الله تعالى، وشرك النية والإرادة والقصد، فإن إرادة غير الله بالعمل يبطل ثوابه ويحبطه.

ثالثًا: شرك الطاعة: بأن يطيع العبد مخلوقًا في معصية الله تعالى.

رابعًا: شرك المحبة: بأن يحب العبد مخلوقًا كمحبة الله تعالى.

والثاني من أنواع الشرك: الشرك الأصغر وهو نوعان أيضًا: ظاهر وخفي، وقد يكون كل من النوعين في الألوهية، أو الربوبية فالظاهر يكون بعمل رياء كالتصنع لغير الله بعمل في ظاهره أنه لله.

فالشرك الأصغر الظاهر يكون بعمل رياء كالتصنع لغير الله بعمل في ظاهره أنه لله، وفي باطنه عدم الإخلاص لله به، ويكون باللفظ كالحلف بغير الله كقول: ما شاء الله وشئت. والخفي ما ينتاب الإنسان في أقواله، أو أعماله في بعض الفترات من غير أن يعلم أنه شرك.

ويدلُّ عليه ما روي عن ابن عباس } أن رسول الله ﷺ قال: ((الشرك في أمتي أخفَى من دَبيب النمل على الصفا)). انتهى كلامه.

ولعل سائلًا يقول: ما الفرق بين الكفر والشرك؟

الجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك على قولين:

أ. فذهب بعضهم على أنهم مترادفان، فالكفر والشرك معناهما واحد.

ب. وذهب آخرون على أن بينهما فرقًا، فالكفر أعم من الشرك، والشرك خصلة من خصال الكفر، يقول الإمام النووي -رحمه الله-: إن الشرك والكفر قد

يُطلقان بمعنًى واحد، وهو الكفر بالله تعالى، وقد يُفرق بينهما، فيُخص الشرك بعبدة الأوثان وغيرها من المخلوقات، مع اعترافهم بالله تعالى كفار قريش، فيكون الكفر أعم من الشرك، والله أعلم. انتهى.

يقول الدكتور إبراهيم الرحيلي في كتابه (التكفير وضوابطه): فعلى هذا القول، فالكفر والشرك بينهما عموم وخصوص، فالكفر أعم؛ لأنه يتضمن الشرك وزيادة.

فيمكن أن يقال: كل شرك كفر، وليس كل كفر شركًا، وهذا هو الراجع إن شاء الله. انتهى كلامه.

شروط التكفير، وبيان أن الحكم المطلق لا يستلزم الحكم على المعين

أ- ضوابط التكفير المطلق:

الحكم على عمل من الأعمال، سواء ما يتعلق منها بالاعتقاد، أو الأقوالأو أعمال الجوارح بأنه كفر، أو ليس بكفر باب توقيفي مرجعه السمع لا مجال فيه للاجتهاد والنظر، بل هو حق لله ورسوله ﷺ ليس لأحد في هذا حكم، وإنما الواجب هو التسليم لحكم الله ورسوله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: إن الكفر والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل، فالكافر من جعله الله ورسوله كافرًا، والفاسق من جعله الله ورسوله فاسقًا، كما أن المؤمن والمسلم من جعله الله ورسوله مؤمنًا ومسلمًا، فقال -رحمه الله- أيضًا: فالكفر هو من الأحكام الشرعية، وليس كل من خالف شيئًا عُلم بنظر العقل يكون كافرًا، ولو قُدّر أنه

جحد بعض صرائح العقول، لم يُحكم بكفره حتى يكون قوله كفرًا في الشريعة. انتهى كلامه.

ويقول -رحمه الله-: إن التكفير سمعي محض لا مدخل للعقل فيه، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنه لا يكفر بمخالفة الأدلة العقلية، وإن كانت ضرورية.

الوجه الثاني: أن الدليل على الكفر، والفسق لا يكون إلا سمعيًّا قطعيًّا، ولا نزاع في ذلك. انتهى كلامه.

ويقولُ الدكتور إبراهيم الرحيلي ملخصًا أقوال أهل العلم فيما يُكفر به من الأعمال، وما لا يكفر به: وبالنظر في النصوص الشرعية، والقواعد المرعية عند أهل العلم في هذا الباب. ومراعاة أصول أهل السنة في باب الاعتقاد يمكن استخلاص الضوابط العامة لما يُكفر به، وما لا يكفر به من الأعمال.

فأقول: إنّ المُخَالفة لهذا الدين بشيء من الأعمال تكون عن طريقين الأول: بترك مشروع، والثاني: بفعل محظور.

أما النوع الأول: وهو ترك المشروع، فهو لا يخرج عن ثلاثة أقسام، إما ترك الاعتقاد أو القول، أو لعمل من أعمال الجوارح، فإن الإيمان الشرعي لا يخرج عن هذه الأجزاء الثلاثة.

أما تركُ الاعتقاد؛ فقد أخبر الله تعالى عن كفر من لم يؤمن بكل ما جاء به رسله من الدين والإيمان، وفرق بين الله، ورسله بالإيمان ببعض، والكفر ببعض فأخبر أنهم هم الكافرون حقًّا.

أما ترك القول فعلى قسمين:

القسم الأول: ما يكون تركه كفرًا، وهو النطق بالشهادتين.

القول الثاني: ما لا يكون تركه كفرًا بل معصية كرد السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أما ترك العمل فعلى قسمين:

القسم الأول: ما اختلف في التكفير بتركه كالصلاة، والزكاة والصيام والحج.

والقسم الثاني: ما اتفق أهل السنة على عدم التكفير بتركه.

فهي سائر الأعمال الواجبة بعد أركان الإسلام، فأما النوع الثاني من أنواع المخالفات، وهو فعل المحظور فينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما يكون مكفرًا بالاتفاق، وهو سائر الأعمال المناقضة للإيمان بالله ورسله، وانقياد القلب وتسليمه لدين الله.

القسم الثاني: من فعل المحظور ما لا يكون مكفرًا باتفاق أهل السنة، وهي الذنوب والمعاصي التي لا تضاد أصل الإيمان بالله ورسوله. انتهى كلامه.

ب- بيانُ أنّ التّكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين:

يفرق أهل السنة بين تكفير المطلق وتكفير المعين. ففي الأول يطلق القول بتكفير صاحبه الذي تلبس بالكفر، فيُقال: من قال كذا أو فعل كذا فهو كافر، ولكن الشخص المعين الذي قاله، أو فعله لا يُحكم بكفره إطلاقًا، حتى تجتمع فيه الشروط، وتنتفي عنه الموانع، فعندئذ تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : وليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين، وإن أخطأ وغلط حتى تقوم عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقينلم يُزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة. انتهى.

ويقول الشيخُ ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- : إن الأقوال الباطلة المبتدعة المحرفة المتضمنة نفي ما أثبته الرسول، أو إثبات ما نفاه، أو الأمر بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به.

يُقال فيها الحق، ويثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبين أنها كفر، ويُقال: من قالها فهو كافر ونحو ذلك، وأما الشخص المعين إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه، إلا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يُشهد على معين أن الله لا يغفر له، ولا يرحمه بل يخلده في النار، فإن هذا حكم الكافر.

ولأن الشّخص المُعين يمكن أن يكون مجتهدًا مخطئًا مغفورًا له، ويمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم، وحسنات أوجبت له رحمة الله، لكن هذا التوقف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا بمنع بدعته وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه، ثم إذا كان القول في نفسه كفرًا قيل: إنه كفر والقائل له يكفر بشروط وانتفاء موانع. انتهى كلامه.

يقول الدكتور إبراهيم الرحيلي في كتابه (التكفير وضوابطه): وأما من قام به عمل مكفر من الأفراد المعينين، فهذا لا يستلزم تكفيره عينًا، وإن قام به المكفر المطلق بل لا يُحكم بكفره، حتى تقوم عليه الحجة فتقرر بهذا أنه ليس كل من قام به الكفر المطلق من بعض المعينين أنه يستوجب الكفر، ويستحق العقوبة حتى تقوم عليه الحجة بذلك.

فتبين بهذا أن التكفير المطلق، بوصف القول أو الفعل، أو الاعتقاد بأنه كفر لا يستلزم تكفير من قام به من المعينين، حتى تستوفى شروط التكفير في حقه، كما ينبغي التنبيه هنا إلا أن ما يأتي في بعض كلام السلف، وكلام أهل العلم من بعدهم من تكفير بعض الفرق، كتكفيرهم الجهمية، والقدرية والرافضة، لا يستلزم تكفير أفراد هذه الطوائف بما تقدم من أن تكفير طائفة، وفرقة مخصوصة هو من مراتب التكفير المطلق، الذي لا يقتضي تكفير أفراد هذه الطوائف. انتهى كلامه.

ج- بيانُ شُروط تكفير المُعين وضوابطه:

ومن هذه الشروط التي لا بد من استيفائها قبل الحكم على معين بالكفر، وكذلك الموانع التي تمنع من تكفيره على وجه التعيين ما يأتي:

١. أن يكون المعين بالغًا عاقلًا.

٢. أن يقع منه الكفر على وجه الاختيار.

٣. أن تبلغه الحجة التي يكفر بخلافها.

٤. أن لا يكون متأولًا.

أما الشرط الأول: وهو كون الشخص المحكوم عليه بالغًا عاقلًا؛ فلما دلت عليه الأدلة من عدم مؤاخذة الصغير، وفاقد العقل؛ لقول النبي ﷺ: ((رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل أو يفيقَ)).

وأما الشّرط الثاني: وهو أن يقع القول، أو الفعل المكفِر من المعين على وجه القصد والاختيار، فمن الأدلة على عدم مؤاخذة من صدر منه قول، أو فعل

بغير إرادة منه كالمكره. قول الله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [النحل: ١٠٦].

يقول الإمام ابن كثير -رحمه الله-: اتفق العلماء على أنه يجوز أن يوالى المكره على الكفر؛ إبقاءً لمهجته، ويجوز أن يستقتل كما كان بلال يأبى عليهم، وهم يفعلون به الأفاعيل. انتهى كلامه.

وأما الشرط الثالث: وهو قيام الحجة على الشخص المعين قبل تكفيره، فقد دل عليه قوله تعالى: ﴿ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ [الأنعام: ١٩]. وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴾ [الإسراء: ١٥]، فنصت الآيتان على أن النذارة لا تلزم إلا من بلغته الحجة، لا من لم تبلغه، وأنه تعالى لا يعذب أحدًا حتى يأتيه رسول من عند الله.

وصح بذلك أن من لم يبلغه الإسلام أصلًا، فإنه لا عذاب عليه، وكذلك من لم يبلغه الباب من واجبات الدين، فإنه معذور لا ملامة عليه؛ كما صرح بذلك ابن حزم -رحمه الله-.

وهل يُعتبر في قيام الحجة مجرد بلوغها، أم لا بد من فهمها؟ قولان لأهل العلم، لكن المترجح أن فهم النص على الوجه الصحيح أمر معتبر في قيام الحجة به على المعينين، وعدم المؤاخذة بعدم الفهم، وهذا هو مقتضى أصل الشرعة في رفع الحرج عن هذه الأمة في أمر دينها.

الشرط الرابع: وهو أن لا يكون الشخص المعين متأولًا؛ فإن بعض المخالفين للنصوص قد يكون بلغه النص، ولكنه يتأوله على معنًى آخر لم يرد منه؛ فيقع في الخطأ دون أن يشعر. فيعذر بذلك، وقد دلت النصوص على العذر بالتأويل وهي على قسمين:

القسم الأول: نصوص قرآنية دالة على العذر بالخطأ، إذ التأويل نوع من الخطأ في الاجتهاد، وبذلك قوله تعالى عن المؤمنين: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

القسم الثاني: نصوصٌ نبوية مصرحة بعذر النبي ﷺ لبعض المخطئين المتأولين، وعدم تأثيمهم، أو مؤاخذتهم. ومن ذلك ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر { قال: "بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يُحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر، ودفع إلى كل رجل منا أسيرًا، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل من أصحابي أسيره، حتى قدمنا إلى النبي ﷺ فرفع النبي ﷺ يديه، فقال: ((اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد مرتين))".

فقتل خالد > للأسرى عن تأويلٍ؛ حيث لم يفهم من قولهم: صبأنا أنهم أرادوا الدخول في الإسلام، بينما فهم ابن عمر > أنهم أرادوا الإسلام.

فتبرأ النبي ﷺ من فعل خالد؛ لأنه خطأ ولم يتبرأ من خالد؛ لأنه مجتهد متأول، وفرق بين البراءة من الفعل والبراءة من صاحبه.

وبهذه الشروط المعتبرة في تكفير المعين بناءً على مدلولات النصوص الشرعية، وما قرره العلماء المحققون لمذهب أهل السنة؛ يتبين أنه لا يجوز نسبة أحد من المعينين إلى الكفر، بخروجه من الدين بمجرد ما يقول به من الأقوال، أو الأفعال المكفرة.

بل لا بد من النظر في حال المعين، والتحقق من توفر الشروط السابقة في حَقّه قبل الحكم بتكفيره عينًا، وإلا فمتى ما انخرم شرط منها كان مانعًا من تكفيره.

منهج أهل السنة في الصحابة {

عناصر الدرس

عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة {

يعتقد أهل السنة والجماعة أن أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين هم صحابة رسول الله ﷺ وتقدم معنا قول ابن مسعود > : "إن الله نظر إلى قلوب العباد فرأى قلب محمد ﷺ خير القلوب فاصطفاه لرسالته، ونظر في قلوب العباد بعد محمد ﷺ فرأى قلوب أصحابه خير القلوب، فاختارهم لصحبة نبيه ﷺ فما رآه المؤمنون حسنًا فهو عند الله حسن".

يقول الشيخ أبو جعفر الطحاوي -رحمه الله- في عقيدته: ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم ونبغض من يبغضهم وبغير الحق يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان.

يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- في شرحه لعقيدة الإمام الطحاوي: يشير الشيخ -رحمه الله- إلى الرد على الروافض والنواصب، وقد أثنى الله على الصحابة هو ورسوله ﷺ ورضي عنهم ووعدهم الحسنى كما قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ثم قال بعد أن ساق الآيات التي تثبت عدالة الصحابة { : وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا من بعدهم يستغفرون لهم ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلًّا لهم، وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء، فمن كان في قلبه غل للذين آمنوا ولم يستغفروا لهم لا يستحقوا في الفيء نصيبًا بنص القرآن.

ولقد صدق عبد الله بن مسعود > في وصفهم، حيث قال: "إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رآه المؤمنون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئًا فهو عند الله سيئ"، وفي رواية: "وقد رأى أصحاب محمد جميعًا أن يستخلفوا أبا بكر".

وتقدم قول ابن مسعود: "من كان مستنًّا فليستن بمن قد مات، فمن أضل ممن يكون في قلبه حقد على خيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين".

وقوله -أي: الإمام الطحاوي-: ولا نفرط في حب أحد منهم، أي: لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١].

وقوله: ولا نتبرأ من أحد منهم؛ كما فعلت الرافضة، فعندهم لا ولاء إلا ببراء؛ أي: لا يُتولى أهل البيت حتى يُتبرأ من أبي بكر وعمر } .

وأهل السنة يوالونهم كلهم وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف لا بالهوى والتعصب، فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد، وقوله: وحبهم دين وإيمان وإحسان؛ لأنه امتثال لأمر الله فيما تقدم من النصوص. انتهى كلامه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- مبينًا أن عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة وسط بين الغالين والجافين: وهم أيضًا في أصحاب رسول الله ﷺ رضي عنهم وسط بين الغالية الذين يغالون في علي > فيفضلونه على أبي بكر وعمر } .

ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما، وأن الصحابة ظلموا وفسقوا وكفَّروا الأمة بعدهم كذلك، وربما جعلوه نبيًّا، أو إلهًا، وبين الجافية الذين يعتقدون كفره، وكفر عثمان { ويستحلون دماءهما ودماء من تولاهما ويستحبون سب علي وعثمان ونحوهما، ويقدحون في خلافة علي > وإمامته.

وكذلك في سائر أبواب السنة هم وسط؛ لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان.. إلى أن قال: وكذلك يجب الاقتصاد والاعتدال في أمر الصحابة والقرابة } فإن الله تعالى أثنى على أصحاب نبيه ﷺ من السابقين والتابعين لهم بإحسان، وأخبر أنه رضي عنهم ورضوا عنه.

وقد اتفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب < أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر } .

واتفق أصحاب رسول الله ﷺ على بيعة عثمان بعد عمر } .

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: ((خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم تصير مُلكًا)).

وقال ﷺ: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة)).

وكان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب < آخر الخلفاء الراشدين المهديين، وقد اتفق عامة أهل السنة من العلماء والعباد والأمراء والأجناد على أن يقولوا: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي } ودلائل ذلك كثيرة، وفضائل الصحابة كثيرة، ليس هذا موضعه. انتهى كلامه.

وقال الشيخ السفاريني -رحمه الله- في عقيدته:

في الفضل والمعروف والإصابة ❖ وليس في الأمة كالصحابة
وعاينوا الأسرار والأنوار ❖ فإنهم قد شاهدوا المختار
دين الهدى وقد سما الأديان ❖ وجاهدوا في الله حتى بانا
بفضلهم ما يشفي للغليل ❖ وقد أتى في محكم التنزيل
وفي كلام القوم والأشعار ❖ وفي الأحاديث وفي الآثار

ثم قال السفاريني: فصل في ذكر الصحابة الكرام بطريق الإجماع، وبيان مزاياهم على غيرهم، والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل والترضي والتفضيل على سائر الأمة، وتقبيح من آذاهم وشناهم، والكف عما جرى بينهم مما لعله لم يصح عنهم، ومما صح فله تأويلات سائغة.

وإذا كان لأحد منهم هنات تقع مكفَّرة مستهلكة في عظيم حسناتهم، وجسيم مجاهداتهموليس في الأمة المحمدية المفضلة على سائر الأمم بأفضلية نبيها ﷺ مثلهم، وأفضلية ما جاء به الذكر الحكيم والدين القويم والصراط المستقيم، فيكون الصحابة أفضل خلق الله تعالى بعد أنبيائه ورسله، كالصحابة الكرام الذين فازوا بصحبة خير الأنام ﷺ.

وعلى كل حال لا يرتاب ذوو الألباب من ذوي الأفضال أن الصحابة الكرام حازوا قصبات السبق بصحبة خير الأنام، واستولوا على الأمد فلا مطمع لأحد من الأمة بعدهم في اللحاق بهم، ولكن المبرز من اتبع صراطهم المستقيم، وقوله ﷺ: ((مثل أصحابي كمثل الملح في الطعام))، يعني: كما أن بالملح صلاح الطعام فأصحابي صلاح الأنام.

قال في (إعلام الموقعين): كما أن الملح به صلاح الطعام فالصواب به صلاح الأنام، فلو أخطأ الصحابة فيما أفتوا به لاحتاج ذلك إلى ملح يصلحه، فإذا أفتى من بعدهم بالحق كان قد أصلح خطأهم فكان ملحًا لهم. انتهى.

أي: والحال أنهم هم الملح المصلحفكيف يكون غيرهم مصلحًا لهم؟!

فهم أعلم الناس بكتاب ربهم وسنة نبيهم، وقد شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل فظهر بهذا أن الصحابة { أولى الأمة بالإصابة فيما ثبت عنهم، فإنهم { كانوا أبر قلوبًا، وأعمق علمًا، وأقل تكلفًا، وأقربَ إلى أن يوفقوا للصواب. انتهى كلامه.

وقال زين العابدين الكوراني -رحمه الله- في رده على الرافضة: انظر كيف قرنهم الله تعالى بنبيه في درجة القبول وأثنى عليهم باحتمال المشاق، وارتكاب الضرورات في نصرة دينه وإيمانهم بنبيه، وكيف يتجاسر هؤلاء الضالون -أي: الرافضة- على القدح فيهم نعوذ بالله من تسويلات الشيطان ومزيلات الإيمان.

وقال الشهرستاني في كتاب (الملل والنحل): وفي ذلك دليل على عظم قدرهم عند الله وكرامتهم ودرجتهم عند الرسول، فليت شعري كيف يستجيز ذو دين الطعنَ فيهم بالكفر أو نسبة الظلم إليهم!.

والعجب كل العجب من أن هؤلاء الضالين كيف يتجاسرون على القول بكفر أشراف الصحابة بمجرد ترك المبايعة لعلي > ولا يلتفتون إلى أن عليًّا > لم يكفر الذين حاربوا معه في وقعة معاوية > على ما وقع في (نهج البلاغة) المنسوب إليه > .

إلى أن يقول: فظهر أن هؤلاء في قولهم بارتداد عامة الصحابة { ضالين تابعين للشيطان وخارجين عن الإيمان قاتلهم الله أنى يؤفكون؛ وذلك لأن معتقدهم من المقال مخالف لصريح ما ضبطوه في كتبهم من قول من زعموه إمامهم ومعتمدهم من الرجال.

وأيضًا هؤلاء الضالون المسترسلون بعقولهم الضعيفة لا ينظرون إلى أن قدحهم في كبار الصحابة موجب للقدح في نبيهم، وفي معتقدهم وإمامهم > بل هو موجب لتخفيف شأن سيد المرسلين عند سائر الكافرين كالنصارى واليهود.

كيف وهم من أشراف عشيرته، وأكابر قبيلته ﷺ وبنتا أبي بكر وعمر كانتا عند النبي، وبنتا النبي كانتا عند عثمان، وبنت علي كانت عند عمر } وبالجملة همراجعون إلى نسبه ﷺ حسبًا ونسبًا رجوع الأغصان إلى الشجرة، فالمدح فيهم مدح فيه ﷺ والقدح فيهم قدح فيه ﷺ. انتهى كلامه.

وسطية أهل السنة والجماعة في الصحابة } والرد على الروافض والنواصب

لقد تقدم معنا قول الإمام الطحاوي -رحمه الله- في عقيدته: ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الحق يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان.

وهذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة في صحابة رسول الله ﷺ حبهم والترضي عنهم وعدم ذكرهم إلا بخير، والإمساك عما شجر بينهم، وبغض من يذكرهم بسوء أو يبغضهم أو يسبهم.

يقول ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- وهو يشرح ما ذكره الإمام الطحاوي -رحمه الله- في عقيدته سابقًا: يشير الشيخ -رحمه الله- إلى الرد على الروافض والنواصب، وقد أثنى الله على الصحابة هو ورسوله ورضي عنهم ووعدهم الحسنى كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨].

وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا من بعدهم يستغفرون لهم ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلًّا لهم، وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء، فمن كان في قلبه على الذين آمنوا غل ولم يستغفر لهم لا يستحق في الفيء نصيبًا بنص القرآن، وقد ثبت في (صحيح مسلم) من أن النبي ﷺ قال: ((لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة)).

ولقد صدق عبد الله بن مسعود > في وصفهم، حيث قال: "إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئًا فهو عند الله سيئ، فَمَن أضل ممن يكون في قلبه حقد على خيار المؤمنين وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين! بل قد فضلهم اليهود والنصارى بخصلة، قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى، وقيل: للرافضي من شر أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد ﷺ لم يستثنوا منهم إلا القليل":.

وفيمن سبوهم من هو خير ممن استثنوه بأضعاف مضاعفة، وقوله -أي: الطحاوي-: ولا نفرط في حب أحد منهم؛ أي: لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم، كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١].

وقوله: ولا نتبرأ من أحد منهم كما فعلت الرافضة، فعندهم لا ولاء إلا ببراء؛ أي: لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر، وأهل السنة يوالونهم كلهم وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف، لا بالهوى والتعصب؛ فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد كما قال تعالى: ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الجاثية: ١٧].

انتهى كلام ابن أبي العز الحنفي.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وطاعة النبي ﷺ في قوله: ((لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه))، ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم، فيفضلون من أنفق من قبل الفتح وهو صلح الحديبية، وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له النبي ﷺ من الصحابة، لكن المسألة التي يضلل المخالف فيها هي مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، فمن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله. انتهى كلامه.

وبالجملة ؛ فإن مذهب أهل السنة وسط بين معتقد الرافضة والخوارج في أصحاب رسول الله ﷺ لأن الرافضة يكفرون الصحابة } ويسبونهم ويطعنون فيهم، ويزعمون أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا ستة رجال، والخوارج أيضًا يطعنون في علي، ويقولون: إنه حَكَّم الرجال في كتاب الله تعالى، ووسط كذلك بين النواصب الذين ينصبون العداء لعلي > وأهل البيت، وقد بين أهل العلم في ردودهم على هذه الفرق والطوائف أن المذهب الحق هو تولي الصحابة والترضي عنهم وموالاتهم.

ومن ذلك ما قاله جلال الدين الدوَّاني -رحمه الله- في رده على الرافضة حيث قال: نعم، إن أتت الرافضة بقرآن نزل بعد القرآن ناسخ له، أو نبي بعد محمد ﷺ ناسخ شريعته مسلَّمَيْن مقطوعين بهما، ونقل أحدهم ارتداد الصحابة إلا الستة، أمكن ذلك وهو محال، فثبت كذبهم.

السادس: أن هذا الدين ثبت بشهادة الصحابة وبسيوفهم، فإن ادعى الرافضة كفرهم لم يقم على أعداء الإسلام من اليهود والنصارى وغيرهم هذا الدين حجة، وأمكنهم الطعن به، وحاشا هذا الدين القويم من مثل ذلك، فجازى الله الرافضة شر الجزاء على ما يخبطون ويعمهون.

انتهى كلامه من (الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة) للدوَّاني.

الآيات والأحاديث الدالة على عدالة الصحابة وفضلهم {

عناصر الدرس

الآيات الدالة على عدالة الصحابة وفضلهم

وهي كثيرة منها: قوله تعالى في النبي ﷺ وأصحابه: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [الفتح: ٢٩].

قال ابن حجر الهيتمي -رحمه الله-: من هذه الآية أخَذَ الإمامُ مالك القول بكفر الروافضالذين يبغضون الصحابة { ويطعنون فيهم وقال: لأن الصحابة يغيظونهم، ومن أغاظه الصحابة فهو كافر.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي -رحمه الله- في تفسير هذه الآية: فالصحابة { الذين جَمَعُوا بين الإيمان والعمل الصالح قد جمع الله لهم بين المغفرة التي من لوازمها وقاية شرور الدنيا والآخرة، والأجر العظيم في الدنيا والآخرة.

انتهى كلامه.

الآية الثانية: وقوله تعالى: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وفي هذه الآية صرح الله تعالى بأنه تولى إثبات الإيمان في قلوب الصحابة وتأييدهم به ووعدهم بالخلود في الجنات المبتهجةِ.

الآيـة الثالثـة: وقولـه تعـالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [الفتح: ١٨].
ولا يقع رضا الله إلا على من يعلم الله موته على الإسلام، كما قال ابن حجر الهيتمي -رحمه الله-.

الآية الرابعة: وقوله تعالى: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وفي هـذه الآيـة صـرح الله ﷻ بـأن الموصـفين بهـذا الوصـف فـائزون بالرحمـة والسعادة، ومبشرون بحسن الخاتمة.

الآية الخامسة: وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٧٤].
هذه الآية بشارة للمهاجرين والأنصار بوصفهم بكمال الإيمان، ووعدهم بالرزق الكريم في جنات النعيم.

الآية السادسة: وقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

الآية السابعة: وقولـه تعـالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]. قـال أهـل العلـم: والـصحابة ﴿ هـم المشافهون بهـذا الخطاب على لسان رسول الله ﷺ.

الآيــة الثامنــة: وقولــه تعـــالى: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ ﴾ [التوبة: ١١٧].

وبالجملة فقد صرحت آيات كثيرة من القرآن الكريم بعدالة الصحابة الكرام ﴿ وبينت فضلهم، وموعود الله تعالى لهم بالمغفرة، وكمال الإيمان، وحسن العاقبة

بدخول الجنان، فهل يحتاج بعد هذا إلى تعديل الخلق لهم، فضلًا عن الطعن فيهم، وسبهم، وإنكار فضلهم، وبغضِهم، كما هي عقيدة الروافض والخوارج.

الأحاديث الشاهدة بفضلهم وعدالتهم والنهي عن الطعن فيهم

وهي كثيرة؛ ومنها:

الحديث الأول: قوله ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم: ((لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهبًا، ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَهُ)).

الحديث الثاني: ما روي أنه ﷺ قال: ((لا تسبوا أصحابي؛ فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا)).

الحديث الثالث: ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما أن النبي ﷺ قال: ((خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي قوم يخونون ولا يؤتمنون، ويشهدون ولا يستشهدون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن)).

الحديث الرابع: قوله ﷺ في الحديث الصحيح: ((قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار وأشجع موالي، ليس لهم مولى دون الله)) أخرجه البخاري ومسلم.

الحديث الخامس: قوله ﷺ: ((إن الله اطَّلَعَ على أهل بدر، فقال: افعلوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم)).

الحديث السادس: حديث البشارة المشهورة، وهو قوله ﷺ: ((عشرة في الجنة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح)).

الحديث السابع: قوله ﷺ: ((آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغضُ الأنصار)).

الحديث الثامن: ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما أن النبي ﷺ قال: ((الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، من أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله)).

الحديث التاسع: قوله ﷺ: ((لو كنت متخذًا خليلًا؛ لاتخذت أبا بكر خليلًا؛ لكن أبا بكر أخي وصاحبي، ولقد اتخذ الله صاحبَكم خليلًا)).

الحديث العاشر: قوله ﷺ من حديث جابر > ((لا يدخل النارَ أحدٌ بايعَ تحت الشجرة)).

الحديث الحادي عشر: ما روي أنه ﷺ قال: ((اللهَ اللهَ في أصحابي، لا تتخذوهم غرضًا -أي: هدفًا- بعدي؛ فمَن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى، ومن آذى الله تعالى يوشك أن يأخذه)).

الحديث الثاني عشر: روى ابن بطة بإسناد صحيح عن ابن عباس } أنه قال: "لا تسبوا أصحابَ محمد ﷺ فَلَمَقَامُ أحدِهِم ساعةً -يعني: مع النبي ﷺ- خيرٌ من عمل أحدكم أربعين سنة". وفي رواية وكيع: "خير من عبادة أحدكم عمره".

وبالجملة:

إن السنة المطهرة مليئة بذكرِ فضائلِ الصحابة } ونشر محاسنهم، وبيانِ عدالتِهم، والتحذير من الطعنِ فيهم، أو سبِّهم، أو ذكر مساوئهم ومثالبهم التي يزعمها أهل البدع فيهم، وهم مبرئون عن كل ذلك، وأعراضهم أصفَى وأنظفُ وأنقَى مما هنالك، كما وضحت الأحاديث النبوية الصحيحة السابقة، وغيرها مما لم نذكره، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

منهج الرافضة في الصحابة } والرد عليهم

عناصر الدرس

منهج الرافضة في الصحابة }

لقد ابتدعت الرافضة بدعةً في الدين لم يسبقهم إليها أحد، ألا وهي: أن كل أمة كانت تحب أصحاب نبيها، وتوقرهم، وتحفظ لهم منزلتهم وصحبتهم لنبيهم، وشرف تلك الصحبة؛ لأنهم هم الواسطة بين النبي والأمة، ولأنهم هم نقلة الدين، وتعاليم الرسالة إلى من بعدهم، إلا أن الرافضة خالفت كل الأمم، وناقضت المعقول والمنقول، وذلك بطعنها في أصحاب النبي ﷺ وسبهم وتنقصهم، بل وتكفيرهم حتى ادعوا زورًا وبهتانًا أن أصحاب النبي ﷺ قد ارتدُّوا بعد وفاتِهِ ﷺ ولم يبقَ منهم على الإسلام سوى ستة رجال أو خمسة، من هؤلاء الستة: علي بن أبي طالب، وسلمان الفارسي، وصهيب بن الرومي } .

وسبب ذلك: هو ادعاء الرافضة أن النبي ﷺ أوصى بالخلافة من بعدِهِ لعلي بن أبي طالب > لكنَّ الصحابة اجتمعوا على اغتصاب هذا الحق منه؛ وذلك بتوليتِهِم لأبي بكر الصديق، ثم من بعدِهِ عمر بن الخطاب، ثم عثمانُ بن عفان } وذلك لأن الرافضة تدعي أن حق الخلافة يجب أن يكون لعلي وبنيه من بعده؛ لقرابته من النبي ﷺ ولأن أبناءه هم أبناء فاطمة بَضْعَة النبي ﷺ فهم أحفادُهُ ﷺ.

ولهذا كان من تَزعم الرافضة ويعد من أكبر فرق الرافضة هم الإمامية، سموا بذلك؛ لأنهم يزعمون أن الخلافة تتسلسل في اثني عشر إمامًا، أولُهُم علي بن أبي طالب > وخاتمهم الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري، الذي يزعمون أنه اختفى في سرداب سامراء في العراق وهو طفل، وسوف يعود إلى الدنيا ليملأ الأرض عدلًا كما ملئت جورًا، ويرفع الظلم والاضطهاد عن الرافضة، وينتقم لآل البيت من أبي بكر وعمر } !! في ترهات يذكرونها ويشحنون بها كتبهم؛ فهم يريدون أن تكون الخلافة بالوراثة.

ولهذا قال بعض أهل العلم: إن الله ﷻ لم يجعل للنبي ﷺ من أبنائِهالذين من صُلْبِهِ ﷺ أبناءً؛ لأنأبناءه الذكور ﷺ تُوفوا بحياته، قال: لعل الحكمة في ذلك حتى لا يدعي مدعي أن الخلافة تكون بالوراثة، وهذا دليل آخر على صِدق خلافة أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي ﴿ .

يقول الدكتور يوسف القفاري في كتابه (مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة) لبيان ما تطفح به كتبهم -أي: كتب الرافضة- من الطعن على الصحابة، وتكفيرهِم: فهذا محمد رضا المظفر من روافض العراق المعاصرين، ومن المتحمسين لفكرة التقريب يقول -يقول هذا الرافضي عن صحابة رسول الله ﷺ: مات النبي ﷺ ولا بد أن يكونَ المسلمون كلهم لا أدري الآن قد انقلبوا على أعقابهم، ويتطاول هذا الرجل على خيار أصحاب رسول الله ﷺ.

ويتهمهم بالتآمر، فيقول: لا يستطيع الباحث أن ينكر من عمر بن الخطاب تمالؤه على علي بن أبي طالب، وكذلك جماعتُهُ الذين شاهدنا منه التعاضد والتكاتف في أكثر الحوادث كأبي بكر، وأبي عبيدة، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأضرابهم.

ويعتبر هذا هو سبب الردة؛ ذلك أنه يزعم أن كل ضلال وقع ويقع في الأمة هو ناشئٌ من الخلاف في أمر الخلافة، فهو أُسُّ كلِّ ضلال، وهذا آيتُهُم العظمى محمد الخالصي من كبار مراجع الروافض في العراق، وممن يتزعم الدعوة إلى الوحدة الإسلامية بين السنة والشيعة، نرى هذا الرافضي يشكك في إيمان أبي بكر وعمر ﴿ فيقول: وإن قالوا: إن أبا بكر وعمر من أهل بيعة الرضوان الذين نص على الرضا عنهم في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] قلنا: لو أنه قال: لقد رضي

الله عن الذين بايعوك تحت الشجرة، أو عن الذين بايعوك، لكان في الآية دلالة على الرضا لكل من بايع، ولكن لما قال: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾ فلا دلالة فيها إلا على الرضا عمن محض الإيمان.

ومعنى هذا: أن أبا بكر وعمر لم يمحضا الإيمان؛ فلم يشملهما رضا الله في زعم هذا الرافضي، وهذا آية من آياتهم التي ينسبونها زورًا إلى الله، ويدعي شهاب الدين النجفي، يقول عن الخلفاء الثلاثة، ومن بعدهم من خلفاء المسلمين: فما صدر عن الخلفاء من الظلم والفواحش تجاوز حدَّ الإحصاءِ فما بقي حق إلا وقد أضاعوه، ولا موبقةٌ إلا وفعلوها.

ويقول حسين الخراساني في كتابه (الإسلام على ضوء التشيع]: تجويز الشيعة لعن الشيخين أبي بكر وعمر وأتباعهما؛ فإنَّمَا فعلوا ذلك أسوةً لرسول الله ﷺ واقتفَاءً لأثره؛ فإنهم ولا شك قد أصبحوا مطرودين من حضرة النبي وملعونين من الله تعالى بواسطة سفيره ﷺ إنا لا نعهد لهؤلاء الخلفاء الثلاثة أبي بكر بن قحافة، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان أيَّ نبوغ في العلم، أو تقدم في الجهاد، أو تبرز في الأخلاق، أو ثبات على مبدأ، أو تهالك في العبادة، أو إتقانٍ في العمل، أو إخلاصٍ في سبيل الدعوة الإسلامية. انتهى كلام هذا الرافضي.

كما صرح بالقول بتكفير الصحابة } متأخرو الرافضة؛ فنحن نجد نعمة الله الموسوي، وهو من علمائهم المتأخرين. يقول: الإمامية قالوا بالنص الجلي على إمامة علي، وكفروا الصحابة، ووقعوا فيهم، ومؤلف هذا الكتاب يقصد نفسه من هذه الفرقة، وهي الناجية إن شاء الله.

الرد على الرافضة في طعنهم على الصحابة }

إن الرافضة يلزمهم أهل السنة والجماعة بما يلزمون به الخوارجَ بالنسبةِ للجهلِ أو العبث إلى الرب تعالى ؛ فلقد بَعُدَ عن الجادة وضيق واسعًا من تحكَّمَ برأيهِ عن المعطي المتفضل المنان ؛ فزعم أن الصحابة كفروا إلا ستة رجال أو خمسة ؛ فعقيدة الرافضة في تكفير جميع الصحابة لا تخرج عن سببين هما : نسبة الجهل ، أو نسبة العبث إليه تعالى ، وكلاهما كفرٌ محال في حقه - جل وعلا - .

ولا نستطيع أن نتصور كيف تؤمن هذه الطائفة بالقرآن ، وهم يردون نصوصه الصريحة التي يتلونها بألسنتهم في مدح الصحابة ، كيف يؤمن بنصوص القرآن من يكذب بوعده تعالى لهم بالحسنى ، وبإعداده لهم المنازل الرفيعة في الجنة ، وبرضاه عنهم ورضاهم عنه ، كيف هؤلاء الناس يكفرون بسيد الرسل وخاتمهم محمد ﷺ وبجميع ما أنزل عليه من كتاب الله ، ومما يجب عليهم الإيمان به من قوله تعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: ٧].

ولنفرض أن البيان الذي أتى به النبي ﷺ ونقله العدول - كما زعموا - كله باطل ، فكيف يصنعون في النصوص القرآنية الكثيرة المقطوع بها عند جميع من يؤمن بما أنزل على محمد ﷺ الدالة على فضائل الصحابة عمومًا ، وإذا فرض صحة كفر جميع الصحابة إلا ستة أو خمسة ؛ فسلسلة اتصال الرافضة بشريعته ﷺ كتابًا وسنة مقطوعة بينهم وبين الرسول الذي يقولون : إنهم يؤمنون به ، وبما جاء به من عند الله ؛ لأن الشريعة كلها قرآنًا وسنةً ، إنما حملها إلينا الصحابة الذين قد كفروا على رأيهم القائل ، والكافر ليس بعدل ولا ثقة ، فكيف يثبت لهذه الطائفة شريعة أو قرآن ؛ فهم إذًا متمسكون بالعدم ، وهم يجمعون في عقيدتهم التي يحملونها بين المتناقضين ؛ فهم مؤمنون بالقرآن غير مؤمنين به ؛ فعقيدتهم لا تنطبق على منقولٍ ، ولا على معقولٍ.

ويقول العلامة زين العابدين الكُرَمِيِّ -رحمه الله- في رده الجامع على الرافضة: فظهر أن هؤلاء في قولهم بارتداد عامة الصحابة } ضالُّون تابعِونَ للشيطان، وخارجون عن الإيمان؛ قاتلهم الله أنى يؤفكون؛ ذلك لأن معتقدهم من المقال مخالف لصريح ما ضبطوه في كتبهم من قول من زعموه إمامه ومعتمدهم من الرجال، وأيضًا هؤلاء الضالون المسترسلون بعقولهم الضعيفة لا ينظرون إلى أن قدحهم في كبار الصحابة موجب للقدح في نبيهم، وفي معتقدهم وإمامهم > ، بل هو موجب لتخفيف شأن سيد المرسلين عند سائر الكافرين كاليهود والنصارى، كيف وهم من أشراف عشيرته وأكابر قبيلته ﷺ وبنتا أبي بكر وعمر كانتا عند النبي، وبنتا النبي عند عثمان، وبنت علي عند عمر > .

وبالجملة فهم راجعون إلى حسبه ونسبِهِ ﷺ حسبًا ونسبًا رجوعَ الأغصانِ إلى الشجرة؛ فالمدح فيهم مدح فيه ﷺ والقدحُ فيهم قدحٌ فيه ﷺ ومن برأ عن الثلاثة فقد برأ عنه ﷺ وعن علي > أيضًا، كان يحافظ على حبهم حضورًا وغيبة، وكان يرى لهم من الخير ما يرى لنفسه.

ومن ذلك ما كتبه هؤلاء الضالون في الكتاب المذكور يقصد (نهج البلاغة] المنسوب لعلي > : أنه لما شاوره عمر > في الخروج إلى غزو الروم، قال: "يا خليفة رسول الله، تكفَّلَ الله تعالى لأهل هذا الدين بإعزاز الحوزة، وستر العورة، والذين نصرهم وهم قليل لا يمتنعون حي لا يموت، إنك متى تسير إلى هذا العدو بنفسك إن تنكب لا يكون للمسلمين كافل دون أقصى بلادهم بعدك يرجعون إليه؛ فيبعث عليهم رجلًا مجربًا؛ فإن أظهرهم الله فذاك، وإن تكن الأخرى كنت ردءًا للناس ومثابةً للمسلمين".

وهذا صريح في تزكية الصحابة؛ والقول بحقية خلافة الخلفاء الثلاثة } .

منهج النواصب في الصحابة } ورد أهل السنة عليهم

عناصر الدرس

تعريف النصب، والمراد بالنواصب

النصب في اللغة: يراد به إقامة الشيء ونصبه ورفعه، يقال: نصب العلم ونصب الباب أي: أقامه ورفعه، ويقال: تيس أنصب وعنز نصباء إذا كانا منصوبي القرنين. وقال ابن منظور: ونصب له الحرب نصبًا: وضعها، وناصبه الشر والحرب والعداوة مناصبةً: أظهره له، ويقال: نصب فلان لفلان نَصبًا أو نُصبًا أي: قصد له وعاداه وتجرد له. انتهى كلامه.

فالنصب إذًا إظهار الشيء ورفعه، فكل من أظهر شيئًا فقد نصبه، وأما النصب في الاصطلاح فهو بغض علي > وأهل بيته -رحمهم الله ورضي عنهم-.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان: طائفة رافضة يظهرون موالاة أهل البيت، وهم في الباطن إما ملاحدة زنادقة وإما جهال وأصحاب هوى، وطائفة ناصبة تبغض عليًّا وأصحابه لما جرى من القتال في الفتنة ما جرى. انتهى كلامه.

كما صرح الفيروزآبادي -رحمه الله- أيضًا بأن النواصب والناصبة وأهل النصب عمومًا يطلق على الذين يتدينون ببغض علي بن أبي طالب > لأنهم نصبوا له أي: عادوه، وعلى هذا يكون مذهب الناصبة في طرفي نقيض من الرافضة، الذين يؤلهون عليًّا وبنيه { .

إذًانستطيع أن نقول: إن كل من أبغض عليًّا > أو أحدًا من أهل بيته فهو ناصبي، ويدخل في ذلك الخوارج، وهو أحد مسمياتهم.

يقول المقريزي -رحمه الله-: الخوارج يقال لهم: النواصب، وهم الغلاة في حب أبي بكر وعمر، وبغض علي بن أبي طالب { .

وعلى هذا فكل خارجي ناصبي من غير عكس، بمعنى أنه قد يوجد نواصب من غير الخوارج، كما يعرف النصب في المعتزلة، وكما يعتبر بغض بني أمية نصبًا أيضًا، كما يدخل فيه أيضًا الرافضة الذين يتنقصون العباس بن عبد المطلب وابنه وزين بن علي بن الحسين } أو أحدًا من آل البيت؛ فالنواصب الخوارج، وقد سموا بهذا الاسم لمناصبتهم عليًّا > البغض والعداء.

يقول أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب > أن حكم -أي: حكم الرجال- وهم مختلفون هل كفره شرك أم لا؟ انتهى كلامه.

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- عن رجل قال عن علي بن أبي طالب > : إنه ليس من أهل البيت ولا تجوز الصلاة عليه، والصلاة عليه بدعة؛ فأجاب: أما كون علي بن أبي طالب > من أهل البيت فهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين، وهو أظهر عند المسلمين من أن يحتاج إلى دليل، بل هو أفضل أهل البيت، وأفضل بني هاشم بعد النبي ﷺ.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أدار الكساء على علي وفاطمة وحسن وحسين، فقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهِبْ عنهم الرجسَ وطهرهم تطهيرًا)).

وأما الصلاة عليه منفردًا فهذا ينبني على أنه هل يصلى على غير النبي ﷺ منفردًا مثل أن يقول: اللهم صلِّ على عمر أو علي، وقد تنازع العلماء في ذلك. انتهى كلامه.

وأما المراد بالناصبة عند الروافض فهو من الألقاب الشنيعة التي يرمون بها أهل السنة؛ إذ يطلقونه على كل من قدم أبا بكر وعمر وعثمان على علي } في الخلافة، لذلك يروون عن محمد بن علي بن موسى أنه قال: كتبت إلى علي بن

محمد # عن الناصب هل يحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت، واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصبي. انتهى كلامه.

والجبت والطاغوت يقصدون بهما أبا بكر وعمر } .

وهنا نستطيع أن نقول: إن النواصب يدخل فيهم كل من طعن في أحد من الصحابة رضي الله عنهم؛ ولهذا قال الشهرستاني وهو يذكر فرق الخوارج: ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي } ويقدمون ذلك على كل طاعة. وقال الإسفراييني -رحمه الله-: وكلهم -أي: الخوارج- متفقون على أمرين لا مزيد عليهما في الكفر والبدعة؛ أحدهما: أنهم يزعمون أن عليًّا وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين وكل من رضي• بالحكمين كفروا كلهم. انتهى كلامه.

فأنتم ترون أن النصب بهذا المفهوميتناول الخوارج لطعنهم، ليس في علي وبنيه } بل تعداهم إلى الطعن في غير علي من الصحابة } كالطعن في عثمان بن عفان وأبي موسى الأشعري ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص، وكل من تولى أحد الطرفين، أي: من وافق عليًّا > وكان في صفه، وكذلك من وافق معاوية بن أبي سفيان > وكان في صفه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: وكان شيطان الخوارج مقموعًا -أي: مسجونًا في قمقمه- لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان، فلما افترقت الأمة في خلافة علي > وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا وكفروا عليًّا ومعاوية ومن والاهما، فقاتلهم أولى الطائفتين بالحق علي بن أبي طالب. انتهى كلامه.

رد أهل السنة على النواصب

اتفقنا على أن النواصب جنس يدخل فيه الخوارج والرافضة فنقول: إن الكثير من الباحثين يرى أن معتقد الرافضة في آل البيت المغالاة في حبهم، ليس المغالاة في حبهم فحسب، وحقيقة معتقدهم في آل البيت أنهم جمعوا بين السيئتين: الإفراط والتفريط، الغلو والجفاء، فغلوا في بعضهم حتى أوصلوه درجة التأليه، وفرطوا وقدحوا في البعض الآخر حتى أخرجوه من الإسلام.

وأعظم النصب وأشنعه تكفير علي > وهو قول الكاملية من الرافضة الإمامية أتباع أبي كامل؛ إذ يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي، وكفر علي بتركه قتالهم، ومِن نصب الرافضة قدحهم وتكفيرهم لأمهات المؤمنين زوجات النبي ﷺ ورضي عنهن- كما تقدم بيانه. كما يظهر نصب الرافضة جليًّا في طعن بعضهم في نسب ولد النبي ﷺ وذلك بإنكار بنوة رقية وأم كلثوم وزينب للنبي ﷺ ولم يجرؤ على مثل هذا القول من أهل البدع سواهم، وكفى بذلك نصبًا. ومِن نصبهم أيضًا قدحهم وطعنهم في العباس وولده عقيل { .

وإذا كان النواصب يثيرون بعض الشبهات كقولهم: إن عليًّا قبل التحكيم -أي: حكم الرجال- في أمر الله تعالى، الذي يقول الله تعالى عنه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وأنه قاتل ولم يسبِ ولم يغنم، فلئن كانوا كفارًا فقد حلت له أموالهم، ولئن كانوا مؤمنين حرمت عليه دماؤهم، وأنه بقبوله التحكيم قد محا نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أميرًا للمؤمنين فهو أمير الكافرين.

فقد فند بطلان هذه الآراء وتلك الشبه وبين عورها وخطأها حبر هذه الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس { فيما جاء عنه عند محاورته ومناظرته للخوارج، فقال > : "لما اجتمعت الحرورية -يقصد الخوارج- يخرجون على علي > قال: جعل يأتيه الرجل فيقول: يا أمير المؤمنين، القوم خارجون

عليك، قال: ادعهم حتى يخرجوا، فلما كان ذات يوم، قلت: يا أمير المؤمنين، أبرد بالصلاة حتى آتي القوم. قال: فدخلت عليهم وهم قائلون -أي: وقت القيلولة- فإذا هم مسهمة وجوههم من السهر -يعني: مصفرة ومتأثرة- فقالوا: ما جاء بك يا بن العباس، وما هذه الحُلة الحمراء عليك؟ قال: قلت: ما تعيبون مني، فلقد رأيت على رسول الله ﷺ أحسنَ ما يكون من ثياب اليمنية.قال: ثم قرأت هذه الآية: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾ [الأعراف: ٣٢].

فقالوا: ما جاء بك يا بن عباس؟ قال: جئتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار، من عند ابن عم النبي ﷺ وصهره، وعليهم نزل القرآن، فَهُم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد لأبلغكم ما يقولون، وأبلغهم ما تقولون. قال بعضهم: لا تخاصموا قريشًا، فإن الله يقول: ﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٨].

فقال بعضهم: بلى فلنكلمنه، قال: فكلمني منهم رجلان أو ثلاثة. قال: قلت: ماذا نقمتم عليه؟ قالوا: ثلاثًا. قلت: ما هن؟ قالوا: حَكَّمَ الرجال في أمر الله وقال الله: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾، قال: قلت: هذه واحدة، وماذا أيضًا؟ قالوا: فإنه قاتل ولم يسبِ ولم يغنم، فلئن كانوا مؤمنين ما حل قتلهم، ولئن كانوا كافرين فقد حل قتالهم وسبيهم. قال: قلت: وماذا أيضًا؟ قالوا: ومحا نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.

قال: قلت: أرأيتكم إن أتيتكم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ما ينقض قولكم هذا أترجعون؟ قالوا: وما لنا لا نرجع؟!

قال: قلت: أما حكمُ الرجال في أمر الله فإن الله قال في كتابه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٥]، فصير الله ذلك إلى حكم الرجال، فنشدتكم الله أتعلمون حكم الرجال في دماء المسلمين وإصلاح ذات بينهم أفضل، أو في حكم

أرنب ثمنه ربع درهم وفي بضع امرأة؟! قالوا: بلى هذا أفضل. قال: أخرجتم من هذه؟ قالوا: نعم.

قال: وأما قولكم: قاتل ولم يسبِ ولم يغنم، أفتَسْبُون أمكم عائشة تستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم؟ فإن قلتم: إنا نستحل ما نستحل من غيرها فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأمنا فقد كفرتم: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٦]، فأنتم بين ضلالتين فأتوا منها بمخرج، أفخرجتم من هذه؟ قالوا: نعم.

وأما محو نفسه من أمير المؤمنين فأنا آتيكم بما ترضون: إن نبي الله ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين فقال لعلي: ((اكتب يا علي: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله)) قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، فقال رسول الله ﷺ: ((امحُ يا علي، اللهم إنك تعلم أني رسول الله، امحُ يا علي، واكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله)) والله لرسول الله ﷺ خير من علي وقد مَحَا نفسه، ولم يكن محوه نفسه محاه من النبوة، أخرجتم من هذه؟ قالوا: نعم".

فرجع منهم ألفان وخرج سائرهم فقتلوا على ضلالتهم، فقتلهم المهاجرون والأنصار، وبهذا حجهم عبد الله بن عباس { وأدحض شبههم وبين بطلانها وزيفها بما لا مزيدَ عليه؛ إذ مبناه على كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ.

وجملة القول:

إن الرد على الناصبة نقول فيه ما نقول في الرد على الرافضة؛ فإن الجميع يجمعهم الطعن في من شهد القرآن الكريم وأحاديث المصطفى ﷺ بعدالتهم وفضلهم وسابقتهم في الإسلام، فلا تزكيةَ بعدتزكية الله تعالى لهم، وتزكية رسوله ﷺ لأنهم هم الواسطةُ بين النبي ﷺ وأمته، وهم نقلةُ هذا الدين، فالطاعنُ فيهم طاعنٌ فيه.

منهج أهل السنة والجماعة في الخلافة والإمامة والجماعة، والأدلة على أفضلية الخلفاء الأربعة }

عناصر الدرس

معنى الخلافة والإمامة والجماعة

مسألة الخلافة والإمامة من المسائل المهمة التي وقع فيها الخلاف بين أبناء هذه الأمة المحمدية، وسفكت بسببها دماء كثيرين من المسلمين حتى قال عبد القاهر البغدادي -رحمه الله- صاحب كتاب (الفَرق بين الفِرق): ما سل سيف في الإسلام إلا بسبب الإمامة. فلذلك سوف نعرف بهذه المصطلحات الثلاثة تباعًا.

أولًا: الخلافة" في اللغة: من خلف فلان فلانًا إذا كان خليفته، واستخلف فلان من فلان جعله مكانه، يقال: خلفه في قومه خلافة وخلفته أيضا إذا جئت بعده، والخليفة الذي يُستخلف ممن قبله والجمع خلائف وخلفاء والخلافة الإمارة وهي أيضا الخِلِّيف بكسر الخاء وتشديدها ويقال: هذا فلان وإنه لخليفة؛ أي: بيِّن الخلافة، والخليفة السلطان الأعظم وقد يؤنث، وأنشد الفراء:

أبوك خليفة ولدته أخرى ❖ وأنت خليفة ذاك الكمال

وأما الخلافة في الاصطلاح: فهي كما عرفها الإمام الماوردي -رحمه الله- وجعلها مرادفة للإمامة؛ فقال: الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا. وعرف ابن خلدون بقوله: فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أصول دنياهم وآخرتهم، وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء.

فقد تبين لك من ذلك معنى الخلافة، وأن الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، والسياسة هي حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في المصالح الأخروية والدنيوية الراجعة إليها؛ إذ أحوال الدنيا

ترجع كلها عند الشارع لاعتبارها بمصالح الآخرة؛ فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع لحراسة الدين وسياسة الدنيا.

وعرف الشيخ محمد رشيد رضا -رحمه الله- الخلافة بقوله: الخلافة والإمامة العظمى وإمارة المؤمنين ثلاث كلمات معناها واحد وهو رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين والدنيا. انتهى كلامه.

ثانيًا: الإمامة: قبل أن نذكر تعريف الإمامة أن ما قلناه في تعريف الخلافة ينطبق على الإمامة؛ لأنهما مترادفان لمسمى واحد؛ فالإمامة هي الخلافة والإمام هو الخليفة، إلا أن ابن خلدون -رحمه الله- يشير إلى سبب إطلاق أحد المصطلحين دون الآخر فيقول: وإذ قد بينا حقيقة هذا المنصب وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به تسمى خلافة وإمامة، والقائم به يسمى خليفة وإمامًا.

فأما تسميته إماما فتشبيها بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به، ولهذا يقال: الإمامة الكبرى أو العظمى، وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي في أمته فيقال: خليفة بإطلاق، وخليفة النبي ﷺ. انتهى كلامه.

وعرف الشريف الجرجاني -رحمه الله- الإمامة فقال: الإمام الذي به الرئاسة العامة في الدين والدنيا جميعًا. انتهى كلامه.

وعرف أبو المعالي الجويني -رحمه الله- الإمامة بقوله: الإمامة رئاسة تامة وزعامة عامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا مهمتها حفظ الحوزة وحماية الرعية وإقامة الدعوة بالحجة والسير وكف الخيف؛ أي: الاختلاف والحيف والانتصاف للمظلومين من الظالمين، واستيفاء الحقوق من المتنعين، وإيفاؤها على المستحقين. انتهى كلامه.

رابعًا: **المراد بالجماعة**: هي جماعة المسلمين، وهو لقب مرضي لأهل السنة؛ لأنهم يحذرون من الفرقة التي هي سمة أهل الأهواء، حتى أصبح يطلق على أهل الإسلام الحق الذين يمثلونه خير تمثيل أهل السنة مرة وأهل الجماعة وأهل السنة والجماعة مرة أخرى، وقد ورد هذا الوصف لهم في عدة أحاديث أشهرها حديث معاوية بن أبي سفيان > قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن هذه الأمة ستفترق على إحدى وسبعين فرقة؛ كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة)).

وحديث عمر بن الخطاب > قال: ((عليكم بالجماعة وإياكم والفرقةَ؛ فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، ومن أراد بحبوحة الجنة -أي: أوسطها وأوسعها- فعليه بالجماعة)).

وأحق من يوصف بالجماعة هم أهل السنة والجماعة من سلف هذه الأمة من الصحابة الأبرار والتابعين الأخيار، ومن بعدهم من الذين يتمسكون بالكتاب والسنة ويدعون لاجتماع الكلمة ويحذرون من الفرقة والاختلاف إلى يومنا هذا.

الأدلة على أفضلية الخلفاء الأربعة، وأن أفضليتهم حسب ترتيبهم

ويشمل النقاط التالية:

أ- بيان أفضلية الخلفاء الأربعة حسب ترتيبهم:

لا شك أن أفضل الناس بعد الأنبياء هم أصحاب رسول الله ﷺ الذين أثنى الله تعالى عليهم في غير موضع من كتابه العزيز كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

يقول العلامة زين العابدين القرني -رحمه الله- في بيان فضل الصحابة } أخذًا من هذه الآية: وقد صرح الله برضاه عنهم وإرضائه إياهم، وإنجازه ما وعده على طاعتهم وإسعاده إياهم بالجنات المبتهجة الخالدة، والفوز الكامل العظمة؛ فلا مجال لمن يؤمن بالله وبرسوله أن يتكلم بسوء الخاتمة لمن هو آخر لاحقيهم فضلًا عن من هو أسبق سابقيهم؛ فمن نال منهم فقد كذب القرآن وفارق الإيمان. انتهى كلامه.

وقال الإمام الطحاوي -رحمه الله- في عقيدته: ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان، ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولًا لأبي بكر الصديق > تفضيلًا له وتقديمًا على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب > ثم لعثمان > ثم لعلي بن أبي طالب > وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون. انتهى كلامه.

ثم قال ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- في شرحه لعقيدة الإمام الطحاوي: اختلف أهل السنة في خلافة الصديق > هل كانت بالنص أو بالاختيار؛ فذهب الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث إلى أنها تثبت بالنص الخفي والإشارة، ومنهم من قال بالنص الجلي، وذهب جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلى أنها تثبت بالاختيار.

ونثبت الخلافة بعد أبي بكر > لعمر > وذلك بتفويض أبي بكر الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه وفضائله > أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تذكر، ونثبت الخلافة بعد عمر لعثمان } ومن فضائل عثمان > الخاصة كونه ختن رسول ﷺ أي صهره على ابنتيه.

ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلي { لما قتل عثمان وبايع الناس عليًّا صار إمامًا حقًّا واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة كما دل عليه حديث سفينة المتقدم ذكره؛ فالخلافة ثبتت لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب > بعد عثمان > بمبايعة الصحابة.

ثم قال ابن أبي العز -رحمه الله- معلقًا على قول الإمام الطحاوي: وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون: تقدم الحديث الثابت في السنة وصححه الترمذي عن العِرباض بن سارية قال: ((وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغةً ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة)).

وترتيب الخلفاء الراشدين } في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ولأبي بكر وعمر { من المزية أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر فقال: ((اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر)) وفرق بين اتباع سنتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمانَ وعلي } .

وقد روي عن أبي حنيفة تقديم علي على عثمان، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان على علي، وعلى هذا عامة أهل السنة؛ وقد تقدم قول عبد الرحمن بن عوف > : "إني قد نظرت في أمر الناس فلم أراهم يعدلون بعثمان"، وقال أيوب السختياني: من لم يقدم عثمان على علي فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: "كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان". انتهى كلامه.

فإذًا مذهب أهل السنة وهو المذهب الحق أن أفضل الصحابة } الخلفاء الراشدون المهديون، وأن فضلهم يتفاوت بتفاوت ترتيب خلافتهم؛ فأفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي { .

ب- الأدلة على أفضلية الخلفاء الراشدين:

يستدل أهل السنة على أفضلية الخلفاء الراشدين الأربعة، وأن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم للخلافة بنصوص كثيرة؛ منها: حديث أبي هريرة > في الصحيحين: ((أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: بينا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوبًا أو ذنوبين -أي: دلو- وفي نزعه ضعف والله يغفر له، ثم استحالت غربًا، فأخذها ابن الخطاب، فلم أرَ عبقريًّا من الناس يفري فريَه حتى ضرب الناس بعطن)).

يعني: أن عمر > كان في استخراجه للماء استخراج كثير، والماء يتدفق حتى شرب الناس، وهذا فيه إشارة إلى الفتوحات والعدل والخير الذي ساد في عهد عمر > .

وفي (سنن أبي داود) وغيره من حديث الأسعد عن الحسن عن أبي بكرة: ((أن النبي ﷺ قال ذات يوم: مَن رأى منكم رؤيا؟ فقال رجل: أنا رأيت ميزانًا أنزل من السماء فوُزِنت أنت وأبو بكر، فرجحت أنت بأبي بكر، ثم وزن أبو بكر وعمر فرجح أبو بكر، ووزن عمر وعثمان فرجح عمر، فرأيت الكراهة في وجه النبي ﷺ فقال: خلافة نبوة، ثم يؤتي الله الملكَ مَن يشاء)).

فبين رسول الله ﷺ في هذا الحديث أن ولاية هؤلاء الخلفاء الثلاثة ؛ وهم أبو بكر وعمر وعثمان } خلافة نبوة، ثم بعد ذلك تكون مُلكًا عضودًا، وليس في الحديث ذكر عليّ > لأنه لم يجتمع الناس في زمانه، بل كانوا مختلفين فلم ينتظم في خلافته خلافة النبوة ولا الملك.

وروى أبو داود أيضًا عن جابر > : ((أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر، قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ وأما المنوط بعضهم ببعض، فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه ﷺ)).

وروى أبو داود أيضًا عن سمرة بن جندب: ((أن رجلًا قال: يا رسول الله، رأيت كأن دلوًا دلي من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها فشرب شربًا ضعيفًا، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها فانتشطت منهفانتضح عليه منها شيء)).

وروي عن محمد بن الحنفية أنه قال: "قلت لأبي: مَن خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: يا بني أوَمَا تعرف؟ فقلت: لا، قال: أبو بكر، قلت: ثم مَن؟ قال: عمر وخشيته أن يقول: ثم عثمان، فقلت: ثم أنت، فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين".وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: "كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان".

كيفية انعقاد الإمامة وشروطها، ووجوب طاعة ولي الأمر بالمعروف والنهي عن الخروج عليه

عناصر الدرس

الأمور التي تنعقد بها الإمامة، وشروط الإمامة

أ- الأمور التي تنعقد بها الإمامة، وشرعية الطريقة التي انعقدت بها خلافة الخلفاء الراشدين:

تنعقد الإمامة عند أهل السنة والجماعة بالنص والإجماع؛ فأما النص فكخلافة أبي بكر الصديق < عند بعض أهل السنة وجماعة من أصحاب الحديث كالحسن البصري وابن حجر الهيتمي والإمام أحمد في أحد روايتيه وغيرهم والبهيسي من الخوارج، ويستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة منها ما ورد في (صحيح مسلم) عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه: ((أن امرأة سألت رسولَ الله ﷺ شيئًا، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: يا رسول الله، إن جئت فلم أجدك -كأنها تعني: الموت- قال: فإن لم تجديني، فأتي أبا بكر)) رواه البخاري ومسلم.

ومن ذلك ما ورد عن عائشة < أن النبي ﷺ قال: ((لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه، وأعهد أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون، ثم قلت: يأبى الله ويدفع المؤمنون، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون)) رواه البخاري.

ولم يتم الكتاب؛ لعلم رسول الله ﷺ أن المؤمنين لم يختلفوا على أبي بكر < فترك الأمر لهم، وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: واستدل من قال: إنه نص على خلافة أبي بكر < بأصول كلية وقرائن حالية تقتضي أنه أحق بالإمامة وأولى بالخلافة، وهناك من ذهب إلى أن النبي ﷺ لم ينص على أحد بعينه، وهذا مذهب كثير من أهل السنة والجماعة ويشاركهم المعتزلة والخوارج والمرجئة.

ويستدلون بما نقل عن عمر بن الخطاب > كما في (صحيح البخاري) عن عبد الله بن عمر { أنه قال: "قيل لعمر: ألا تستخلف؟ فقال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني -يعني: أبا بكر- وإن أترك فقد ترك من هو خير مني؛ رسول الله ﷺ".

ويؤيد أيضًا هذا الرأي أن النقاش الذي دار في سقيفة بني ساعدة، وقد حضره كبار المهاجرين والأنصار، ولم يذكر فيه أحد أن رسول الله ﷺ استخلف، ولو ذُكر شيء من هذا لكان حاسمًا للنقاش.

يقول القرطبي -رحمه الله-: لو كان عند أحد من المهاجرين والأنصار نص من النبي ﷺ على تعيين أحد بعينه للخلافة، لَمَا اختلفوا في ذلك ولا تفاوضوا فيه، وهذا قول جمهور أهل السنة، ومن تأمل ما ذكرناه ظهر له إجماع الصحابة المهاجرين فيهم والأنصار على تقديم أبي بكر.

وظهر برهان قول النبي ﷺ: ((يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر))وظهر أن رسول الله ﷺ لم ينص عينًا لأحد من الناس لا لأبي بكر كما زعمه طائفة من أهل السنة، ولا لعلي كما زعمه طائفة من الرافضة، ولكن أشار إشارة قوية يفهمها كل ذي لب وعقل إلى الصديق.

إذًا اختلف في الطريقة التي انعقدت بها خلافة أبي بكر الصديق > فقيل: إنها بالنص، وقيل: إنها بالإجماع، لكن بإشارات قوية من النصوص الثابتة عن رسول الله ﷺ في تفضيل أبي بكر وترجيح خلافته، ولعل هذا الرأي هو الراجح.

ثم كانت خلافة عمر > بالتعيين حيث عينه أبو بكر > خليفة بعده، وهذا من الأمور التي تنعقد بها الإمامة وهو التعيين؛ فإن أبا بكر > خاف أن يحصل في الأمة ما حصل عند وفاة الرسول ﷺ من الاختلاف، فأراد أن يترك المسلمين على قلب رجل واحد يكون خيرهم وأفضلهم وأحقهم بالإمامة.

فلذلك سأل عن عمر > كبار الصحابة قائلًا: "ما رأيكم فيه؟". فأثنوا عليه خيرًا فطلب منهم أبو بكر > أن يكتموا الأمر حتى كتب أبو بكر كتابه بتولية عمر، ثم قرئ الكتاب على الناس علنًا، فقالوا: "سمعنا وأطعنا".

ثم كانت خلافة عثمان بن عفان > بالإجماع، وهذا أيضًا من الأمور التي تنعقد بها الإمامة حيث إن عمر > جعل الأمرَ إلى ستة من الصحابة } هم أهل الشورى عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف.

وبعد أن تنازل الباقون من هؤلاء الستة كل واحد لأخيه انحصر الأمر في عثمان وعلي { ثم إن عبد الرحمن بن عوف أخذ يسأل الناس في السر من يفضلون لإمامتهم عثمان أو عليًّا؟ فاستقر رأي الجميع على ميلهم لعثمان > فتم استخلافه >.

يقول الدكتور أمير عبد العزيز في كتابه (نظام الإسلام) وهو يتحدث عن طريق انتخاب رأس الدولة: لدى اختيار خليفة للمسلمين يجتمع أهل الحل والعقد وهم الطليعة العالمة الرائدة في الأمة؛ لينظروا أكثر الناس صلاحًا للاضطلاع بفقه الإمامة، وهم في ذلك يحرصون بالغ الحرص على اختيار من هو أشد الناس صلاحًا، وأوسعهم علمًا وفقهًا بأمور الشريعة، وأكثرهم حكمةً وحنكةً وقُربًا من أذهان الناس، وقلوبهم، فتهوي إليها رغباتهم فيبادرون له بالطاعة عن رضا ومودة.

ثم يعرض عليه أهل الحل والعقد رغبتهم في ترشيحه للإمامة ليكون للمسلمين خليفة. فإذا أجابهم موافقًا بايعوه، ثم بادره المسلمون جميعًا بالبيعة بعد أن يعرض على الناس في المسجد في مقر رئاسة الدولة برنامجه وخططه في سياسة البلاد وإدارتها.

وإذا تكافأ في شروط الإمامة اثنان اختاروا منهما أكبرهما سنًّا، ولو كان أحدهما أعلم والآخر أشجع وقع الاختيار تبعًا لحاجة المسلمين، وفي ضوء ما تقتضيه الظروف الملحة؛ فإذا كان المسلمون في حالة من الحرب اقتضى ذلك أن يتجلى فيه عنصر الشجاعة؛ وبذلك يختار الأشجع، وإن كان المسلمون في حال من صراع الفكر وتوارد الفلسفات والمبادئ الغريبة، فقد اقتضى ذلك أن يتجلى في الإمام عنصر العلم والمعرفة؛ وبذلك ينتخب الأعلم، وإن توافر في الإمام كلا العنصرين الشجاعة والعلم كان ذلك خيرًا وأفضلَ. انتهى كلامه.

ب- شروط الإمام:

اشترط أهل العلم بعض الشروط للإمام الذي يختارونه للخلافة والرئاسة؛ ومنها:

أولًا: الإسلام؛ وهذا من الشروط المتفق عليها؛ فلا يجوز للكافر أن يلي إمامة المسلمين، قال تعالى: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٤١].

الثاني: التكليف؛ اشترطوا أن يكون الإمام مكلفًا؛ أي: بالغًا عاقلًا؛ لقول النبي ﷺ: ((رفع القلم عن ثلاث)) وذكر منها: ((وعن الصغير حتى يكبرَ)).

الثالث: الحرية؛ فالمملوك لا يصح أن يكون إمامًا للمسلمين كالعبد، ومن في حكمه كالآبق والمكاتب والمدبر: وهو الذي يتم عتقه بوفاة سيده.

رابعًا: الذكورة؛ فالمرأة لا يصح أن تلي الإمامة لما ثبت في (صحيح البخاري): ((أن النبي ﷺ لما بلغه أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى، قال: لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)).

وجوب طاعة ولي الأمر بالمعروف، والنهي عن الخروج عليه لوجوب لزوم جماعة المسلمين وترك التفرق

ويشتمل على النقاط التالية:

أ- وجوب طاعة ولي أمر المسلمين بالمعروف ما لم يأتِ كفرًا بَواحًا، والجهاد معه، والصلاة خلفه:

مذهب أهل السنة والجماعة أن ولي أمر المسلمين يجب طاعته وعدم مخالفته حتى ولو تلبس ببعض المعاصي ما دام لم يظهِرْ كفرًا صريحًا؛ وذلك لأهمية لزوم جماعة المسلمين، وعدم شق عصا الطاعة وفتح باب الفرقة والاختلاف قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ ﴾ [الأنفال: ٤٧].

يقول الإمام الطحاوي -رحمه الله- في عقيدته: ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم، ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا -أي: ظلموا- ولا ندعوا عليهم ولا ننزع يدًا من طاعتهم؛ ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضةً ما لم يأمروا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة، والحج والجهاد ماضيان مع أولي أمر من المسلمين برهم وفاجرهم إلى قيام الساعة لا يبطلها شيء ولا ينقضه.

ثم أخذ ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- يشرح هذه العقيدة فقال: قال ﷺ: ((صلوا خلف كل بر وفاجر)) وفي (صحيح البخاري) أن عبد الله بن عمر } كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي وكذا أنسُ بن مالك، وكان الحجاج فاسقًا ظالمًا، وفي صحيحه: أيضًا أن النبي ﷺ قال: ((يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم وإن أخطئوا فلكم وعليهم)).

ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند أكثر العلماء، والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها؛ فإن الصحابة } كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلفَ الأئمةِ الفجار ولا يعيدون كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف، وكذلك أنس > كما تقدم، وكذلك عبد الله بن مسعود > وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلى بهم الصبح مرةً أربعًا، ثم قال: أزيدكم؟ فقال له ابن مسعود: "ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة".

وفي (الصحيح) أن عثمان بن عفان > لما حُصر صلى بالناس؛ أي: حاصره الخوارج في بيته > صلى بالناس شخص فسأل سائل عثمان: إنك إمام عامة وهذا الذي صلى بالناس إمام فتنة، فقال: يا بن أخي، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسن معهم وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم.

وقد دلت النصوص من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر وإمام الصلاة والحاكم وأمير الحرب وعامل الصدقة، يطاعون في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك وترك رأيهم لرأيه؛ فإن مصلحة الجماعة والائتلاف ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظمُ من أمر المسائل الجزئية.

ويروَى عن أبي يوسفَ أنه لما حج مع هارون الرشيد فاحتجب الخليفة، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ وصلى بالناس، فقيل لأبي يوسف: وصليت خلفه؟ قال: سبحان الله! أمير المؤمنين؛ يريد بذلك أن ترك الصلاة خلف ولاة الأمور من فعل أهل البدع، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النساء: ٥٩].

وفي (الصحيح) عن النبي ﷺ قال: ((مَن أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني))

وعن أبي ذر > قال: "إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبدًا حبشيًّا مجدع الأطراف"، وعند البخاري: "ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة".

وفي (الصحيحين) أيضًا: ((على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية؛ فإن أمر بمعصية فلا سمعَ ولا طاعة)).

وعن ابن عباس > قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَن رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر؛ فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات فمِيتتُه جاهليةٌ)) وفي رواية: ((فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه)).

وعن عوف بن مالك > عن رسول الله ﷺ قال: ((خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، فقلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة ألا مَن ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئًا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعة)). انتهى كلامه.

ب- النهي عن الخروج على ولاة الأمور ما لم يأتوا كفرًا بواحًا، ووجوب لزوم جماعة المسلمين وتحريم التفرق:

ذهب أبو المعالي الجويني -رحمه الله- إلى أن الإمام الذي انعقدت له البيعة من المسلمين لا يجوز خلعه ولا الخروج عليه بدون سبب مقتض؛ وهو الكفر البواح؛ حيث يقول: الإمام إذا لم يخل عن صفات الأئمة فرام العاقدون له عقد الإمامة أن يخلعوه لم يجدوا إلى ذلك سبيلًا باتفاق الأئمة؛ فإن عقد الإمامة لازم،

لا اختيارَ في حله من غير سبب يقتضيه، ولا تنتظم الإمامة ولا تفيد الغرض المقصود منها إلا مع القطع بلزومها، ولو تخير الرعايا في خلع إمام الخلق على حكم الإيثار والاختيار، لما استتب للإمام طاعة، ولما استمرت له قدرة واستطاعة، ولما صح لمنصب الإمامة معنى. انتهى كلامه.

ولما طرح الشيخ حافظ الحكمي -رحمه الله- السؤال التالي: ما الواجب لولاة الأمر؟ أجاب بقوله: الواجب لهم النصيحة بموالاتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتذكيرهم برفق، والصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، والصبر عليهم وإن جاروا، وترك الخروج عليهم ما لم يظهروا كفرًا بواحًا، وألا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعا لهم بالصلاح والتوفيق.

والأدلة على ذلك كثيرة؛ منها: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النساء: ٥٩] الآية، وقول النبي ﷺ: ((اسمعوا وأطيعوا وإن تأمر عليكم عبد)) وقال ﷺ: ((من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه؛ فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة جاهلية)).

وقال عبادة بن الصامت > : "أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان". رواه البخاري.

وقال ﷺ: ((على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية؛ فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة)) وقال ﷺ: ((وإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ)) رواه مسلم. انتهى كلام الحكمي. وقال الشيخ ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النساء: ٥٩]

كيف قال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؛ لأن أولي الأمر لا يفردون بالطاعة يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول للدلالة على أن من أطاع الرسول فقد أطاع الله؛ فإن الرسول ﷺ لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك.

وأما ولي الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله فلا يطاع إلا ما هو طاعة لله ورسوله، وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الحسنات؛ فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل.

وعن مالك بن دينار أنه جاء في بعض كتب الله: أن الله مالك الملك، قلوب الملوك بيدي؛ فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمةً، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمةً؛ فلا تشغلوا أنفسكم بسب الملوك، لكن توبوا أعطفهم عليكم. انتهى كلامه.

وبهذا يتضح أن مذهب أهل السنة والجماعة يحرم الخروجَ على ولاة أمور المسلمين ورفض طاعتهم، بل الواجب طاعتهم بالمعروف، ونصحهم، والدعاء لهم، عسى الله أن يصلحهم؛ لأنه بصلاحهم يصلح العباد ويستقيم شأن البلاد، ولأن السلف كانوا يخافون من الفرقة والاختلاف؛ لأن الفوضى إذا دخلت في أمة بسبب النزاع على الخلافة والسلطة، فإنه تراق عند ذلك دماءٌ كثيرة.

وقد جرب المسلمون في خلافة عثمان } ذلك، من أجل ذلك نجد أن أهل السنة يدعون إلى جمع الكلمة، ولم الشمل، وينهون عن الفُرقة والنزاع، وقد دل على ذلك نصوص كثيرة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا. والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع العامة

١. (**شرح العقيدة الطحاوية**)

عليّ بن عليّ بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م

٢. (**نواقض الإيمان القولية والعملية**)

عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، الرياض، دار الوطن للنشر، ٢٠٠٦م

٣. (**الإيمان بين السلف والمتكلمين**)

أحمد عطية الغامدي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ٢٠٠٢م

٤. (**تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد**)

البيجوري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط/١ ـ ١٤٠٣هـ

٥. (**مجموعة الفتاوى**)

أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، طبع مجمع الملك المدينة المنورة، فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥م

٦. (**منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**)

أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٥م

٧. (**لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**)

محمد بن أحمد السفاريني، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ

٨. (**صب العذاب على من سب الأصحاب**)

محمود شكري الألوسي، تحقيق: عبد الله البخاري، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٧هـ

٩. (**ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة**)

عبد الله بن محمد القرني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ هـ

١٠.(**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**)

هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد الغامدي، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م

١١. (**الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة**)

عبد الله بن عمر الدميجي، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ

١٢. (**الحكم بغير ما أنزل الله أحواله وأحكامه**)

عبد الرحمن بن صالح المحمود، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ

١٣. (**الإيمان أركانه، حقيقته، و نواقضه**)

محمد نعيم ياسين، القاهرة، مكتبة الفلاح، ١٩٨٣م

١٤. (**براءة أهل السنة من تكفير عصاة الأمة**)

عبد الله شاكر الجنيدي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ٢٠٠٥م

